

تقرير سنوي تصدره (ضمان) منذ عام 1986 لرصد أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والتنظيمية وغيرها التي تطرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية وانعكاساتها على مستوى الاستثمارات الأجنبية الواردة الى المنطقة

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024

الدول العربية حلت دون متوسط الترتيب العالمي في مؤشر "ضمان" المجمع لمكونات مناخ الاستثمار لعام 2023

305 مشروعات
عربية ببنية
بتكلفة 66.3
مليار دولار
خلال العام
2023

أداء متباين للدول العربية في مكونات المؤشر
السياسية والاقتصادية والمؤسسية وعناصر الإنتاج

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) منذ عام 1986، ويعد أحد أهم أدوات المؤسسة في تنفيذ الشق الثاني من أهداف تأسيسها وهو مسئوليتها تجاه المنطقة العربية عن نشر المعرفة وتنمية البحوث والدراسات والأنشطة وجهود الترويج الخاصة بمناخ الاستثمار وتنمية الصادرات وصناعة الضمان، وكذلك تحديد وترويج فرص الاستثمار في مختلف الدول العربية.

وفي هذا السياق يركز التقرير وبشكل أساسي على رصد أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإجراءات التنظيمية وغيرها التي تطرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفق منهجيات تتطور عبر الزمن لمجاراة المستجدات التي تشهدها طرق وأساليب رصد البيانات والمعلومات واتاحتها، من قبل الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة.

كما يقدم رسدا سنويا للتغيرات في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة، والصادرة منها، من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي ترصد المشاريع الجديدة وكذلك التدفقات الاستثمارية الفعلية، وذلك استنادا الى قواعد بيانات ومعلومات صادرة عن جهات موثوقة إقليمية ودولية.

وفي هذا السياق فإن "ضمان" ترحب بالاقتباس من التقرير شريطة ذكر المصدر، كما تجدر الإشارة الى ان النتائج والتفسيرات الواردة في التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

للاستفسار عن محتويات التقرير وطلب نسخة

أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول	aeldabh@dhman.org
عزة المزين رئيس وحدة البحوث والنشر	azzaelmezin@dhman.org
أنيس وسلاتي رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول	anis@dhman.org

+965-24959562

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم

من الخبرة المتراكمة
في تأمين المستثمرين
والمصدرين والمؤسسات
المالية ضد المخاطر
التجارية والسياسية



تأسست (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وتعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال تأمين تلك الاستثمارات الجديدة والقائمة ضد المخاطر السياسية مثل المصادرة والتأميم، وعدم القدرة على التحويل، والحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب، والإخلال بالعقد.
- دعم الصادرات العربية، وواردات السلع الاستراتيجية والرأسمالية من خلال تأمينها أو تأمين تمويلها ضد المخاطر السياسية، وكذلك المخاطر التجارية مثل الإفلاس والعجز عن السداد.
- دعم التجارة المحلية وعمليات الإجارة والتمويل والتخصيم في الدول العربية، من خلال خدمات التأمين المقدمة للمستثمرين والمصدرين والمقاولين والمؤسسات المالية.
- نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، من خلال البحوث والمعلومات، وتنظيم المؤتمرات والأحداث، وتقديم المشورة والدعم للجهات ذات الصلة في المنطقة.



المقر الدائم للمنظمات العربية

دولة الكويت

ص.ب 23568

الصفاء 13096

تقاطع طريقي المطار

وجمال عبد الناصر

www.dhman.org

الافتتاحية

في إطار قيام المؤسسة بتنفيذ الشق الثاني لأهداف تأسيسها تقدم "ضمان" لدولها الأعضاء التقرير السنوي الـ39 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024، والذي يتناول التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار ومكوناته المختلفة خلال العام 2023، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، أخذاً في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وتوقعاتها المستقبلية وأهمها على الصعيد السياسي حرب غزة والنزاع في السودان، والتوترات التي تشهدها بعض دول المنطقة كاليمن والعراق وسوريا، وعلى الصعيد الاقتصادي تراجع إنتاج النفط وتشديد السياسات المالية وتصادد أزمة المديونية وغلاء المعيشة.

أما على صعيد الأداء الفعلي للدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد شهدت مؤشرات الرصد تبايناً وفق ما يلي:

- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية وفقاً لإحصاءات الأونكتاد بمعدل 12.4% إلى 67.7 مليار دولار خلال العام 2023، تزامناً مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم بمعدل 1.8% إلى 1.3 تريليون دولار.
- تراجع التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 11% إلى 181 مليار دولار، مع توقعات باستمرار التراجع في عام 2024، لاسيما بعد تراجع عدد المشاريع بمعدل 24% والتكلفة بمعدل 61.5% إلى نحو 27.4 مليار دولار خلال الربع الأول من العام 2024.
- زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيئي بمعدل 20% إلى 305 مشروعات، والتكلفة بمعدل 37% إلى 66.3 مليار دولار لتمثل 36.6% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

ومع تراجع درجات اليقين في ظل الأحداث الإقليمية والدولية المتصاعدة، تؤكد "ضمان" التي تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم ومع احتفالها باليوبيل الذهبي لإنشائها وتجاوز الحجم التراكمي لعملياتها المضمونة حاجز الـ 29 مليار دولار بنهاية العام 2023، مواصلة مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار والتجارة والأعمال في الدول العربية عبر تكثيف وتطوير أنشطتها وخدماتها التأمينية والبحثية الاستشارية.

وفي هذا السياق ستواصل المؤسسة إصدار تقارير متخصصة عن مناخ الاستثمار في كل دولة عربية وإرسالها لجهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة للمساعدة في جهود تحسين مناخ الاستثمار التي تبذلها الدول الأعضاء.

وفي الختام يسعدني أن أشكر مختلف الدول الأعضاء على تعاونها مع المؤسسة، وكذلك فريق عمل إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول وكل من ساهم في إنجاز التقرير في صورته الحالية. وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير ضمن أنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في الترويج للدول العربية بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البيئية والأجنبية.

المدير العام
راشد أحمد الهارون

وكمحصلة لما سبق تراجع متوسط الترتيب العربي في المؤشر المجمع لمكونات مناخ الاستثمار الذي يتضمن 190 مؤشراً مركباً وفرعياً صادراً عن 33 جهة دولية، بمقدار مركزين إلى المرتبة 104 عالمياً أي دون متوسط الترتيب العالمي خلال عام 2023، مع تصدر دول مجلس التعاون الخليجي المقدمة عربياً بقيادة الإمارات في المؤشر.

وفيما يلي أهم النتائج على مستوى المجموعات الرئيسية الأربعة المكونة لهذا المؤشر:

مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي المكونة من 14 مؤشراً رئيساً وفرعياً، تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار 3 مراكز إلى المركز 92 عالمياً. كمحصلة لتراجع متوسط الترتيب في 4 من أهم مؤشرات تقييم الأداء الداخلي و3 مؤشرات للتعامل مع الخارج، في مقابل تحسنه في 6 مؤشرات أخرى واستقراره في مؤشر الدين الحكومي.

• مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني المكونة من 37 مؤشراً رئيساً وفرعياً، تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار مركز واحد إلى المرتبة 108 عالمياً، كمحصلة لتراجع في مؤشرات تقييم المخاطر بما تراوح بين مركزين و5 مراكز، واستقراره في كل من مؤشر PRS لمخاطر الدول ومؤشرات التصنيف السيادي الصادرة عن وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس للدول العربية (تحسن تصنيف قطر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان وتراجع تصنيف مصر وتونس والمغرب ولبنان واستقر تصنيف 4 دول أخرى).

• مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية المكونة من 55 مؤشراً رئيساً وفرعياً، شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً بمقدار 3 مراكز واستقر في المركز 99 عالمياً ليظل دون متوسط الترتيب العالمي، كمحصلة لتحسنه في مؤشرات الحرية الاقتصادية والازدهار ومدرجات الفساد ومخاطر الرشوة واتفاقيات الاستثمار والتصنيف العالمي للتنافسية بما يتراوح بين مركز واحد و8 مراكز، واستقرار الترتيب في مؤشر الحوكمة وبينما تراجع بمقدار مركز واحد في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة.

• مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج المكونة من 84 مؤشراً رئيساً وفرعياً، شهد متوسط ترتيب الدول العربية تراجعاً بمقدار 4 مراكز ليستقر في المركز 105 عالمياً، كمحصلة لتراجع متوسط الترتيب في التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية ومؤشري الطاقة والجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي والتنافسية المستدامة، واستقراره في مؤشرات التنمية المستدامة والمعرفة والابتكار، وتحسنه في مؤشري الخدمات اللوجستية وتنافسية المواهب.

المحتويات

6	تقديم	
8	ملخص تنفيذي	
12	تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023	الجزء الأول
58	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023	الجزء الثاني
72	مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2023	الجزء الثالث
78	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023	الجزء الرابع
87	توصيات	

ملاحظات وإيضاحات بشأن تقرير العام 2024

- اعتمدت إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول في المؤسسة في رصدها لتغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023 على احتساب مؤشر مجمع لمتوسط ترتيب الدول العربية في نحو 190 من أهم المؤشرات المركبة والفرعية والأكثر شمولاً للعناصر المؤثرة في مكونات مناخ الاستثمار والصادرة عن 33 جهة دولية متخصصة.
- شهد تقرير هذا العام إدراجاً لعدد من المؤشرات الجديدة هي: مؤشر الفرص المستقبلية الصادر عن مؤسسة نيوزويك فانتج العالمية ومجموعة هورايزن السويسرية للأبحاث لعام 2024، ومؤشر مخاطر الرشوة العالمي الصادر عن منظمة تريس الدولية لمكافحة الرشوة (TRACE) لعام 2023، ومؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة الصادر عن معهد أبحاث StartupBlink لعام 2023، ومؤشري التنافسية العالمية والتنافسية الرقمية الصادرين عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) لعام 2023، ومؤشر تحول الطاقة العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2023، ومؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي الصادر عن مجموعة أكسفورد انسايتس للاستشارات لعام 2023.
- قام فريق البحث في المؤسسة بترتيب دول العالم والدول العربية من الأفضل إلى الأسوأ في المؤشرات الدولية ومكوناتها الفرعية اعتماداً على مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في تلك المؤشرات، بهدف توضيح التغيرات التي طرأت على وضعية الدولة في مناخ الاستثمار والمؤشرات ذات الصلة بما يمكن متخذي القرار من تحديد مواطن القوة والضعف في كل مجال والآليات اللازمة لتحسين وضع الدولة فيه.
- قد يتغير ترتيب الدولة عالمياً في المؤشر حتى وإن لم تتغير القيمة الخاصة بها في المؤشر، كما قد تتغير قيمة المؤشر الخاص بالدولة دون تغير ترتيبها عالمياً، ويرجع ذلك لاحتمالية تغير قيم المؤشر في الدول الأخرى أو التغير في عدد الدول المدرجة في المؤشر مقارنة بالعام السابق.
- هناك عدد من المؤشرات الفرعية تكرر إدراجها في أكثر من مؤشر مركب، مثل "البنية التحتية والحوكمة ورأس المال البشري"، وفي نفس الوقت لوحظ اختلاف ترتيب الدول العربية في تلك المؤشرات رغم تشابه المسمى، ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات بين تلك المؤشرات على صعيد المنهجية المستخدمة، والأوزان النسبية للمتغيرات، وعدد الدول المدرجة، والفترة المرجعية لجمع البيانات.
- قد يختلف عدد الدول المدرجة في المؤشر المركب عن المؤشرات الفرعية للمؤشر نفسه، وذلك لتباين مستوى توافر البيانات على مستوى المؤشرات الفرعية كما هو الحال في مؤشرات الحوكمة والحرية الاقتصادية.
- تم استخدام أسلوب التلوين المشروط (الأخضر والأصفر والأحمر بدرجاتهم) لتقييم ترتيب الدول وتسهيل التعرف على وضع الدولة في ذلك المؤشر بما يساعد المتلقي ومتخذ القرار على تحديد مواطن القوة والضعف في المؤشرات المركبة والفرعية، وترتيب أولويات الإصلاح.
- طلبت المؤسسة من الدول الأعضاء موافاتها بأهم 10 إصلاحات قامت بها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار خلال عام 2023 أسوة بتقرير العام السابق، ولكن نظراً لعدم استجابة عدد من الدول، فقد اضطر فريق البحث إلى تأجيل إدراج باب الإصلاحات إلى تقرير العام 2025 أملاً في استجابة عدد أكبر من الدول بما يمكن التقرير من رصد الإصلاحات في المنطقة بصورة أكثر شمولاً وواقعية. إلا أنه تقديراً لجهود الدول المستجيبة سيقوم الفريق بنشر الإصلاحات الواردة من تلك الدول على الموقع الإلكتروني.
- حرصت المؤسسة في تقريرها على عرض صورة دقيقة وحديثة وشاملة للأداء الفعلي للدول العربية في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذا تم الاعتماد على 3 مصادر للبيانات وفق شروط مهنية أهمها توحيد منهجية إعداد البيانات وتنضم:
- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي ترصد تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة للدول من واقع موازين مدفوعاتها المعدة من قبل البنوك المركزية وفق تعليمات صندوق النقد الدولي، وتعد المصدر الرسمي المعتمد دولياً لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.
- قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets التي ترصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة وكذلك توسعاتها وتتميز تلك القاعدة بأنها توفر تقديرات حديثة عن عدد المشاريع وتكلفتها الاستثمارية والتقديرية وفرص العمل التي توفرها، والشركات المنفذة لها والتوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع.
- المصادر الحكومية الرسمية في الدول العربية والتي يمكن في حال اتباعها للمعايير الدولية في إعداد البيانات أن توفر بيانات أكثر شمولاً ودقة وحداثة وخصوصاً على صعيد التوزيع القطاعي والجغرافي.
- وفي الختام تجدر الإشارة إلى أنه من الوارد وجود اختلافات بين البيانات التي تصدرها المؤسسات الدولية والبيانات التي تصدرها الجهات المحلية ويرجع ذلك لوجود عدة اختلافات أهمها المنهجية المستخدمة والفترة المرجعية لجمع البيانات.

تقديم

يستعرض تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024، التغيرات التي طرأت على أهم المؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في المنطقة خلال العام 2023، بالارتكاز على رؤية وتقارير وتقييمات المؤسسات الدولية وبيوت المال والاستثمار والاستشارات حول العالم للأوضاع السياسية والاقتصادية والمؤسسية في دول المنطقة وبما يعزز من قدرة التقرير على وصف حالة مناخ الاستثمار بصورة أكثر دقة وموضوعية وحداثة، مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية للدول العربية.

الديون من خلال 3 مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية.

- مؤشرات تقييم مخاطر الدولة في التجارة والاستثمار الصادرة عن وكالات اليازر توريد وكوفاس وكريدينكو ونيكسي ودان أند براد ستريت ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- المخاطر الخمسة الرئيسية التي تشكل تهديدا على الدول العربية خلال العامين المقبلين والتي يرصدها مسح تصورات المخاطر العالمية (GRPS).

ثانيا: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

تم التركيز في هذا الجزء على وضع الدول العربية في أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار في الدولة وهي:

- مؤشرات الوضع الاقتصادي الداخلي: تتضمن معدل نمو الناتج، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلي التضخم والبطالة وعدد السكان، وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج.
- مؤشرات الوضع الاقتصادي الخارجي: تتضمن رصيد الحساب الجاري ونسبته للناتج، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج، وصافي الإقراض إلى الناتج وإجمالي خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي.

ثالثا: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

يغطي هذا الجزء المؤشرات المؤسسية التي تعكس وضع الدول العربية في المؤشرات الرئيسية لتقييم البيئة التشريعية والتنظيمية بجانب مؤشرات الفرعية، وأبرزها ما يلي:

- مؤشر الحوكمة العالمي: لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد من خلال 6 أبعاد هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.
- مؤشر الحرية الاقتصادية: لقياس وتقييم مدى حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال 12 مؤشرا فرعيا تعكس وضع الدولة في 4 أبعاد رئيسية هي: سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية وانفتاح السوق.
- مؤشر مدركات الفساد: يقدم تصورات عن مُدركات الفساد في القطاع العام باستخدام بيانات من 13 مصدرا خارجيا، ويتضمن أشكالاً متعددة مثل: الرشوة، والبيروقراطية المفرطة، وتنازع المصالح وغيرها.
- مؤشر ليجاتوم للازدهار العالمي: يقيس جهود الدول في تعزيز رفاه مواطنيها عبر 12 ركيزة موزعة على 3 مجالات أساسية للازدهار هي: المجتمعات الشاملة، والاقتصادات المفتوحة، وتمكين السكان.

ويتناول التقرير عبر أجزائه الأربعة التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال العام 2023، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذاً في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية وتساعد الصراع في غزة والمستجدات المصاحبة له واستمرار النزاع المسلح في السودان والتوترات التي تشهدها بعض الدول العربية واستمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، كما يلي:

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

يتضمن عرضاً لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ وبيئة الاستثمار والأعمال في الدول العربية لعام 2023، وتم رصد تلك التغيرات من خلال احتساب متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر المجمع والذي يتضمن أهم المؤشرات المركبة والفرعية لمكونات مناخ الاستثمار بالدولة والصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بما يلي:

- تغطي تلك المؤشرات في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والإجرائية وعناصر الإنتاج وغيرها.
- يتم بناء تلك المؤشرات اعتماداً على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدولة.
- جميع المؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وتعتمد عليها الجهات الاستثمارية المهمة في العالم، وفي مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات في تقييم مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في مختلف دول العالم.
- غالبية المؤشرات يتم تحديثها بشكل سنوي وفي توقيتات مناسبة واستناداً إلى إحصاءات حديثة يمكن الاعتماد عليها في تقييم التطور في العناصر المؤثرة على مناخ الاستثمار في السنة موضع الدراسة.
- في هذا الجزء تم الاعتماد على 4 مكونات رئيسية يتضمن كل منها مجموعة من المؤشرات المركبة والفرعية وثيقة الصلة بمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو التالي:

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

- تتضمن المتغيرات التي تعكس تغيرات الوضع السياسي في الدول العربية والمخاطر التي تهدده في المدى القريب، بجانب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية والتشغيلية في مختلف الأجل على النحو التالي:
- التصنيفات السيادية: تقدم تقييماً للجدارة الائتمانية للدول من خلال أهم أربع وكالات عالمية متخصصة في هذا الشأن.
- مؤشر فيتش لتقييم مخاطر الدول ويتضمن 5 مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والتشغيلية.
- مؤشر PRS المركب لتقييم مخاطر الدول وقدرتها على سداد

والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات بجانب الاقتصاد والبيئة التمكنية.

- مؤشر تنافسية المواهب العالمية : يقيس كيفية نمو المدن والبلدان واستقطابها للمواهب والاحتفاظ بها وكيفية تطوير الاستراتيجيات لتعزيز اقتصادات الدول.
- مؤشر التنافسية الرقمية العالمي : يقيس قدرة الدول على تبني واستكشاف التقنيات الرقمية المختلفة التي تؤدي إلى التحول في قرارات الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع من خلال 3 محاور رئيسية هي المعرفة والتكنولوجيا والاستعداد المستقبلي.
- مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي : يقيس مدى استعداد وقدرة الحكومة على إدخال واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي من خلال 3 ركائز هي الحكومة والخدمات العامة، القطاع التكنولوجي، والبيانات والبنية التحتية للاتصالات.

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2023، وذلك استناداً إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفاييننشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية أولها عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة وتكلفتها الاستثمارية التقديرية وعدد الوظائف التي وفرتها تلك المشاريع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلية لتلك المشروعات خلال العام 2023.

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2023

يوفر هذا الجزء معلومات أكثر تفصيلاً عن حركة الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2023، والتي تعد جزءاً من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواردة في الجزء الثاني.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

يختلف هذا الجزء عن الأجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إعداد تلك البيانات. وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية.

التوصيات: تتضمن عرضاً لأبرز التوصيات التي يمكن استخلاصها من تحليل أداء الدول العربية في المؤشرات الدولية المختلفة وكذلك من واقع الأداء الفعلي لتلك الدول على صعيد حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها.

- مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة : هو تصنيف يضم 100 دولة و1000 مدينة ويسلط الضوء على أفضل الأماكن لبدء الأعمال التجارية والتي تتضمن بالفعل مجتمعات مزدهرة لدعم وتوجيه رواد الأعمال يتم تحديثه سنوياً.
- المؤشر العالمي للفرص المستقبلية : يقيس حجم الفرص المستقبلية التي تحملها التحولات العالمية، ويرصد الفرص الجديدة في 6 قطاعات مستقبلية بقيمة أكثر من 44 تريليون دولار عالمياً بحلول عام 2030 للاقتصادات المتقدمة والناشئة.
- مؤشر مخاطر الرشوة العالمي : ينتج تتبع مخاطر الرشوة التجارية في القطاع العام في 194 دولة منها 20 دولة عربية، وذلك في 4 مجالات هي: التفاعلات التجارية مع الحكومة، والردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة، وشفافية الحكومة والخدمة المدنية، والقدرة على مراقبة المجتمع المدني.
- مؤشر التنافسية العالمي : يصنف 64 دولة حول العالم من حيث قدرتها على الحفاظ على بيئة مؤسسية تنافسية، ويرتكز على 4 محاور رئيسية هي: الأداء الاقتصادي وكفاءة الحكومة، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية.

رابعا: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

يتضمن هذا الجزء إلقاء الضوء على أهم المؤشرات المركبة التي توضح وضع الدول العربية في مؤشرات عناصر الإنتاج المختلفة وهي:

- المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة: يقيس القدرة التنافسية للدولة بناءً على 189 مؤشراً كميّاً مستمداً من مصادر موثوقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة.
- مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة : يقيس التقدم المحرز الذي حققته الدولة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويتم قياسها من خلال 231 مؤشراً فرعياً من بينها مؤشرات تتعلق بعناصر الإنتاج مثل العمل والطاقة والخدمات.
- مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: يعطي تقييماً نوعياً للدول في 6 مجالات هي: البنية التحتية المتعلقة بالتجارة، والأداء الجمركي، وجودة الخدمات اللوجستية، والالتزام بالوقت، والقدرة على التتبع والتعقب، والشحن الدولي.
- مؤشر الطاقة العالمي: يقيس قدرة الدولة على توفير الطاقة المستدامة من خلال 3 أبعاد تتمثل في أمن الطاقة والمساواة في الطاقة والاستدامة البيئية.
- مؤشر تحول الطاقة العالمي: يقيس أداء أنظمة الطاقة الحالية في الدولة ومدى جاهزية بنيتها التحتية للانتقال لطاقة آمنة ومستدامة ومعقولة التكلفة وشاملة من خلال 5 مكونات هي: العدالة والشمول، والأمن، والاستدامة، والإطار التنظيمي والاستثمار، والعوامل التمكنية.
- مؤشر الابتكار العالمي: يمثل مزيجاً من البيئة المؤسسية والقانونية وبيئة أداء الأعمال ورأس المال البشري والبحث والبنية الأساسية ووضع السوق بجانب المخرجات المعرفية والتكنولوجية والمخرجات الإبداعية.
- مؤشر المعرفة العالمي: يعكس بشكل كبير عنصري العمل والتكنولوجيا، ويتكون من 7 مؤشرات أساسية هي التعليم قبل الجامعي، والتعليم العالي، والتعليم التقني والتدريب، والبحث

الملخص التنفيذي

في إطار سعي المؤسسة لتنفيذ الهدف الثاني لإنشائها والمتمثل في نشر الوعي والترويج لمناخ الاستثمار والتصدير والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية في الدول العربية، تقوم إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول بالعديد من الأنشطة منها إصدار مجموعة متخصصة من التقارير والنشرات والدراسات وأهمها التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر منذ عام 1985، والذي رصدت نسخته الـ 39 لعام 2024 التغير في مكونات مناخ الاستثمار منذ عام 2021، حيث رصد التقرير المستجدات العديدة ومنها تأثير الأحداث السياسية والعسكرية الساخنة نتيجة تصاعد وتيرة الصراع مع تفاقم الحرب على غزة واستمرار النزاع المسلح في السودان، وتصاعد أزمة الديونية وغلاء المعيشة وتباطؤ معدلات النمو على مؤشرات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال ومخاطرها في المنطقة خلال عام 2023، وذلك من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: ترتيب وتصنيف الدول العربية في المؤشرات الدولية

تصنيف قطر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان وتراجع تصنيف مصر وتونس والمغرب ولبنان واستقرار تصنيف 4 دول أخرى).

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي (14 مؤشراً رئيساً وفرعياً): تراجع متوسط ترتيب الدول العربية 3 مراكز الى المركز 92 عالمياً. كمحصلة لتراجع متوسط الترتيب في 4 من أهم مؤشرات تقييم الأداء الداخلي و3 من أهم مؤشرات التعامل مع الخارج، في مقابل تحسنه في 6 مؤشرات واستقراره في مؤشر إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج.

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية (55 مؤشراً رئيساً وفرعياً): شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً بمقدار 3 مراكز، وحل في المركز 99 عالمياً عام 2023 ولكنه ظل دون متوسط الترتيب العالمي، وشهد تحسناً في مؤشرات الحرية الاقتصادية والازدهار واتفاقيات الاستثمار الثنائية وذات الصلة بالاستثمار ومدرجات الفساد ومخاطر الرشوة والتصنيف العالمي للتنافسية بما يتراوح بين مركز واحد و 8 مراكز، واستقراره في مؤشر الحوكمة في مقابل تراجع بمقدار مركز في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة.

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج (84 مؤشراً رئيساً وفرعياً): شهد متوسط ترتيب الدول العربية تراجعاً بمقدار 4 مراكز، وحل متوسط الترتيب العربي عالمياً دون المتوسط العالمي في المركز 105 عالمياً، وسجل تراجعاً في مؤشرات مؤشر التنافسية المستدامة والطاقة وتحول الطاقة العالميين والتصنيف العالمي للتنافسية الرقمية والجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي، واستقراره في مؤشرات التنمية المستدامة والمعرفة والابتكار العالميين، بينما شهد تحسناً في مؤشري الخدمات اللوجستية وتنافسية المواهب.

تراجع متوسط الترتيب العربي في المؤشر المجمع لتقييم مكونات مناخ الاستثمار بمقدار مركزين خلال عام 2023 ليستقر في المركز 104 عالمياً ويظل دون متوسط الترتيب العالمي.

وتصدرت دول مجلس التعاون الخليجي المقدمة عربياً وحازت على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر المجمع بقيادة الإمارات التي حلت في المرتبة الـ 18 عالمياً، تلتها قطر (34 عالمياً) ثم السعودية والكويت وسلطنة عمان والبحرين في المراتب من 36 عالمياً إلى 59 عالمياً على التوالي.

كما حلت كل من المغرب والأردن والجزائر ومصر في ترتيب أفضل من المتوسط العربي بين المرتبتين 82 عالمياً و 103 عالمياً.

واستقر ترتيب 11 دولة عربية الأخير دون متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2023 بين المرتبة 114 لتونس و158 والأخيرة للصومال. وفيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على ترتيب الدول العربية في المجموعات الرئيسية المكونة للمؤشر العام :

أولاً: مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني (37 مؤشراً رئيساً وفرعياً): نتيجة لاستمرار الاضطرابات والصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية وتصاعد الأزمات الاقتصادية خلال عام 2023، فقد تراجع متوسط ترتيب الدول العربية بمقدار مركز واحد ليستقر في المركز 108 عالمياً، كمحصلة لتراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية المتعلقة بالتجارة والاستثمار بما تراوح بين مركزين و5 مراكز، واستقراره في كل من مؤشر PRS لمخاطر الدول ومؤشرات التصنيف السيادي الصادر عن وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس (تحسن

المحور الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال العام 2023:

تصدرت منطقة الشرق الأوسط مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة العربية من حيث التكلفة، بقيادة الإمارات التي ساهمت وحدها بـ 24.1% من مجمل التكلفة الاستثمارية، و 7.2% من عدد المشاريع، فيما تركزت مشاريع الاستثمار الجديدة جغرافياً في الإمارات حيث استحوذت على 1216 مشروعاً، بينما تصدرت مصر على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة تجاوزت 40 مليار دولار.

وفق التوزيع القطاعي، حلت قطاعات خدمات الأعمال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 55.8% من حيث عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات الطاقة المتجددة، والفحم والنفط والغاز، والمواد الكيماوية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة مجموعها 60.8% من التكلفة الاستثمارية.

ثالثاً: مشاريع الاستثمار العربي البيني

ارتفعت بمعدل 20% إلى 305 مشروعات بينياً، والتكلفة الاستثمارية بمعدل 37% إلى 66.3 مليار دولار لتمثل 36.6% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

مثلت السعودية الوجهة الأولى بعدد المشاريع (110 مشروعات) وموريتانيا الوجهة الأولى في التكلفة الاستثمارية (نحو 34 مليار دولار مثلت 51.3% من الإجمالي لمشروع واحد في مجال الطاقة المتجددة)، فيما واصل قطاع خدمات الأعمال تصدره المقدمة في عدد المشاريع (98 مشروعاً) بينما تصدر قطاع الطاقة المتجددة المقدمة على صعيد التكلفة الاستثمارية (41.5 مليار دولار).

من المتوقع أن يتراجع عدد المشاريع العربية البينية بنهاية عام 2024، وخصوصاً في ظل تراجع عددها بمعدل 48% وتكلفتها الاستثمارية بمعدل 96.6% إلى 1.5 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بنظيره من عام 2023.

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الأونكتاد)

- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية بمعدل 12.4% إلى 67.7 مليار دولار خلال العام 2023، بحصة بلغت 7.8% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و 5.1% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.3 تريليون دولار
- واصلت التدفقات الواردة للمنطقة العربية تركيزها الجغرافي خلال عام 2023، حيث استحوذت 5 دول هي الإمارات والسعودية ومصر والبحرين وسلطنة عمان على نحو 95.2% من مجمل تلك التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 30.7 مليار دولار بحصة 45.4%.
- حلت البحرين رابعاً باستقطابها 6.8 مليارات دولار وبحصة تجاوزت 10% من الاجمالي، تلتها سلطنة عمان بقيمة 4.7 مليارات دولار ثم الكويت بقيمة 2.1 مليار دولار وبحصص 7% و 3.1% على التوالي.

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً في 8 دول عربية خلال عام 2023، وسجلت الجزائر أعلى معدل نمو في تلك التدفقات بلغ 377.5% مقارنة بعام 2022، تلتها الكويت بمعدل 178.8%، ثم البحرين والإمارات بـ 147% و 35% على التوالي.

ثانياً: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة (FDI Markets)

- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية بمعدل 20% ليتجاوز الألفي مشروع، رغم تراجع التكلفة الاستثمارية بمعدل 11% إلى 181 مليار دولار، مع توقعات باستمرار التراجع في عام 2024، لاسيما بعد تراجع عدد المشاريع بمعدل 24.3% والتكلفة بمعدل 61.5% إلى نحو 27.4 مليار دولار خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع الأول لعام 2023.

دول الخليج بقيادة الإمارات تصدرت الدول العربية في المؤشر بترتيبات تتراوح ما بين 18 و 59 عالمياً

متوسط ترتيب الدول العربية مركزين إلى المركز 104 عالمياً في مؤشر "ضمان" المجمع لمكونات مناخ الاستثمار لعام 2023

رابعاً: مجموعة مؤشرات



ثالثاً: مجموعة مؤشرات الأداء



ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء



أولاً: مجموعة مؤشرات الأداء

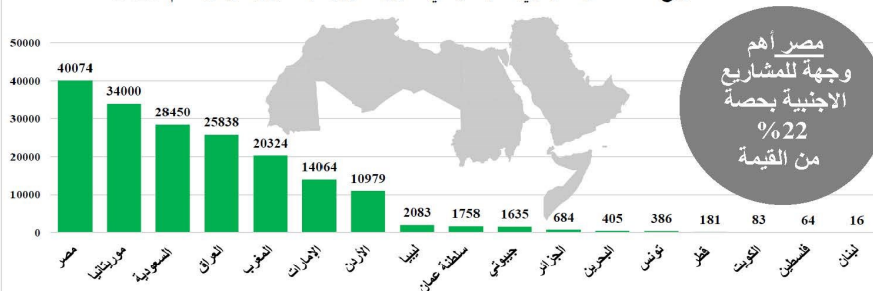


للمجمل استثمارات المشاريع الأجنبية في المنطقة إلى 181 مليار دولار رغم زيادة عددها إلى 2001 مشروعاً خلال 2023

تراجع 11%

السعودية أكبر مستقبل لمشاريع الاستثمار العربي البيني بعدد 110 مشروعات وموريتانيا الأولى في القيمة بنحو 34 مليار دولار

تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بالمليارات دولار لعام 2023



مصر أهم وجهة للمشاريع الأجنبية بحصة 22% من القيمة

الاستثمارات العربية البينية واصلت الارتفاع بمعدل 37% إلى 66.3 مليار دولار من خلال 305 مشروعات خلال 2023

وضع الدول العربية في المؤشر المجمع لمناخ الاستثمار ومكوناته الأربعة لعام 2023 (متوسط الترتيب العالمي)

The Ranking of Arab Countries in the Investment Climate Combined Index and its Sub-Components for 2023 (average global ranking)

Arab Ranking	Country	مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي Indicators for Evaluating the Economic Performance			مؤشرات تقييم الوضع السياسي ومخاطر الدولة Indicators for Evaluating the Political Situation & Country Risk			مؤشرات تقييم عناصر الإنتاج Indicators for Evaluating Production Factors			مؤشرات تقييم البيئة التشريعية والتنظيمية Indicators for Evaluating the Legislative and Regulatory Environment			المؤشر المجمع لتقييم مناخ الاستثمار The Combined Index for Investment Climate Assessment		الترتيب عالمياً Global Ranking			الدولة	الترتيب عربياً		
		التغير	2023		التغير	2023		التغير	2023		التغير	2023		التغير	2023	التغير	2023	2022				
1	UAE	▼	(4)	35	▼	(1)	28	▼	(1)	37	▲	2	37	▼	(1.0)	34.5	▼	(1)	18	17	الإمارات	1
2	Qatar	▼	(6)	44	▬	0	33	▼	(1)	55	▲	1	58	▼	(1.4)	47.6	▼	(3)	34	31	قطر	2
3	Saudi Arabia	▼	(13)	36	▲	2	31	▼	(1)	55	▲	13	71	▲	0.6	48.2	▼	(2)	36	34	السعودية	3
4	Kuwait	▼	(9)	41	▼	(8)	42	▲	2	74	▲	11	64	▼	(1.2)	55.2	▲	2	41	43	الكويت	4
5	Oman	▼	(5)	57	▼	(7)	54	▼	(5)	73	▲	9	73	▼	(2.1)	64.1	▲	1	51	52	سلطنة عمان	5
6	Bahrain	▼	(7)	78	▲	4	68	▼	(3)	72	▲	6	68	▲	0.2	71.5	▲	5	59	64	البحرين	6
7	Morocco	▲	4	106	▲	9	71	▼	(1)	82	▲	1	83	▲	3.1	85.7	▲	3	82	85	المغرب	7
8	Jordan	▼	(1)	127	▼	(11)	89	▲	1	76	▲	1	67	▼	(2.8)	89.4	▼	(4)	87	83	الأردن	8
9	Algeria	▼	(18)	80	▲	7	94	▼	(3)	100	▲	7	107	▼	(1.8)	95.2	▼	(5)	95	90	الجزائر	9
10	Egypt	▼	(9)	116	▼	(7)	107	▼	(1)	85	▲	5	94	▼	(3.1)	100.3	▼	(6)	103	97	مصر	10
11	Tunisia	▬	0	132	▬	0	122	▼	(4)	86	▼	(4)	85	▼	(2.1)	106.4	▼	(7)	114	107	تونس	11
12	Iraq	▼	(23)	73	▼	(10)	134	▬	0	122	▬	0	131	▼	(8.3)	115.1	▼	(16)	128	112	العراق	12
13	Libya	▲	22	51	▲	5	138	▼	(12)	156	▼	(1)	122	▲	3.9	116.4	▲	3	130	133	ليبيا	13
14	Djibouti	▲	8	99	▼	(5)	136	▼	(5)	137	▲	2	122	▼	(0.1)	123.2	▬	0	139	139	جيبوتي	14
15	Mauritania	▲	8	104	▲	2	142	▼	(4)	132	▲	2	122	▲	1.9	125.1	▲	4	140	144	موريتانيا	15
16	Lebanon	▼	(10)	156	▼	(3)	146	▬	0	100	▲	1	102	▼	(3.2)	125.9	▼	(3)	141	138	لبنان	16
18	Syria	▲	1	116	▼	(4)	169	▼	(4)	156	▼	(1)	125	▼	(2.1)	141.3	▼	(1)	154	153	سوريا	18
19	Yemen	▲	3	119	▲	2	164	▼	(9)	156	▼	(2)	129	▼	(1.3)	141.8	▲	2	155	157	اليمن	19
17	Palestine	▼	(14)	127	▲	2	175	▼	(7)	122	▼	(1)	157	▼	(5.1)	145.3	▬	0	156	156	فلسطين	17
20	Sudan	▼	(3)	129	▼	(2)	166	▼	(3)	158	▼	(1)	130	▼	(2.2)	145.8	▲	1	157	158	السودان	20
21	Somalia	▲	4	113	▼	(8)	167	▼	(18)	166	▬	0	138	▼	(5.8)	145.9	▼	(3)	158	155	الصومال	21
Average Arab Countries		▼	(3)	92	▼	(1)	108	▼	(4)	105	▲	3	99	▼	(2)	101.1	▼	(2)	104	102	المتوسط العربي	

Maximum Rating	155.5	175.3	166.3	157.0	145.9		158	158	الحد الأقصى للتصنيف
Minimum Rating	31.9	8.7	3.7	13.3	17.0		1	0	الحد الأدنى للتصنيف
Global Average	61.8	83.3	81.3	71.8	64.4		79	79	المتوسط العالمي

تم احتساب المؤشر العام باستخدام أوزان نسبية متساوية للمجموعات الأربعة، بغض النظر عن عدد المؤشرات الرئيسية أو الفرعية المكونة لكل مجموعة.

تم احتساب متوسط ترتيب الدولة في كل مجموعة من المجموعات الأربعة من خلال متوسط بسيط لترتيبها في المؤشرات التي يتوافر عنها بيانات في كل مجموعة كما هو الحال في تصنيفي التنافسية العالمية والتنافسية الرقمية.

تم ترتيب الدول تصاعدياً وفق النقاط التي حصلت عليها كل دولة في التقييم العام لمكونات مناخ الاستثمار بحيث تعكس القيمة أقل قيمة (16.8) أفضل ترتيب بين دول العالم، وأعلى قيمة (146.4) أسوأ ترتيب على مستوى العالم في المؤشر أو المرتبة الأخيرة في عام 2023.

- المؤشر العام لتقييم مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية: هو مؤشر قامت إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول باحتسابه بالاعتماد على متوسط الترتيب العالمي لكل دولة في 190 مؤشراً رئيسياً و فرعياً موزعة وفق أربعة مجموعات رئيسية تمثل مكونات مناخ الاستثمار بالدولة وهي:
 - * مجموعة مؤشرات الأداء السياسي والأمني (37 مؤشراً رئيسياً و فرعياً).
 - * مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي (14 مؤشراً رئيسياً و فرعياً).
 - * مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية (55 مؤشراً رئيسياً و فرعياً).
 - * مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج (84 مؤشراً رئيسياً و فرعياً).

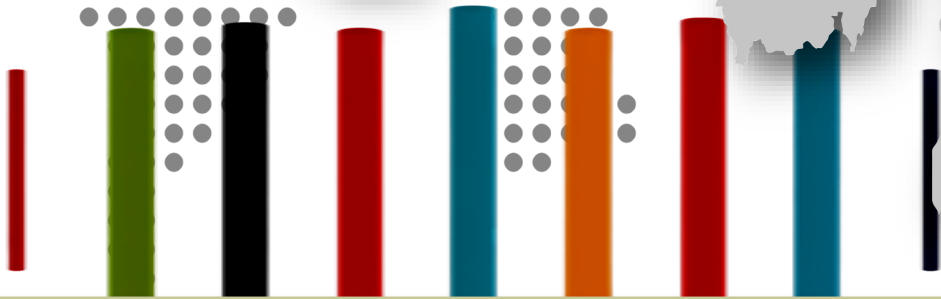
مؤشرات مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024

توزيع مؤشرات تقرير المناخ 2024 وفق المصادر

Distribution of Indicators of Climate Report 2024 According to Sources

توزيع المؤشرات وفق مكونات مناخ الاستثمار Distribution of Indicators According to Investment Climate Components				المؤشرات الرئيسية والمكونات الفرعية Main Indicators and Sub-Components			المصادر / المؤشرات Sources / Indicators		م
عناصر الإنتاج Production Factors	البيئة التشريعية والتنظيمية Legislative and Regulatory Environmen Indicators	رصد الأداء الاقتصادي Economic Performance Indicators	التصنيفات السيادية وتقييم مخاطر الدول Sovereign Rating and Country Risks Assessments Indicators	إجمالي المؤشرات Total Indicators	عدد المؤشرات الفرعية Number of Sub Indices	عدد المؤشرات الرئيسية Number of Main Indicators	المؤشرات	المصادر	
		13		<u>13</u>		13	مؤشرات رصد الأداء الاقتصادي	صندوق النقد الدولي	1
		1		<u>1</u>		1	مؤشرات رصد الأداء الاقتصادي	منظمة العمل الدولية	2
	7			<u>7</u>	6	1	مؤشر الحوكمة العالمي	البنك الدولي	3
7				<u>7</u>	6	1	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية		
			5	<u>5</u>		5	أهم 5 مخاطر تهدد الدول العربية في المدى القريب	المنتدى الاقتصادي العالمي	4
1				<u>1</u>		1	مؤشر تحول الطاقة		
	2			<u>2</u>		2	اتفاقيات الاستثمار	الأونكتاد	5
			2	<u>2</u>		2	التصنيف السيادي	ستندارد آند بورز	6
			2	<u>2</u>		2	التصنيف السيادي	موديز	7
			2	<u>2</u>		2	التصنيف السيادي	كابيتال إنتليجنس	8
			2	<u>2</u>		2	التصنيف السيادي	فيتش	9
			6	<u>6</u>	5	1	مخاطر الدول		
			4	<u>4</u>	3	1	مخاطر الدول	مجموعة الخدمات السياسية PRS	10
			3	<u>3</u>		3	مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	مجموعة كريدينكو	11
			4	<u>4</u>		4	مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار		
			1	<u>1</u>		1	مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	12
			2	<u>2</u>		2	مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	مجموعة اليانز تريد	13
			1	<u>1</u>		1	مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	مجموعة نيكسي	14
			1	<u>1</u>		1	مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	مجموعة دان آند براد استريت	15
			2	<u>2</u>		2	مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار	مجموعة كوفلس	16
	13			<u>13</u>	12	1	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤسسة هريتينج فاوندیشن	17
	13			<u>13</u>	12	1	مؤشر ليجاتوم للازدهار	مركز الازدهار الوطني	18
	1			<u>1</u>		1	مؤشر مدركات الفساد	منظمة الشفافية الدولية	19
	5			<u>5</u>	4	1	التصنيف العالمي للتنافسية	مركز التنافسية العالمية	20
10				<u>10</u>	9	1	التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية		
18				<u>18</u>	17	1	مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	21
8				<u>8</u>	7	1	مؤشر المعرفة العالمي		
8				<u>8</u>	7	1	مؤشر الابتكار العالمي	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	22
							مؤشر المعرفة العالمي	مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة	23
	1			<u>1</u>		1	مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة	StartupBlink معهد أبحاث	24
	5			<u>5</u>	4	1	مؤشر مخاطر مكافحة الرشوة العالمي	مؤسسة TRACE لمكافحة الرشوة	25
	8			<u>8</u>	7	1	مؤشر الفرص المستقبلية	مؤسسة نيوزويك فانتج العالمية	26
							مؤشر الفرص المستقبلية	مجموعة هورايزن السويسرية للأبحاث	27
7				<u>7</u>	6	1	المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة	مركز الأبحاث والاستشارات SolAbility	28
4				<u>4</u>	3	1	مؤشر الطاقة العالمي	المجلس العالمي للطاقة	29
7				<u>7</u>	6	1	مؤشر تنافسية المواهب	كلية أمسياد الفرنسية	30
							مؤشر تنافسية المواهب	معهد ديكارت للمستقبل	31
							مؤشر تنافسية المواهب	معهد قيادة رأس المال البشري	32
14				<u>14</u>	13	1	مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي	مجموعة أكسفورد إنسايتس	33
84	55	14	37	<u>190</u>	127	63	33 جهة دولية		الاجمالي

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023



يتضمن هذا الجزء عرضاً لأهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال عام 2023، ويتم رصد تلك التغيرات استناداً إلى ترتيب الدول العربية في أهم المؤشرات المركبة الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة والتي تتميز بالشمولية حيث تغطي في مجموعها مختلف مكونات مناخ الاستثمار السياسية والاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية بجانب مؤشرات عوامل الإنتاج وغيرها، ويتم بناؤها اعتماداً على عدد كبير من المتغيرات والمؤشرات الفرعية والتي يتصل معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر بوضع بيئة ومناخ الاستثمار والأعمال في الدول العربية، وهي مؤشرات صادرة عن جهات دولية موثوقة وغالبيتها مؤشرات يتم تحديثها بشكل دوري، وقد تم تقسيم تلك المؤشرات إلى 4 مجموعات رئيسية هي:

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول.

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي.

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية.

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج.

محتويات الجزء الأول

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

14	1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي
16	2-1-1 مؤشر فيتش لمخاطر الدول
17	3-1-1 مؤشر PRS لمخاطر الدول
18	4-1-1 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة
20	5-1-1 مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال
22	6-1-1 أبرز 5 مخاطر تهدد الدول العربية في المدى القريب

ثانياً: مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي

24	1-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي
25	2-2-1 أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

26	1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي
28	2-3-1 مؤشر الحرية الاقتصادية
30	3-3-1 مؤشر ليجاتوم للازدهار
32	4-3-1 اتفاقيات الاستثمار
34	5-3-1 مؤشر مدركات الفساد
35	6-3-1 مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة
36	7-3-1 مؤشر مخاطر الرشوة
38	8-3-1 مؤشر الفرص المستقبلية
39	9-3-1 التصنيف العالمي للتنافسية

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

40	1-4-1 مؤشر التنافسية المستدامة
42	2-4-1 مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة
44	3-4-1 مؤشر الأداء اللوجستي
46	4-4-1 مؤشر الطاقة العالمي
48	5-4-1 مؤشر تحول الطاقة العالمي
49	6-4-1 التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية
50	7-4-1 مؤشر الابتكار العالمي
52	8-4-1 مؤشر المعرفة العالمي
54	9-4-1 مؤشر تنافسية المواهب العالمية
56	10-4-1 مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

- حازت 8 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة وفق وكالة ستاندرد آند بورز بنهاية عام 2023، بينما حازت البحرين على نظرة إيجابية.
- حصلت 5 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة وفق وكالة موديز، و3 دول على نظرة إيجابية، بينما حازت كل من البحرين ومصر وتونس على نظرة سلبية بنهاية عام 2023.
- حازت 9 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة فيتش بينما حصلت قطر على نظرة مستقبلية إيجابية بنهاية عام 2023.
- حازت 5 دول عربية على نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة كابيتال انتليجينس، بينما حصلت السعودية وسلطنة عمان والأردن على نظرة مستقبلية إيجابية بنهاية عام 2023.

التصنيفات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية بنهاية ديسمبر 2023

Sovereign Ratings of Arab Countries by the Most Important International Agencies, December 2023

Ranking	Country	ستاندرد آند بورز Standard & Poor's		موديز Moody's		فيتش Fitch		كابيتال انتليجينس Capital Intelligence		الدولة	الترتيب
		التصنيف Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التصنيف Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التصنيف Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التصنيف Rating	النظرة المستقبلية Outlook		
1	Qatar	AA	مستقر / Stable	Aa3	إيجابي / Positive	AA-	إيجابي / Positive	AA	مستقر / Stable	قطر	1
2	UAE			Aa2	مستقر / Stable	AA	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	الإمارات	2
3	Kuwait	A+	مستقر / Stable	A1	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	A+	مستقر / Stable	الكويت	3
4	Saudi Arabia	A	مستقر / Stable	A1	إيجابي / Positive	A+	مستقر / Stable	A+	إيجابي / Positive	السعودية	4
5	Oman	BB+	مستقر / Stable	Ba1	مستقر / Stable	BB+	مستقر / Stable	BB	إيجابي / Positive	سلطنة عمان	5
6	Morocco	BB+	مستقر / Stable	Ba1	مستقر / Stable	BB+	مستقر / Stable			المغرب	6
7	Jordan	B+	مستقر / Stable	B1	إيجابي / Positive	BB-	مستقر / Stable	B+	إيجابي / Positive	الأردن	7
8	Bahrain	B+	إيجابي / Positive	B2	سلبي / Negative	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	البحرين	8
9	Egypt	B-	مستقر / Stable	Caa1	سلبي / Negative	B-	مستقر / Stable	B	مستقر / Stable	مصر	9
10	Iraq	B-	مستقر / Stable	Caa1	مستقر / Stable	B-	مستقر / Stable			العراق	10
11	Tunisia			Caa2	سلبي / Negative	CCC-				تونس	11
12	Lebanon	SD		C		RD				لبنان	12

التصنيف الائتماني السيادي أو درجة الملاءة أو الجدارة: هو تقييم مستقل للجدارة الائتمانية للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الأسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، من خلال تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. أي أنه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات لتصبح جزءاً من عمليات صنع القرار على كافة المستويات. بمعنى أكثر وضوحاً يمكن تعريف التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية بأنها درجة تظهر مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

تقوم وكالة تصنيف الائتمان بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استناداً للعديد من المؤشرات، وعادة ما يكون ذلك بناء على طلب الدولة، لأن الحصول على تصنيف ائتماني سيادي جيد يعد أمراً ضرورياً للدول وخصوصاً النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الأسواق المالية الدولية، فضلاً عن أهميته القصوى في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد وكالات ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش هي الوكالات الثلاث الأكثر نفوذاً تليها وكالة كابيتال انتليجينس، ويختلف الترتيب من وكالة لأخرى رغم أن جميعها يستخدم 3 مكونات رئيسية هي الحروف والأرقام وعلامتا + و- إلى جانب النظرة المستقبلية.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

1-1-4 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة (1)

تبين من خلال رصد ترتيب الدول العربية في مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية عبر الحدود الصادرة عن الوكالات والمؤسسات العالمية المتخصصة لعام 2023 وفي مقدمتها مجموعة كريدينكو وشركة اليانز تريد العالمية وشركة نيكسي اليابانية وشركة دان أند براد ستريت، ما يلي:

تراجع

متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة عام 2023

دول

الخليج والمغرب والجزائر الأقل عربياً في مخاطر التجارة عبر الحدود والأكثر قدرة على سداد الديون في التعاملات التجارية

وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري اليانز تريد للمخاطر في المدى القصير ودان أند براد ستريت ثم مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية.

استقرت الإمارات في المرتبة الرابعة عربياً على مستوى متوسط الترتيب في المؤشرات الثمانية خلال عام 2023، ولكنها مازالت تتقاسم المرتبة الأولى عالمياً وعربياً مع السعودية وقطر في مؤشر دان أند براد ستريت لمخاطر الأعمال التجارية عبر الحدود.

حلت المغرب خامساً ثم سلطنة عمان سادساً، تلتها الجزائر في المرتبة السابعة عربياً ثم البحرين ثم الأردن ومصر وجيبوتي على التوالي وفق متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشرات الثمانية خلال عام 2023.

• تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في 8 مؤشرات لتقييم مخاطر الدول المتعلقة بالأعمال التجارية من المركز 103 عام 2022 إلى المركز 108 عام 2023، كنتيجة لتراجع متوسط ترتيب جميع الدول العربية في المؤشر باستثناء سلطنة عمان والمغرب والجزائر وفلسطين.

• حلت الدول العربية التسعة الأولى في مستوى أفضل من المتوسط العربي في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة خلال عام 2023، في حين حلت الدوال الـ 12 المتبقية في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المراكز 127 لمصر وجيبوتي و 155 للصومال.

• سجلت الدول العربية أفضل أداء وفقاً لمتوسط ترتيبها عالمياً في مؤشر دان أند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود، تلاه مؤشر نيكسي لمخاطر التجارة، ثم كريدينكو للمخاطر التجارية في عمليات التصدير إلى الدولة.

• تصدرت السعودية مقدمة الترتيب عربياً في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالتجارة (أي أنها الأقل في مخاطر التجارة عبر الحدود والأكثر قدرة على سداد الديون في التعاملات التجارية)، وحلت في المرتبة الأولى عالمياً وعربياً في مؤشري اليانز تريد لمخاطر الدول في المدى القصير ودان أند براد ستريت لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود.

• حلت الكويت في المرتبة الثانية عربياً، في مؤشرات مخاطر التجارة عبر الحدود، وتصدرت المرتبة الأولى عالمياً في مؤشري كريدينكو للمخاطر السياسية في عمليات التصدير إلى الدولة في المدى القصير، و اليانز تريد لمخاطر الدول في المدى القصير.

• واصلت قطر تواجدها في المرتبة الثالثة عربياً

مؤشر اليانز تريد: هو تصنيف لمخاطر الدول من خلال تقييم لعدم قدرة الشركات على السداد في المدينين المتوسط والقصير. ويوفر تصنيف مخاطر الدول المقدم من قبل شركة اليانز تريد قياساً لمخاطر عدم قدرة الشركات على السداد في 241 دولة حول العالم، ويرجع هذا الخطر إلى ظروف أو أحداث خارجة عن سيطرة تلك الشركات. ويتكون التقييم العام من: **درجة الدولة:** يقيس التصنيف متوسط الأجل أي الاختلالات الاقتصادية وجودة مناخ الأعمال واحتمالية المخاطر السياسية، وينقسم إلى 6 مستويات تتراوح من (AA أقل درجة خطورة) إلى D (أعلى درجة خطورة)، و**مستوى مخاطر الدولة** وهو تصنيف قصير الأجل يحدد التهديدات الأكثر إلحاحاً على مقياس من أربعة مستويات يبدأ من 1 (يعني أقل درجة خطورة إلى 4 (يعني أعلى درجة خطورة من خلال التركيز على اتجاهات الناتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ما بين 6 و 12 شهراً المقبلة وخصوصاً التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية تعطل التدفقات المالية

مؤشر نيكسي: يعمل على تقييم المخاطر في أكثر من 140 دولة حول العالم من خلال مناقشة عدد من العوامل بما في ذلك قدرة الدولة على سداد الديون والظروف الاقتصادية والمالية ويحدد الفئة التي تنتمي إليها كل دولة أو منطقة بناءً على قرارات اجتماع خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A (أقل درجة مخاطر) إلى H (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر دان أند براد: يقدم المؤشر تقييماً مقارناً لمخاطر ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود في دولة ما، وينقسم المؤشر إلى سبعة مستويات تتراوح من 1 (الأقل خطورة) إلى 7 (الأكثر خطورة)، ويقدم معلومات شاملة عن التغييرات في بيئة الأعمال في 104 دول حول العالم.

مؤشرات كريدينكو في عمليات التصدير (تغطي 240 دولة حول العالم):

• **المخاطر السياسية في معاملات التصدير:** يقيس تصنيف المخاطر السياسية احتمالية وجود خطر ناتج عن الأحداث السياسية المرتبطة بالمعاملات التجارية لمدة (في المدى القصير)، ولمدة تتجاوز العام (المدينين المتوسط والطويل)، وذلك على مقياس من 1 (أقل مخاطر) إلى 7 (أعلى درجة مخاطر).

• **المخاطر التجارية:** يقيس مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير عوامل مخاطر الدولة التي تؤثر فقط على مخاطر التخلف عن السداد للمدينين، وبالتالي تستبعد المخاطر السياسية. ويتم تصنيف البلدان على مقياس مخاطر من 3 فئات تتراوح من A الأقل خطورة إلى C الأعلى خطورة.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

أولاً: مجموعة مؤشرات التقييمات السيادية وقياس مخاطر الدول

تراجع

متوسط ترتيب

الدول العربية في مؤشرات

تقييم مخاطر الدول المتعلقة

بالاستثمار خلال عام 2023

تحسن

متوسط

ترتيب 11 دولة

عربية في المؤشرات المتعلقة

بالاستثمار المباشر في الدولة

لعام 2023 تصدرتهم ليبيا

1-1-5 مؤشرات تقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال (1)

شهد متوسط ترتيب الدول العربية في 6 مؤشرات لتقييم مخاطر الاستثمار المباشر في الدول والصادرة عن مجموعة كريدينكو وكوفاس، تراجعاً بمقدار 3 مراكز خلال عام 2023، كمحصلة لتراجع متوسط ترتيب 9 دول عربية في المؤشرات الستة المذكورة وفيما يلي التفاصيل:

- شهد متوسط ترتيب 11 دولة عربية تحسناً في المؤشرات الستة المتعلقة بالاستثمار المباشر في الدولة لعام 2023 تصدرتهم ليبيا حيث تقدمت 8 مراكز، في حين شهدت 9 دول أخرى تراجعاً في متوسط ترتيبها تصدرتهم فلسطين بتراجعها 24 مركزاً، واستقر متوسط ترتيب موريتانيا في المركز 128 عالمياً.
- حلت 11 دولة عربية في متوسط ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي في المؤشرات الستة، في حين حلت 10 دول في مستوى أدنى من المتوسط العربي ما بين المراكز 128 لموريتانيا و 196 للصومال.
- واصلت الدول العربية تسجيلها أفضل أداء وفقاً لمتوسط الترتيب في مؤشر كوفاس لتقييم مخاطر الدولة في الاستثمار المباشر، ثم مؤشر كوفاس لتقييم مناخ الأعمال تلاه مؤشر كريدينكو لمخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية في الاستثمارات المباشرة في الدولة، بينما سجلت أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر كريدينكو لمخاطر العنف السياسي.
- تصدرت الإمارات مقدمة الترتيب العربي في مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار خلال عامي 2022 و 2023، مما يعني أنها الأقل عربياً في مخاطر مناخ الاستثمار والأعمال، وسجلت أفضل ترتيب لها عالمياً في مؤشري كريدينكو لمخاطر مناخ الأعمال (11 عالمياً)، وكوفاس لمخاطر الدولة (14 عالمياً).
- حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً في مؤشرات مخاطر مناخ الاستثمار، وسجلت أفضل ترتيب لها عالمياً في مؤشري كريدينكو لمخاطر مناخ الأعمال (11 عالمياً)، وكوفاس لمخاطر الدولة (14 عالمياً).

جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة عربياً وسجلت أفضل ترتيب لها في مؤشري كريدينكو لمخاطر مناخ الأعمال (11 عالمياً) و مخاطر مصادرة الملكية (46 عالمياً)، بينما جاءت متأخرة في مؤشر كريدينكو لمخاطر تحويل العملة.

كان من اللافت ظهور كل من الأردن ومصر والجزائر وتونس ضمن في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الستة المتعلقة بمخاطر الاستثمار في الدولة خلال عام 2023.

مؤشر كريدينكو لمخاطر بيئة الأعمال (يغطي 240 دولة حول العالم): تم استحداث مؤشر لتقييم بيئة الأعمال في عمليات التصدير من خلال تقييم المخاطر الناتجة عن تقصير المدين في المقام الأول والقطاع التجاري والدولة في سداد الديون، ويتضمن المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل التقلبات في أسعار الصرف وتكاليف التمويل المحلية والتضخم وغيرها، بالإضافة إلى مؤشرات تعكس تجربة الدولة في السداد بسبب تخلف المدين عن السداد، وذلك على مقياس من A (أقل مخاطر) إلى G (أعلى درجة مخاطر).

مؤشر كريدينكو للمخاطر في الاستثمارات المباشرة في الدولة (يغطي 240 دولة حول العالم): تأخذ مجموعة كريدينكو في الاعتبار الأحداث السياسية والمخاطر المندمجة لتصنيف الدولة وهي نزاع الملكية (المصادرة)، والعنف السياسي والقيود المفروضة على تحويل العملة على النحو التالي:

مخاطر العنف السياسي: يشمل العنف السياسي جميع أعمال العنف المرتكبة بهدف سياسي، وهو مفهوم أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وأيديولوجية، وأضرار العنف السياسي أي الضرر الذي يلحق بالأسواق المادية. وكذلك أنواع انقطاع الأعمال نتيجة لأضرار العنف السياسي. ويركز مؤشر كريدينكو على المستويات الفعلية للعنف الداخلي في الدولة والصراع الخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الذي ينشأ من التوترات الداخلية والخارجية المستمرة والإحباط وعدم الرضا.

مخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية: تشمل مخاطر المصادرة جميع الإجراءات التمييزية التي تتخذها الحكومة المضيفة والتي تحرم المستثمر من استثماره دون أي تعويض مناسب، وتقوم مجموعة كريدينكو بتقييم المخاطر المرتبطة بنزع الملكية وكذلك تقييم عمل المؤسسات القانونية في الدولة المضيفة واحتمال حدوث تغيير سلبي في الموقف تجاه الاستثمارات الأجنبية.

مخاطر عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل: تشير إلى عدم القدرة على تحويل أي أموال متعلقة بالاستثمار إلى خارج الدولة المضيفة. ويعتمد تقييم عدم تحويل العملة ومخاطر تقييد التحويل في مؤشر كريدينكو على نفس محركات المخاطر مثل تقييم المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالمعاملات التجارية متوسطة / طويلة الأجل.

مؤشر كوفاس لمخاطر الدولة وتقييم مناخ الأعمال: تقوم شركة كوفاس بتقييم متوسط مخاطر انتماء الشركات وتعثر الأعمال في 162 دولة حول العالم في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييم الجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة التي ترغب في تصدير السلع أو الخدمات إليها، وذلك بالاعتماد على بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات المالية والسياسية وتجربة كوفاس في الدولة (تجربة الدفع لشركة كوفاس) وتقييمات مناخ الأعمال التي تنتجها المنظمات الدولية. يصدر المؤشر تصنيفه من 8 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و E.

1-1-6 أبرز 5 مخاطر تواجه الدول العربية في المدى القريب (1)

الانكماش الاقتصادي والتضخم والبطالة أكبر
المخاطر الاقتصادية تهديداً للدول العربية
خلال العامين المقبلينمخاطر هشاشة الدولة والنزاعات ونقص المياه
والفجوة الرقمية تهدد دول المنطقة
وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024

يشير أحدث تقرير للمخاطر العالمية الصادر في يناير 2024 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي شمل 13 دولة عربية، إلى أن هناك 18 خطراً أساسياً من المتوقع أن تواجه الدول العربية خلال العامين المقبلين، ووزعت تلك المخاطر على 5 مجالات رئيسية تصدرتها المخاطر الاقتصادية، تليها المخاطر المجتمعية، ثم الجيوسياسية تليها التكنولوجية، ثم المخاطر البيئية في المرتبة الأخيرة، وفيما يلي التفاصيل:

- تصدرت أزمة الانكماش الاقتصادي قائمة المخاطر التي من المتوقع أن تواجه 12 دولة عربية خلال العامين المقبلين، سواء كانت على مستوى الخطر الأول كما هو الحال في الإمارات وسلطنة عمان والكويت والمغرب ومصر والعراق وتونس، أو الثاني كما في البحرين، أو الرابع كما في السعودية وقطر والأردن أو الخامس كما الحال في اليمن.
- حل خطر التضخم في المرتبة الثانية، حيث من المتوقع أن يواجه 11 دولة عربية، سواء كان على مستوى الخطر الأول كما هو الحال في كل من قطر والبحرين والجزائر، أو الثاني كما في الإمارات والسعودية والمغرب ومصر أو الثالث كما في سلطنة عمان والأردن، أو الرابع كما في الكويت والخامس في تونس.
- حلت أزمة البطالة في المرتبة الثالثة، حيث من المتوقع أن تواجه 7 دول هي سلطنة عمان والبحرين والأردن والمغرب ومصر والجزائر واليمن خلال العامين المقبلين.
- حل خطراً أزمات الدين العام والأمراض المعدية في المرتبة الرابعة، حيث من المتوقع أن يواجه الخطر الأول كلا من سلطنة عمان والبحرين والأردن والمغرب ومصر والجزائر واليمن خلال العامين المقبلين.

متعددة الأطراف والتعاون الدولي، والصراع بين الدول، وانهيار الدولة أو عدم الاستقرار، والهجمات الإرهابية باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

- **مخاطر مجتمعية:** تتضمن الأمراض المزمنة والحالات الصحية، وانهيار أو نقص البنية التحتية والخدمات العامة، وأزمة تكلفة المعيشة، وأزمات العمالة، وتآكل التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي، والأمراض المعدية، والهجرة القسرية على نطاق واسع، والتضليل والمعلومات المضللة، والتدهور الحاد في الصحة العقلية.

- **مخاطر تكنولوجية:** تتضمن النتائج السلبية للتكنولوجيات، وانهيار البنية التحتية للمعلومات الحيوية، وعدم المساواة الرقمية وعدم الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتركيز الطاقة الرقمي، وانتشار الجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني.

يقدم المسح صورة استشرافية للمخاطر الخمسة الأولى التي تواجه 121 اقتصاداً شمله الاستطلاع (منها 13 دولة عربية)، من خلال ما يزيد على 12 ألف مستجيب لتحديد المخاطر الخمسة التي من المرجح أن تشكل أكبر تهديد لدولهم في العامين المقبلين، وبتركيز على قائمة تضم 35 خطراً. يشير "الخطر 1" إلى أكثر المخاطر التي يتم اختيارها بشكل متكرر في كل اقتصاد، وعند وجود خطرين مرتبطين بالمركز الأول مثلاً لا يتم إدراج مخاطر في المرتبة الثانية ويترك الخطر الثاني فارغاً.

تقرير المخاطر العالمية: هو تقرير سنوي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ويقدم رؤية أمنية استشرافية للمخاطر المستقبلية وما يرتبط بها من تهديدات محتملة سواء على المدى القريب (سنتين)، أو المدى البعيد (عشر سنوات)، وذلك من خلال أحدث مسح إدراك المخاطر العالمية (Global Risks Perception Survey GRPS)، ويعتمد التقرير على أن "الخطر العالمي" هو احتمال وقوع حدث أو حالة من شأنها أن تؤثر سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو السكان أو الموارد الطبيعية. ويعرض التقرير 35 خطراً وتعريفًا عالميًا تم تبنيها في استقصاء تصورات المخاطر العالمية 2023-2024 موزعة وفق 5 مستويات، لكل منها لون مختلف على النحو التالي:

- **مخاطر اقتصادية:** تتضمن انفجار أزمة الأصول وانهيار صناعة أو سلسلة إمداد وأزمات الديون، وعدم استقرار الأسعار، وانتشار النشاط الاقتصادي غير المشروع، والانكماش الاقتصادي طويل المدى.
- **مخاطر بيئية:** تتضمن فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي، وفشل التكيف مع تغير المناخ، وعدم التخفيف من حدة تغير المناخ، وحوادث الأضرار البيئية واسعة النطاق، والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الشديدة، وأزمات الموارد الطبيعية.
- **مخاطر جيوسياسية:** تتضمن المواجهة الجيو اقتصادية، وعدم فعالية المؤسسات

1-1-6 أبرز 5 مخاطر تواجه الدول العربية في المدى القريب (2)

أهم 5 مخاطر تهدد الدول العربية وفق استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024

Top 5 Risks Threatening Arab Countries Identified by the World Economic Forum's 2024 Executive Opinion Survey

الدولة	الخطر الأول Risk 1	الخطر الثاني Risk 2	الخطر الثالث Risk 3	الخطر الرابع Risk 4	الخطر الخامس Risk 5	Country
الإمارات	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	التضخم Inflation	الانعكاس السلبي للذكاء الاصطناعي Adverse outcomes of artificial intelligence	الأمراض المعدية Infectious diseases	الجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني Cybercrime and cyber insecurity	UAE
السعودية	الأمراض المعدية Infectious diseases	التضخم Inflation	الانعكاس السلبي للذكاء الاصطناعي Adverse outcomes of artificial intelligence	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	المعلومات الخاطئة والمضللة Misinformation and disinformation	Saudi Arabia
قطر	التضخم Inflation	الفجوة الرقمية Digital inequality	الإرهاب Terrorism	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	النقص في اليد العاملة Labour shortage	Qatar
سلطنة عمان	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	البطالة Unemployment	التضخم Inflation	الدين العام Public debt	الأمراض المعدية Infectious diseases	Oman
الكويت	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	النقص في اليد العاملة Labour shortage	هشاشة الدولة State fragility	التضخم Inflation	غياب التماسك الاجتماعي Erosion of social cohesion	Kuwait
البحرين	التضخم Inflation	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	الدين العام Public debt	النقص في اليد العاملة Labour shortage	البطالة Unemployment	Bahrain
الأردن	البطالة Unemployment	الدين العام Public debt	التضخم Inflation	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	الأمراض المعدية Infectious diseases	Jordan
المغرب	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	التضخم Inflation	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	عدم المساواة (في الثروة والدخل) Inequality (wealth, income)	البطالة Unemployment	Morocco
مصر	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	التضخم Inflation	البطالة Unemployment	الدين العام Public debt	الصراع المسلح بين الدول Interstate armed conflict	Egypt
العراق	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	النقص في إمدادات الطاقة Energy supply shortage	هشاشة الدولة State fragility	الصراع المسلح بين الدول Interstate armed conflict	Iraq
الجزائر	التضخم Inflation	الأمراض المعدية Infectious diseases	الهجرة الغير منظمة Involuntary migration	البطالة Unemployment	النقص في إمدادات الطاقة Energy supply shortage	Algeria
تونس	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	الدين العام Public debt	النقص في إمدادات المياه Water-supply shortage	هشاشة الدولة State fragility	التضخم Inflation	Tunisia
اليمن	الصراع المسلح بين الدول Interstate armed conflict	هشاشة الدولة State fragility	البطالة Unemployment	النقص في إمدادات الطاقة Energy supply shortage	الإكتماش الاقتصادي Economic downturn	Yemen

تصنيفات المخاطر Risk Categories				
مخاطر اقتصادية Economic Risks	مخاطر بيئية Environmental Risks	مخاطر جيوسياسية Geopolitical Risks	مخاطر مجتمعية Societal Risks	مخاطر تكنولوجية Technological Risks

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (1)

تحسن ترتيب 8 دول عربية في مؤشر الحوكمة العالمي تصدرتهم قطر والمغرب وسلطنة عمان والكويت والجزائر

استقرار متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر الحوكمة العالمي عام 2022 ولكنه ظل دون المتوسط العالمي

وفق أحدث البيانات الخاصة بمؤشر الحوكمة العالمي الصادر عن البنك الدولي لـ 209 دول حول العالم، تشير البيانات إلى استقرار متوسط الترتيب العام لـ 21 دولة عربية عند المركز 146 بين عامي 2021 و 2022، وفيما يلي التفصيل:

- **الترتيب العالمي في المؤشر العام:**
- واصلت 9 دول عربية تواجدها في ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2022، في حين تراوح ترتيب باقي الدول ما بين المركز 159 لفلسطين والمركز 208 للصومال.
- شهد الترتيب العالمي لـ 8 دول عربية تحسناً خلال عام 2022، تصدرتهم قطر وقفزت 9 مراكز، والمغرب التي تقدمت 7 مراكز.
- **مؤشرات الحوكمة:** هي مؤشرات كمية تصدر عن البنك الدولي لقياس مدى توافر مقومات الحكم الرشيد في الدول، وتقاس ستة أبعاد رئيسية هي: المشاركة والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، في 214 دولة، استناداً لما يقرب من 30 مصدراً للبيانات حول العالم. وتعتمد مؤشرات الحوكمة العالمية على أربعة أنواع مختلفة من مصادر البيانات هي: استطلاعات رأي الأسر والشركات، ومزودو معلومات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع العام.
- **مؤشر فعالية الحكومة:** يُعني بالتصورات المتعلقة بجودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات. ويتضمن المؤشر متغيرات (مثل جودة البنية التحتية للطرق والرضا عن نظام النقل العام والطرق السريعة والتعليم والخدمات الصحية وغيره) ومتغيرات أخرى (مثل جودة الإدارة العامة وإدارة الميزانية وكفاءة تعبئة الإيرادات.. وغيرها).
- **مؤشر الجودة التنظيمية:** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه. ويتضمن المؤشر متغيرات (ضوابط الأسعار، والتعريفات التمييزية والضرائب التمييزية. وغيره) ومؤشرات أخرى (السياسة التجارية والبيئة التنظيمية للأعمال وسياسة التجارة).
- **مؤشر سيادة القانون:** يعمل على تقييم ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، مثل جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، ويقاس من خلال مؤشرات مثل وجوب إنفاذ العقود، وسرعة الإجراءات القضائية، والمصادرة / نزع الملكية. وغيره، وأخرى مثل الثقة في القضاء والشرطة، الاستقلال القضائي.
- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب:** يقيس احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب، من خلال مجموعة من المتغيرات مثل الصراع المسلح والمظاهرات العنيفة والاضطرابات الاجتماعية والتوترات الدولية والتهديد الإرهابي، والاحتجاجات وأعمال الشغب.
- **مؤشر المشاركة والمساءلة:** يجسد مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيارهم للحكومة، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر، وفق مجموعة من المتغيرات منها على سبيل المثال مؤشر الديمقراطية، والمصالح المكتسبة ومساءلة الموظفين العموميين وحقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات.
- **مؤشر السيطرة على الفساد:** يقيس ممارسات السلطة العامة الهادفة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغرى والكبرى، وكذلك "السيطرة" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.
- تراجع ترتيب 11 دولة عربية في المؤشر تصدرتهم تونس، بينما ظل ترتيب فلسطين وجيبوتي دون تغيير خلال عام 2022.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن مقدمة الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2022 وحازت على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، وتصدرت قطر المرتبة الأولى عربياً (55 عالمياً).
- حلت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً (57 عالمياً) تلتها سلطنة عمان (89 عالمياً)، ثم الكويت (91 عالمياً)، والبحرين خامساً (93 عالمياً)، ثم السعودية والأردن على التوالي.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-1 مؤشر الحوكمة العالمي (2)

الدول العربية حققت أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري الجودة التنظيمية وفاعلية الحكومة

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحوكمة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2022

Global Ranking of Arab Countries in Worldwide Governance Index 2022 and its Sub-components

Arab ranking	Country	(6) مكافحة الفساد Control of Corruption	(5) سيادة القانون Rule of Law	(4) الجودة التنظيمية Regulatory Quality	(3) فاعلية الحكومة Government Effectiveness	(2) الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability No Violence	(1) المشاركة والمساءلة Voice and Accountability	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الدولة	الترتيب العربي
1	Qatar	45	45	49	38	35	166	▲ 9	55	64	قطر	1
2	UAE	36	46	39	25	64	170	▲ 4	57	61	الإمارات	2
3	Oman	91	72	74	98	80	171	▲ 5	89	94	سلطنة عمان	3
4	Kuwait	88	91	85	91	98	147	▲ 5	91	96	الكويت	4
5	Bahrain	87	75	47	60	148	187	▼ (2)	93	91	البحرين	5
6	Saudi Arabia	78	90	75	63	145	192	▲ 4	100	104	السعودية	6
7	Jordan	90	92	92	86	138	152	▼ (2)	101	99	الأردن	7
8	Morocco	125	118	109	113	140	140	▲ 7	119	126	المغرب	8
9	Tunisia	112	105	134	125	162	124	▼ (10)	124	114	تونس	9
10	Palestine	160	147	104	177	198	164	■ 0	159	159	فلسطين	10
11	Egypt	157	123	161	141	183	189	▼ (8)	162	154	مصر	11
12	Mauritania	164	159	182	159	155	149	▲ 1	166	167	موريتانيا	12
13	Algeria	153	165	183	144	172	163	▲ 5	168	173	الجزائر	13
14	Djibouti	163	182	173	166	156	179	■ 0	175	175	جيبوتي	14
15	Lebanon	184	184	184	197	193	144	▼ (4)	186	182	لبنان	15
16	Iraq	190	206	188	193	208	162	▼ (2)	193	191	العراق	16
17	Sudan	199	191	203	203	202	193	▼ (3)	199	196	السودان	17
18	Libya	205	208	210	208	205	185	▼ (3)	204	201	ليبيا	18
19	Yemen	210	209	207	212	209	196	▼ (2)	205	203	اليمن	19
20	Syria	211	211	205	207	213	206	▼ (2)	206	204	سوريا	20
21	Somalia	212	213	206	210	211	202	▼ (2)	208	206	الصومال	21
Arab Average		141	140	139	139	158	171	■ 0	146	146	المتوسط العربي	
Number of Countries		213	213	213	213	213	209		209	207	عدد الدول بالمؤشر	

Source : World Bank database

المصدر : البنك الدولي

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-2 مؤشر الحرية الاقتصادية (2)



الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية ومكوناته الفرعية (جزء 2)								
Global Ranking of Arab Countries in Economic Freedom Index and its Sub-Components (Part 2)								
Arab Ranking	Country	الحرية المالية Financial Freedom (12)	حرية الاستثمار Investment Freedom (11)	حرية التجارة Trade Freedom (10)	الحرية النقدية Monetary Freedom (9)	حرية العمل Labor freedom (8)	حرية الأعمال Business Freedom (7)	الدولة الترتيب العربي
1	UAE	37	117	55	14	31	28	1 الإمارات
2	Qatar	37	74	19	70	124	87	2 قطر
3	Bahrain	2	7	9	8	91	59	3 البحرين
4	Oman	68	74	63	4	121	89	4 سلطنة عمان
5	Saudi Arabia	68	117	75	7	155	66	5 السعودية
6	Kuwait	37	100	66	117	123	109	6 الكويت
7	Jordan	37	38	92	10	93	99	7 الأردن
8	Morocco	17	62	117	85	140	76	8 المغرب
9	Djibouti	68	74	167	123	136	132	9 جيبوتي
10	Mauritania	106	117	136	63	62	163	10 موريتانيا
11	Egypt	68	62	147	60	171	137	11 مصر
12	Tunisia	133	148	164	63	101	125	12 تونس
13	Lebanon	133	148	92	172	83	139	13 لبنان
14	Algeria	133	148	154	72	131	118	14 الجزائر
15	Sudan	160	173	177	173	161	174	15 السودان
Arab Average		74	97	102	69	115	107	المتوسط العربي
Number of Countries		177	177	178	177	177	177	عدد الدول بالمؤشر

• حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر الحرية النقدية وتخطت 11 دولة عربية متوسط الترتيب العالمي بقيادة سلطنة عمان (الأولى عربياً والرابعة عالمياً)، والسعودية (الثانية عربياً والسابعة عالمياً) ثم جاء ترتيب 9 دول عربية ما بين البحرين (8 عالمياً و3 عربياً) والمغرب (85 عالمياً و11 عربياً).

• حققت الدول العربية أسوأ متوسط ترتيب لها خلال عام 2024 في مؤشر الفاعلية القضائية، ولم تحصل أي منها على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في هذا المؤشر.

• تصدرت الإمارات الترتيب العربي في 4 مؤشرات فرعية هي العبء الضريبي، وحرية العمل وحرية الأعمال، ونزاهة الحكومة خلال عام 2024.

• واصلت البحرين تصدرها المقدمة في مؤشرات الحرية المالية وحرية الاستثمار وحرية التجارة لكنها جاءت في مراكز متأخرة في مؤشري الصلابة المالية والفاعلية القضائية.

• حلت سلطنة عمان في المرتبة الأولى عربياً في مؤشري الحرية النقدية وحقوق الملكية (4 و45 عالمياً على التوالي)، فيما تصدرت الكويت عالمياً وعربياً في مؤشر الصلابة المالية.

• جاءت الأردن في المرتبة الأولى عربياً و98 عالمياً في مؤشر الفاعلية القضائية.

مؤشر الحرية الاقتصادية : يصدر عن مؤسسة هيريتج فاؤندينش ومجلة وول ستريت جورنال منذ عام 1995، ويعمل على قياس وتقييم 4 جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع سياسات الحكومات على مستوى العالم (من خلال تتبع وتقييم 12 مؤشراً فرعياً) على النحو التالي:

- سيادة القانون: يتضمن مؤشرات حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفاعلية القضائية.
- حجم الحكومة: يتضمن مؤشرات الإنفاق الحكومي والعبء الضريبي والصحة المالية.
- الكفاءة التنظيمية: تتضمن حرية العامل وحرية العمل والحرية النقدية.
- انفتاح السوق: يتضمن حرية التجارة وحرية الاستثمار والحرية المالية.

يصنف المؤشر المركب الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 إلى 100 ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الـ12، مع إعطاء وزن متساو لكل منها. وتصنف الدول حسب هذا المؤشر كدول ذات اقتصاد حر (إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100)، ودول ذات اقتصاد حر جزئياً (إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9)، ودول ذات اقتصاد حر معتدل (إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9)، ودول ذات اقتصاد غير حر جزئياً (إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9)، ودول ذات اقتصاد مغلق (إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و 49.9).

الإمارات تصدرت مؤشرات العبء الضريبي وحرية العمل وحرية الأعمال ونزاهة الحكومة

البحرين تصدرت عربياً في مؤشرات الحرية المالية وحرية الاستثمار وحرية التجارة خلال عام 2024

3-3-1 مؤشر ليجاتوم للازدهار (1)

تحسن ترتيب 9 دول عربية في المؤشر
تصدرتهم الكويت وليبيا والسعودية ومصر

تحسن طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية
إلى 109 عالمياً لعام 2023

تشير بيانات معهد ليجاتوم إلى تحسن متوسط ترتيب 20 دولة عربية خلال عام 2023 في ليجاتوم للازدهار بمقدار مركز واحد ليرتفع من المركز 110 عام 2022 إلى المركز 109 عام 2023، وفيما يلي التفصيل:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

- شهدت ترتيب 9 دول عربية تحسناً في مؤشر ليجاتوم للازدهار لعام 2023، تصدرتهم الكويت وليبيا بالتقدم 4 مراكز لكل منهما، تلتها السعودية ومصر بتقدمهما 3 مراكز، ثم العراق وقطر والبحرين وسلطنة عمان.
- تراجع ترتيب 3 دول عربية في مؤشر الازدهار لعام 2023 هي لبنان والأردن واليمن، بينما استقر ترتيب كل من الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي وموريتانيا وسوريا والسودان والصومال.
- واصلت الدول الستة الأولى حصولها على ترتيب أفضل من المتوسطين العالمي والعربي في المؤشر بين عامي 2022 و 2023. وواصلت الإمارات تصدرها مقدمة الترتيب العربي (44 عالمياً) محققة أعلى مستوى رفاه لسكانها في المنطقة العربية، تلتها قطر (46 عالمياً)، ثم الكويت (60 عالمياً)، وجاءت البحرين في المرتبة الرابعة (62 عالمياً)، تلتها سلطنة عمان ثم السعودية على التوالي.

وعوامل الخطر ومعدلات الوفيات.

البيئة الاستثمارية: قياس مدى الحماية الكافية للاستثمارات وسهولة الوصول إليها.

الظروف المعيشية: قياس جودة تمتع جميع السكان بحياة معقولة، بما في ذلك الموارد المادية والمأوى والخدمات الأساسية والاتصال.

البنية التحتية للأسواق، وسهولة الوصول إليها: قياس جودة البنية التحتية التي تمكن التجارة والتشوهات في سوق السلع والخدمات.

البيئة الطبيعية: قياس جوانب البيئة المادية التي لها تأثير مباشر على الأفراد في حياتهم اليومية والتغيرات التي قد تؤثر على ازدهار الأجيال القادمة.

الحرية الشخصية: قياس التقدم نحو الحقوق القانونية الأساسية والحريات الفردية والتسامح الاجتماعي.

الأمن والسلامة: قياس الدرجة التي أدت بها الحروب والصراعات والإرهاب والجريمة إلى زعزعة استقرار أمن الأفراد.

رأس المال الاجتماعي: قياس قوة العلاقات الشخصية والاجتماعية، والثقة المؤسسية، والأعراف الاجتماعية، والمشاركة المدنية في أي دولة.

عند حساب المؤشر يتم الأخذ في الاعتبار متوسط النقاط المرجح بعدد السكان.

مؤشر ليجاتوم للازدهار أو مؤشر الرخاء العالمي Legatum Prosperity Index

- يتم إصداره سنوياً من قبل معهد ليجاتوم منذ عام 2007، ويقاس التقرير جهود 167 دولة لتعزيز رفاه مواطنيها عبر 12 ركيزة تضم 300 مؤشر (192 بياناً إحصائياً و 108 استبيانات)، يتم تجميعها في ثلاثة مجالات أساسية للازدهار هي المجتمعات الشاملة، والاقتصادات المفتوحة، وتمكين السكان مما يعكس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وتنطوي الركائز الاثنتي عشرة على:
- الجودة الاقتصادية: قياس مدى جاهزية الاقتصاد لتوليد الثروة على نحو مستدام مع المشاركة الكاملة للقوى العاملة.
- التعليم: قياس معدل الالتحاق بالتعليم ونتاجه وجودته عبر أربع مراحل من التعليم (التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والعالي)، فضلاً عن المهارات لدى البالغين.
- شروط المؤسسة: قياس الدرجة التي تسمح بها اللوائح للشركات بالبدء والمنافسة والتوسع.
- الحوكمة: قياس مدى وجود ضوابط وقيود على السلطة وما إذا كانت الحكومات تعمل بفعالية ودون فساد.
- الصحة: قياس مدى صحة الأفراد وحصولهم على الخدمات الضرورية للحفاظ على صحة جيدة، بما في ذلك النتائج الصحية والأنظمة الصحية والأمراض

1-3-4 اتفاقيات الاستثمار (1)

الدول العربية أبرمت 16% من اتفاقيات الاستثمار
الثنائية المبرمة عالمياً و5% من الاتفاقيات
التي تتضمن أحكاماً استثمارية

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشري
اتفاقيات الاستثمار كمحصلة لتحسن ترتيب 14 دولة
بنهاية الربع الأول لعام 2024

استناداً إلى قاعدة بيانات برنامج اتفاقيات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد والخاصة برصد العدد التراكمي لاتفاقيات الاستثمار الثنائية وذات الصلة بالاستثمار في 234 دولة حول العالم ومن بينها 21 دولة عربية بنهاية الربع الأول من عام 2024 مقارنة بنظيره عام 2023، نجد أن:

اتفاقيات الاستثمار الثنائية

- قامت الأونكتاد برصد 4166 اتفاقية تتضمن أحكاماً استثمارية في 234 دولة حول العالم منها 222 اتفاقية في الدول العربية بما يمثل 5% من الإجمالي، وبمتوسط 11 اتفاقية لكل دولة.
- شهد متوسط ترتيب الدول العربية عالمياً في الاتفاقيات التي تتضمن أحكاماً استثمارية ارتفاعاً طفيفاً بمقدار مركز واحد، رغم تراجع ترتيب 13 دولة عربية في المؤشر بنهاية مارس 2024، في مقابل تحسن ترتيب 8 دول فقط في المؤشر.
- أبرمت 12 دولة عربية عدداً من الاتفاقيات أكبر من المتوسط العربي وحلت في مرتبة أفضل من متوسط الترتيب العربي، تصدرتهم كل من الإمارات ومصر، بعدد 17 اتفاقية تتضمن أحكاماً استثمارية لكل منهما بنهاية مارس 2024، ليرتفع ترتيبهما إلى المركز الـ 56 عالمياً.
- حلت السعودية وتونس في المرتبة الثانية عربياً (73 عالمياً) بعدد 13 اتفاقية.
- جاءت 8 دول عربية هي الكويت والمغرب وقطر وليبيا والبحرين وسلطنة عمان والسودان وجيبوتي في المرتبة الثالثة عربياً (82 عالمياً) بعدد 12 اتفاقية.
- حلت الصومال في المرتبة الرابعة عربياً (125 عالمياً) بعدد 10 اتفاقيات. بينما لم يتجاوز عدد الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار نحو 10 اتفاقيات في 8 دول أخرى وهي الأردن وموريتانيا ولبنان والجزائر وفلسطين واليمن والعراق وسوريا، لذا حلت في ترتيب متأخر في هذا المؤشر.
- بلغ إجمالي عدد الاتفاقيات الثنائية التراكمية التي وقعتها الدول العربية بنهاية مارس 2024 نحو 940 اتفاقية تمثل 16% من الإجمالي العالمي بمتوسط بلغ 44 اتفاقية للدولة.
- شهد متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية المرصودة من الأونكتاد ارتفاعاً طفيفاً ليظل أفضل من متوسط الترتيب العالمي، كمحصلة لاستمرار جهود الدول العربية في تشجيع وحماية الاستثمارات على أراضيها من خلال توقيع اتفاقيات الاستثمار الثنائية.
- حققت 8 دول عربية تحسناً في ترتيبها في مؤشر عدد الاتفاقيات الثنائية بنهاية الربع الأول من عام 2024، بينما استقر ترتيب 8 دول أخرى، في مقابل تراجع ترتيب كل من ليبيا واليمن وسلطنة عمان وفلسطين والصومال.
- أبرمت 8 دول عربية عدداً من الاتفاقيات الثنائية أكبر من المتوسط العربي (البالغ 44)، وحلت في ترتيب أفضل متوسط الترتيب العربي بنهاية مارس عام 2024، تصدرتهم الإمارات الأولى عربياً (5 عالمياً)، تلتها مصر الثانية عربياً (6 عالمياً)، ثم الكويت الثالثة عربياً (10 عالمياً)، وجاءت المغرب في المرتبة الرابعة عربياً (15 عالمياً)، ثم قطر (20 عالمياً) تلتها الأردن وتونس ولبنان.
- تواصل الظهور اللافت لكل من لبنان وسوريا وليبيا في مراكز متقدمة أفضل من متوسط الترتيب العربي رغم ما تمر به تلك الدول من أزمات خلال السنوات الماضية.

اتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار

اتفاقية الاستثمار الثنائية (BIT): هي اتفاقية بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما، وتمثل الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية. يقوم برنامج اتفاقيات الاستثمار الدولية للأونكتاد برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بناءً على المعلومات المقدمة من الحكومات على أساس طوعي. يتم تضمين الاتفاقية الخاصة بالدولة بمجرد إبرامها رسمياً، بينما الاتفاقيات التي تجاوزت مرحلة التفاوض ولم يتم التوقيع عليها لا يتم احتسابها. كما تُستثنى الاتفاقية من إجمالي اتفاقيات الاستثمار الدولية بمجرد إنهاؤها. الاتفاقيات التي تتضمن أحكاماً استثمارية (TIPs): هي اتفاقيات الاستثمار التي لا تعد اتفاقيات ثنائية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية منها:

1. الاتفاقيات الاقتصادية الواسعة التي تشمل الالتزامات الموجودة عادة في اتفاقيات الاستثمار الثنائية (مثل اتفاقية التجارة الحرة مع فصل الاستثمار).
2. الاتفاقيات ذات الأحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار (على سبيل المثال تلك المتعلقة بإنشاء الاستثمارات أو التحويل الحر للأموال المتعلقة بالاستثمار).
3. الاتفاقيات التي تحتوي فقط على فقرات "إطارية" مثل الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في مجال الاستثمار و / أو تفويض للمفاوضات المستقبلية بشأن قضايا الاستثمار.

1-3-4 اتفاقيات الاستثمار (2)

الإمارات ومصر في المقدمة بتوقيع
العدد الأكبر من اتفاقية الاستثمار الثنائية
وذات الصلة بالاستثمار حتى مارس 2024

940 اتفاقية استثمار ثنائية و222 اتفاقية ذات صلة
بالاستثمار وقعتها الدول العربية حتى مارس 2024

الترتيب العالمي للدول العربية وفق عدد اتفاقيات الاستثمار الثنائية

Global Ranking of Arab Countries According to Bilateral Investment Treaties

Arab Ranking	Country	الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار Treaties With Investment Provisions (TIPs)			اتفاقيات الاستثمار الثنائية Bilateral Investment Treaties (BITs)			الدولة	الترتيب العربي
		التغير Change	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2024 Global Rank by the end of Q1-2024	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2023 Global Rank by the end of Q1-2023	التغير Change	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2024 Global Rank by the end of Q1-2024	الترتيب العالمي بنهاية الربع الأول 2023 Global Rank by the end of Q1-2023		
1	UAE	▲ 4	56	60	■ 0	5	5	الإمارات	1
2	Egypt	▲ 4	56	60	■ 0	6	6	مصر	2
3	Kuwait	▼ (14)	82	68	■ 0	10	10	الكويت	3
4	Morocco	▲ 19	82	101	■ 0	15	15	المغرب	4
5	Qatar	▼ (14)	82	68	▲ 2	20	22	قطر	5
6	Jordan	▼ (12)	130	118	▲ 2	27	29	الأردن	6
7	Tunisia	▼ (5)	73	68	■ 0	30	30	تونس	7
8	Lebanon	▼ (9)	138	129	▲ 1	33	34	لبنان	8
9	Algeria	▼ (1)	138	137	■ 0	41	41	الجزائر	9
10	Syria	▼ (4)	173	169	■ 0	53	53	سوريا	10
11	Libya	▲ 19	82	101	▼ (1)	62	61	ليبيا	11
11	Bahrain	▼ (19)	82	63	▲ 7	62	69	البحرين	11
13	Yemen	▼ (6)	155	149	▼ (6)	67	61	اليمن	13
13	Oman	▼ (14)	82	68	▼ (3)	67	64	سلطنة عمان	13
15	Sudan	▲ 36	82	118	■ 0	74	74	السودان	15
16	Saudi Arabia	▼ (10)	73	63	▲ 2	91	93	السعودية	16
17	Mauritania	▲ 7	130	137	▲ 3	96	99	موريتانيا	17
18	Iraq	▼ (3)	163	160	▲ 6	135	141	العراق	18
19	Djibouti	▲ 36	82	118	▲ 3	141	144	جيبوتي	19
20	Palestine	▼ (12)	149	137	▼ (1)	155	154	فلسطين	20
21	Somalia	▲ 4	125	129	▼ (2)	163	161	الصومال	21
Arab Average		▲ 1	105	106	▲ 1	64	65	المتوسط العربي	
Number of Countries			234	234		234	234	عدد الدول بالمؤشر	

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-5 مؤشر مدركات الفساد

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر بمقدار
مركزين إلى 111 عالمياً خلال عام 2023
واستقراره دون المتوسط العالمي

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023						
Global Ranking of Arab Countries in Corruption Perceptions Index in 2023						
الترتيب العربي 2023	الدولة	2022	2023	التغير	Country	Arab Ranking 2023
1	الإمارات	27	26	▲ 1	UAE	1
2	قطر	40	40	■ 0	Qatar	2
3	السعودية	54	53	▲ 1	Saudi Arabia	3
4	الأردن	61	63	▼ (2)	Jordan	4
4	الكويت	77	63	▲ 14	Kuwait	4
6	سلطنة عمان	69	70	▼ (1)	Oman	6
7	البحرين	69	76	▼ (7)	Bahrain	7
8	تونس	85	87	▼ (2)	Tunisia	8
9	المغرب	94	97	▼ (3)	Morocco	9
10	الجزائر	116	104	▲ 12	Algeria	10
11	مصر	130	108	▲ 22	Egypt	11
12	موريتانيا	130	130	■ 0	Mauritania	12
12	جيبوتي	130	130	■ 0	Djibouti	12
14	لبنان	150	149	▲ 1	Lebanon	14
15	العراق	157	154	▲ 3	Iraq	15
16	السودان	162	162	■ 0	Sudan	16
17	ليبيا	171	170	▲ 1	Libya	17
18	اليمن	176	176	■ 0	Yemen	18
19	سوريا	178	177	▲ 1	Syria	19
20	الصومال	180	180	■ 0	Somalia	20
المتوسط العربي		113	111	▲ 2	Arab Average	
عدد الدول بالمؤشر		180	180		Number of Countries	

- وفق نتائج مؤشر مدركات الفساد عن العام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في يناير 2024، شهد متوسط ترتيب 20 دولة عربية مدرجة بالمؤشر تحسناً بمقدار مركزين ولكنه مازال دون متوسط الترتيب العالمي.
- حازت الدول الـ 8 الأولى على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، بينما حازت 12 دولة عربية على ترتيب أقل من المتوسط العالمي في المؤشر ما بين المركز الـ 97 عالمياً للمغرب والـ 180 للصومال.
- شهد ترتيب 9 دول عربية في المؤشر تحسناً خلال عام 2023، وارتفعت فيها مستويات النزاهة وتراجعت مستويات الفساد تصدرتهم مصر حيث قفزت 22 مركزاً، تلتها الكويت بتقدمها 14 مركزاً، ثم الجزائر 12 مركزاً. في مقابل تراجع ترتيب 5 دول هي الأردن وسلطنة عمان والبحرين وتونس والمغرب.
- استقر ترتيب 6 دول عربية في المؤشر بين عامي 2022 و2023، هي قطر وموريتانيا وجيبوتي والسودان واليمن والصومال.
- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن المقدمة مما يعني أنها الأكثر نزاهة في المنطقة، بينما ظلت الدول التي تشهد صراعاً طويلاً في أسفل مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، بل وحلت الصومال في المرتبة الأخيرة خلال عامي 2022 و2023.

لكي يتم إدراج دولة أو إقليم في المؤشر، ينبغي أن ترد في واحد على الأقل من مصادر البيانات الثلاثة عشر لمؤشر مدركات الفساد. ومن ثم فإن غياب دولة ما من القائمة لا يعني أن تلك الدولة خالية من الفساد، بل يعني ببساطة عدم توافر بيانات كافية لقياس مستويات الفساد بدقة فيها.

على الرغم من احتمالية وجود تصاعد لأوجه الفساد في أنشطة معينة في دولة ما خلال عام معين، فإنه قد لا يحدث تغير في درجة الدولة على مؤشر مدركات الفساد، حيث إن هناك عدداً من الأسباب المحتملة في هذه الحالة منها: أن النشاط لا يدخل ضمن الإطار الزمني لمؤشر مدركات الفساد لذلك العام وقد يستغرق سنة أو أكثر ليعكس في مصادر البيانات. وقد تكون بعض التطورات الإيجابية في ضبط فساد القطاع العام قد سُجلت، بحيث توازن هذه الحالات السلبية. كما أن هناك بعض أشكال الفساد التي قد تتصاعد ولا تؤثر على المؤشر مثل غسيل الأموال أو الرشاوى الأجنبية، حيث لا يتم قياسها في مؤشر مدركات الفساد.

- مؤشر مدركات الفساد: يصنف المؤشر 180 دولة حول العالم سنوياً وفق مُدركات الفساد في القطاع العام، باستخدام بيانات من 13 مصدرًا خارجيًا، بما في ذلك البنك الدولي، والمندى الاقتصادي العالمي، والشركات الخاصة للاستشارات وتقييم المخاطر، والمجمعات الفكرية وغيرها. وتمثل درجات المؤشر آراء الخبراء ورجال الأعمال، ويستخدم مقياساً من صفر إلى 100، حيث يكون الصفر الأكثر فساداً و 100 الأكثر نزاهة، ويقاس المؤشر الرشوة، وتحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، واستعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون مواجهة العواقب، وقدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام؛ والبيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد، واستعمال الوساطة في التعيينات في الخدمة المدنية، ووجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العاميين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح؛ والحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد، وسيطرة أصحاب المصالح على مفاصل الدولة؛ والوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة/الأنشطة الحكومية.

1-3-6 مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة

تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة إلى المركز 75 عالمياً لعام 2023

وضع الدول العربية في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة 2023-2022

Arab Countries Position in the Global Startup Ecosystem Index , 2022-2023

الترتيب العربي 2023	الدولة	الترتيب العالمي 2022	الترتيب العالمي 2023	التغير	Country	Arab Rank 2023
1	الإمارات	27	28	(1) ▼	UAE	1
2	البحرين	64	60	4 ▲	Bahrain	2
3	السعودية	72	66	6 ▲	Saudi Arabia	3
4	مصر	65	67	(2) ▼	Egypt	4
5	الأردن	66	68	(2) ▼	Jordan	5
6	لبنان	77	75	2 ▲	Lebanon	6
7	قطر	86	90	(4) ▼	Qatar	7
8	تونس	83	91	(8) ▼	Tunisia	8
9	المغرب	79	93	(14) ▼	Morocco	9
10	الكويت	99	94	5 ▲	Kuwait	10
11	الصومال	98	98	0 ▬	Somalia	11
المتوسط العربي		74	75	(1) ▼	Arab Average	
عدد الدول :		99	100	Number of Countries :		

• مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة (GSEI) هو تصنيف يضم 100 دولة و 1000 مدينة ويسلط الضوء على أفضل الأماكن لبدء الأعمال التجارية والتي تتضمن بالفعل مجتمعات مزدهرة لدعم وتوجيه رواد الأعمال يتم تحديثه سنوياً منذ عام 2017، ويغطي 11 دولة عربية.

• تقدم نتائج المؤشر رؤى حول النظم البيئية الرائدة للشركات الناشئة والاتجاهات والتحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال، حيث يعتمد المؤشر على أبحاث وتحليلات مكثفة لبيانات من 3.5 ملايين شركة ناشئة عبر 290 نظاماً بيئياً عالمياً ويتم استخدامه سنوياً من قبل مئات الآلاف من مؤسسي ومطوري النظام البيئي للشركات الناشئة وأصحاب المصلحة لدعم القرارات الحاسمة بشأن السياسات والاستراتيجيات والانتقال والاستثمار.

• وفقاً لنتائج مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة (GSEI) لعام 2023 الصادر عن معهد أبحاث StartupBlink Research Center، شهد المتوسط العام لترتيب 11 دولة عربية تراجعاً بمقدار مركز واحد مقارنة بالعام 2022.

• حصلت الدول الـ 5 الأولى على ترتيب أفضل من المتوسط العربي، وحازت الإمارات فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر.

• شهد ترتيب 4 دول عربية تحسناً في مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة خلال عام 2023، تصدرتهم السعودية حيث قفزت 6 مراكز، تلتها الكويت بتحسين 5 مراكز، ثم البحرين 4 مراكز، ثم لبنان مركزين.

• تراجع ترتيب 6 دول هي الإمارات ومصر والأردن وقطر وتونس والمغرب، في حين استقر ترتيب الصومال بين عامي 2022 و 2023.

• واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربياً وحافظت على تواجدها بين أفضل 30 دولة على مستوى العالم (28 عالمياً) في المؤشر خلال عام 2023 بقيادة مدينة دبي التي احتلت المركز 58 بين ألف مدينة حول العالم لتمييزها بتركيز عالٍ في مجال الابتكار التكنولوجي، وكونها وجهة انتقال شهيرة لرواد الأعمال.

• جاءت البحرين ثانياً (60 عالمياً)، ثم السعودية ثالثاً (66 عالمياً)، تلتها مصر رابعاً (67 عالمياً) ثم الأردن خامساً (68 عالمياً)، وجاءت الدول الستة الأخيرة في ما بين المراكز الـ 75 عالمياً للبنان و الـ 98 للصومال.

الإمارات تصدرت الدول العربية

وحلت 28 عالمياً تلتها البحرين والسعودية

ومصر والأردن خلال عام 2023

1-3-7 مؤشر مخاطر الرشوة العالمي (1)

الأردن والإمارات وتونس والكويت
الأقل عربياً في مخاطر الرشوة التجارية
في القطاع العام خلال العامين الأخيرين

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر
مخاطر الرشوة العالمي بفضل أداء 7 دول عربية
خلال عام 2023

وفق نتائج مصفوفة تتبع مخاطر الرشوة التجارية في القطاع العام لعام 2023 والصادرة عن مؤسسة تريس (TRACE) الدولية لعدد 194 دولة حول العالم من بينها 20 دولة عربية نجد أن:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر التفاعلات التجارية مع الحكومة، حيث حازت 7 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، هي الإمارات والأردن والسعودية والكويت وسلطنة عمان وتونس والسودان على التوالي.
- حققت الدول العربية أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر القدرة على مراقبة المجتمع المدني، حيث حصلت دولتان فقط هما تونس ولبنان على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، بينما تراوح ترتيب 18 دولة عربية ما بين المركز 129 في العراق و189 في سوريا.
- على صعيد الدول في المؤشرات الفرعية، تصدرت الإمارات وتونس والأردن المقدمة في مؤشر شفافية الحكومة والخدمة المدنية، بينما تصدرت الإمارات وحدها في مؤشري التفاعلات التجارية مع الحكومة والردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة، وتصدرت تونس الترتيب في مؤشر القدرة على مراقبة المجتمع المدني.

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

- شهد متوسط ترتيب الدول العربية تحسناً طفيفاً بمقدار مركز واحد في مؤشر مخاطر الرشوة العالمي ليستقر في المرتبة 145، كمحصلة لتحسن ترتيب 7 دول عربية بقيادة كل من السعودية (قفزت 25 مركزاً) والكويت (20 مركزاً)، بينما استقر ترتيب كل من الإمارات وجيبوتي ومصر خلال العام نفسه.
- تراجع ترتيب 10 دول في المؤشر خلال 2023، تصدرتهم تونس حيث تراجع 10 مراكز، تلتها قطر (7 مراكز)، ثم سلطنة عمان والسودان (5 مراكز لكل منهما).
- واصلت الدول الأربع الأولى تصدرها مقدمة الترتيب العربي في المؤشر خلال عامي 2023، لتحقيقها أدنى مستويات مخاطر الرشوة عربياً وحازت على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في المؤشر بقيادة الأردن في المرتبة 69 عالمياً، تلتها الإمارات (79 عالمياً)، ثم تونس (86 عالمياً)، وحلت الكويت في المرتبة الرابعة عربياً (91 عالمياً).
- واصلت الدول الخمسة الأخيرة تواجدتها في مؤخرة الترتيب في مؤشر مخاطر الرشوة العالمي خلال عامي 2022 و2023، بين المركزين 177 لموريتانيا و192 عالمياً لسوريا.

- **الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة:** يحدد العوامل التي تعمل على الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة، سواء بشكل رسمي من خلال الإنفاذ الحكومي أو غير رسمي من خلال المواقف المجتمعية.
- **شفافية الحكومة والخدمة المدنية:** تتضمن مؤشرات تتعلق بمدى إتاحة الموازنات الحكومية للعام، ومدى وجود لوائح تعالج تضارب المصالح لموظفي الخدمة المدنية.
- **القدرة على مراقبة المجتمع المدني:** تعتمد على المعلومات المتعلقة بمدى حرية الصحافة والمشاركة المدنية، وكلاهما بمنزلة مؤشرات على وجود مجتمع مدني قوي يمكنه توفير الرقابة على الحكومة.

- **مؤشر مخاطر الرشوة العالمي:** هو مؤشر سنوي تُعده وتُصدره مؤسسة تريس (TRACE) الدولية المتخصصة في رصد ومكافحة الفساد في مجالات المال والأعمال، وذلك من خلال مصفوفة تتبع مخاطر الرشوة التجارية في القطاع العام في 194 دولة منها 20 دولة عربية، وتوفر المصفوفة درجات المخاطر في أربعة مجالات لمخاطر الرشوة التجارية المحتملة وهي: التفاعلات التجارية مع الحكومة، الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة، شفافية الحكومة والخدمة المدنية، القدرة على مراقبة المجتمع المدني، بما في ذلك دور وسائل الإعلام، على النحو التالي:
- **التفاعلات التجارية مع الحكومة:** يتضمن 3 مجالات فرعية هي "الاتصال بالحكومة" و"توقع دفع الرشوى" و"العبء التنظيمي". وترصد جوانب الاتصال الحكومية، والتي حددها المشاركون في المقابلات التنظيمية والتجارية كمساهمين رئيسيين في مخاطر الرشوة التجارية.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

ثالثاً: مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية

1-3-7 مؤشر مخاطر الرشوة العالمي (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مصفوفة مخاطر الرشوة ومكوناتها الفرعية لعام 2023

The global Ranking of Arab Countries in TRACE Bribery Risk Matrix and its Sub-Components for 2023

Arab Ranking 2023	Country	(4) القدرة على مراقبة المجتمع المدني Capacity for Civil Oversight	(3) شفافية الحكومة والخدمة المدنية Governmental and Civil Service Transparency	(2) الردع والتنفيذ في مكافحة الرشوة Anti-bribery Deterrence and Enforcement	(1) التفاعلات التجارية مع الحكومة Interactions with Government	التغير Change	الترتيب في المؤشر العالمي 2023 Global Rank 2023	الترتيب في المؤشر العالمي 2022 Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	Jordan	151	84	90	18	▼ (4)	69	65	الأردن	1
2	UAE	180	84	88	16	▬ 0	79	79	الإمارات	2
3	Tunisia	83	84	99	82	▼ (10)	86	76	تونس	3
4	Kuwait	125	112	104	47	▲ 20	91	111	الكويت	4
5	Lebanon	96	146	172	107	▲ 3	127	130	لبنان	5
6	Saudi Arabia	186	146	153	38	▲ 25	132	157	السعودية	6
6	Oman	172	127	158	68	▼ (5)	133	128	سلطنة عمان	6
8	Morocco	141	146	149	129	▼ (4)	144	140	المغرب	8
9	Sudan	156	173	183	95	▼ (5)	155	150	السودان	9
10	Qatar	174	112	159	139	▼ (7)	156	149	قطر	10
10	Djibouti	170	168	163	107	▬ 0	160	160	جيبوتي	10
12	Egypt	186	168	145	112	▬ 0	161	161	مصر	12
12	Bahrain	180	132	175	139	▲ 7	162	169	البحرين	12
12	Algeria	153	152	102	174	▲ 2	163	165	الجزائر	12
15	Iraq	129	162	166	169	▼ (3)	166	163	العراق	15
16	Mauritania	141	185	174	177	▼ (1)	177	176	موريتانيا	16
17	Libya	144	183	159	182	▲ 1	179	180	ليبيا	17
18	Somalia	153	187	188	163	▲ 5	182	187	الصومال	18
19	Yemen	174	194	193	166	▼ (1)	190	189	اليمن	19
20	Syria	189	178	194	192	▼ (1)	192	191	سوريا	20
Arab Average		154	146	151	116	▲ 1	145	146	المتوسط العربي	
Number of Countries		194	194	194	194		194	194	عدد الدول بالمؤشر	

1-3-8 مؤشر الفرص المستقبلية

الإمارات تصدرت الدول العربية في مؤشر الفرص المستقبلية وحلت في المرتبة الـ 23 عالمياً تلتها السعودية ومصر والبحرين

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الفرص المستقبلية ومكوناته الفرعية لعام 2024

The global Ranking of Arab Countries in The Future Possibilities Index and its Sub-Components for 2024

الترتيب العالمي 2024	الدولة	الترتيب العالمي 2024	(1) القدرات الأساسية Core Capacity	(2) الرؤية الحكومية Government Vision	(3) الابتكار Technology	(4) المواهب Talent	(5) البيئة المناخية للأعمال Business-Friendliness	(6) ديناميات السوق Market Dynamics	Country	Arab Ranking 2024
1	الإمارات	23	9	2	8	19	3	14	UAE	1
2	السعودية	36	29	4	23	27	34	34	Saudi Arabia	2
3	مصر	52	59	25	60	43	62	55	Egypt	3
4	البحرين	53	38	12	42	63	32	28	Bahrain	4
5	سلطنة عمان	54	43	13	47	52	35	50	Oman	5
6	الأردن	56	55	23	59	54	33	60	Jordan	6
7	الكويت	59	48	33	44	65	45	40	Kuwait	7
8	المغرب	61	58	45	58	55	52	56	Morocco	8
9	تونس	63	61	61	56	58	51	66	Tunisia	9
10	الجزائر	68	67	50	65	66	61	70	Algeria	10
	المتوسط العربي	53	47	27	46	50	41	47	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	70	70	70	70	70	70	70	Number of Countries	

مؤشر الفرص المستقبلية: خلال يناير 2024 صدرت النسخة الأولى من تقرير المؤشر العالمي للفرص المستقبلية للعام 2024 The Future Possibilities Index من قبل مؤسسة نيوزويك فانتج العالمية ومجموعة هورايزن السويسرية للأبحاث، ويقس المؤشر حجم الفرص المستقبلية التي تحملها التحولات العالمية، ومدى جاهزية الدول لتوظيفها لخدمة التنمية المستقبلية في قطاعاتها الرئيسية. ويرصد المؤشر الفرص الجديدة في 6 قطاعات مستقبلية بقيمة أكثر من 44 تريليون دولار عالمياً بحلول عام 2030 في 70 دولة متقدمة وناشئة تشكل 90% من الناتج الإجمالي العالمي منها 10 دول عربية.

تشمل التوجهات الرئيسية الستة للمؤشر: الاقتصاد الرقمي المتقدم أو (اقتصاد الإسكابات)، واقتصاد جودة الحياة، والاقتصاد الدائري، والحياد الكربوني، واقتصاد التكنولوجيا الحيوية، واقتصاد التجربة (التحول من التملك إلى الاستخدام). ويقس المؤشر قدرة الدول على استغلال الإمكانيات التي تفرزها تحولات المستقبل لتحقيق النمو المستقبلي عن طريق دراسة 3 مجالات رئيسية هي: استراتيجية وسياسات الحكومة، وقوة القطاعات وقدرات الدولة على توظيف توجهات المستقبل، والممكنات الأساسية وامتلاك الدولة البنى التحتية والأنظمة والسياسات والتشريعات والمواهب والمؤسسات لتوظيف فرص المستقبل.

• وفق النسخة الأولى من تقرير المؤشر العالمي للفرص المستقبلية 2024 الصادر عن مؤسسة نيوزويك فانتج العالمية ومجموعة هورايزن السويسرية للأبحاث لـ 70 دولة، استقر متوسط ترتيب 10 دول عربية مدرجة بالمؤشر عند المركز 53 ليحل دون المتوسط العالمي.

• حازت الإمارات فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر العالمي للفرص المستقبلية 2024، وحلت في المركز الـ 23 عالمياً بين 70 اقتصاداً متقدماً وناشئاً في الحصول على فرص في القطاعات المستقبلية المستهدفة كمحصلة لقدرتها العالية على الاستفادة من اقتصاد الرفاهية.

• حلت السعودية في المرتبة الثانية عربياً (36 عالمياً)، تلتها مصر ثالثاً (52 عالمياً) ثم البحرين (53 عالمياً)، تلتها سلطنة عمان (54 عالمياً)، ثم الأردن والكويت والمغرب وتونس والجزائر على التوالي بين المركزين 56 عالمياً و68 عالمياً.

• على صعيد الركيزة الفرعية الثالثة والتي تتضمن القدرات الأساسية ومدى امتلاك الدولة للبنى التحتية والأنظمة والسياسات والتشريعات والمواهب والمؤسسات لتوظيف فرص المستقبل، فقد تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عالمياً، تلتها السعودية في المرتبة الثانية عربياً والـ 29 عالمياً، ثم البحرين (38 عالمياً).

• فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في المكونات الستة لقياس ركيزة القدرات الأساسية للدولة، شهد متوسط ترتيب الدول العربية أفضل مستوى له في مكون الرؤية الحكومية، ثم المواهب، فيما حل متأخراً في مكوني البيئة المناسبة للأعمال والابتكار.

1-3-9 التصنيف العالمي للتنافسية

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية
المدرجة في تصنيف التنافسية العالمية
لعام 2023

الدول العربية في التصنيف العالمي للتنافسية لعام 2023									
Arab Countries in the IMD World Competitiveness Ranking for 2023									
الترتيب العربي 2023	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	التغير Change	(1) الأداء الاقتصادي Economic Performance	(2) الكفاءة الحكومية Government Efficiency	(3) كفاءة الأعمال Business Efficiency	(4) البنية التحتية Infrastructure	Arab Ranking 2023
1	الإمارات	10	12	▲ 2	4	8	16	26	1
2	قطر	12	18	▲ 6	5	4	12	33	2
4	السعودية	17	24	▲ 7	6	11	13	34	4
3	البحرين	25	30	▲ 5	23	20	22	37	3
6	الكويت	38			19	26	42	49	6
7	الأردن	54	56	▲ 2	63	41	36	53	7
	المتوسط العربي	26	28	▲ 2	20	18	24	39	
	عدد الدول بالمؤشر	64	63		64	64	64	64	

يعد تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) منذ عام 1989 واحداً من التقارير المهمة والمرجعية للمنظمات والمؤسسات الدولية، حيث يصنف (64) دولة حول العالم، تم اختيارها بناءً على توافر إحصاءات عنها قابلة للمقارنة دولياً وموثوقة ودقيقة وحديثة.

ويصنف التقرير الدول من حيث قدرتها على الحفاظ على بيئة مؤسسية تنافسية، ويرتكز في تصنيفه على أربعة محاور رئيسية يشمل كل محور رئيسي 5 محاور فرعية (بإجمالي 20 محوراً فرعياً) هي:

- الأداء الاقتصادي: ومحاوره الفرعية تتضمن الاقتصاد المحلي، التجارة الخارجية والاستثمار الدولي والتوظيف والأسعار.
- كفاءة الحكومة: تتضمن المالية العامة، والسياسة الضريبية، والاطر المؤسسي، والتشريعات التجارية، والاطر المجتمعي.
- كفاءة الأعمال: الإنتاجية والكفاءة، بسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم.
- البنية التحتية: البنية التحتية الأساسية، والبنية التحتية التكنولوجية، والبنية التحتية العلمية، والصحة والبيئة، والتعليم.

تسلط المحاور الفرعية الضوء على كل جانب من المجالات التي تم تحليلها، وتتضمن أكثر من 330 مؤشراً تنافسياً. ويكون لكل محور فرعي نفس الوزن في النتائج النهائية للتصنيف بغض النظر عن عدد المؤشرات الفرعية التي يحتوي عليها كل محور فرعي.

- شهد ترتيب الدول العربية السبعة المدرجة في تصنيف التنافسية العالمي الصادر عن مركز التنافسية العالمي لعام 2023، تحسناً بمقدار مركزين ويواصل تجاوزه لنظيره العالمي.
- شهدت كافة الدول العربية المدرجة بالمؤشر، تحسناً في ترتيبها خلال عام 2023، (باستثناء الكويت حيث أدرجت فقط لعام 2023) وتصدرت السعودية المقدمة حيث قفزت 7 مراكز مدعومة بالأداء الاقتصادي والمالي القوي للدولة وتحسن تشريعات الأعمال.
- تصدرت الإمارات المقدمة عربياً وحلت بين أكثر 10 اقتصادات تنافسية في العالم خلال عام 2023، تلتها قطر (12 عالمياً)، ثم السعودية (17 عالمياً)، بينما حلت الأردن في المركز الأخير عربياً والـ 54 عالمياً.
- على صعيد المحاور الرئيسية للتصنيف، سجلت الدول الستة أفضل متوسط ترتيب لها في محور الكفاءة الحكومية، ثم الأداء الاقتصادي، وحلت متأخرة في محور البنية التحتية.
- تصدرت الإمارات المقدمة في محوري الأداء والبنية التحتية، بينما تصدرت قطر في الكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال.

الإمارات وقطر والسعودية تستقر
بين أكثر 20 اقتصاداً تنافسياً
في العالم خلال عام 2023

السعودية تقفز 7 مراكز
وقطر 6 مراكز والبحرين 5 مراكز
في التصنيف عام 2023

1-4-1 المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة (1)

على صعيد ترتيب 20 دولة عربية في المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة لعام 2023، تراجع متوسط ذلك الترتيب العربي بمقدار 10 مراكز ليستقر عند المركز 154، والذي يعد متأخراً مقارنة بالمتوسط العالمي، وفيما يلي أهم تطورات الدول العربية بالمؤشر خلال عام 2023.

الترتيب العالمي في المؤشر المركب:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر رأس المال الفكري والابتكار، نتيجة حصول 8 دول عربية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر، تصدرتهم المغرب والسعودية والإمارات على التوالي، وهو ما يعكس جهود تلك الدول في مجالات التعليم والبحث والتطوير بما يدعم مخرجات الابتكار.

حققت الدول العربية ثاني أفضل ترتيب لها في مؤشر رأس المال الاجتماعي، بينما حققت أسوأ متوسط ترتيب لها في مؤشر الاستدامة الاقتصادية ورأس المال الطبيعي كمحصلة لتأخر ترتيب معظم الدول العربية في هذين المؤشرين.

تصدرت الإمارات الترتيب العربي في مؤشري رأس المال الاجتماعي والحوكمة، كما تصدرت السعودية في مؤشر رأس المال الطبيعي والمغرب في مؤشر رأس المال الفكري، بينما تصدرت فلسطين واليمن في مؤشري الاستدامة الاقتصادية وكفاءة الموارد وكثافتها على التوالي.

كان من اللافت ظهور الأردن وفلسطين وتونس والجزائر وجيبوتي واليمن والصومال في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية المستدامة لعام 2023.

- حازت دولة عربية واحدة هي الإمارات على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي، بينما حلت 9 دول عربية في ترتيب أفضل من المتوسط العربي منها 4 دول خليجية بالإضافة إلى المغرب والأردن وفلسطين وتونس والجزائر.
- تحسن ترتيب الأردن فقط في المؤشر المركب للتنافسية المستدامة خلال عام 2023، وقفزت 7 مراكز من المركز 131 عالمياً عام 2022 إلى 124 عالمياً عام 2023. بينما استقر ترتيب موريتانيا في المرتبة 168 عالمياً خلال عامي 2022 و 2023.
- تراجع ترتيب 17 دولة عربية في المؤشر المركب خلال عام 2023 تصدرتهم كل من السعودية بترتيبها 24 مركزاً، تلتها مصر بـ 23 مركزاً، ثم تونس 21 مركزاً.
- تم إضافة الصومال إلى الدول العربية المدرجة بالمؤشر خلال عام 2023.
- واصلت الإمارات تصدرها مقدمة الترتيب العربي خلال عام 2023 وحلت في المرتبة 84 عالمياً، تلاها المغرب (120 عالمياً)، ثم الأردن ثالثاً (124 عالمياً) والسعودية رابعاً (126 عالمياً)، ثم قطر خامساً (129 عالمياً). بينما استقرت الدول العربية التي تشهد توترات وصراعات في مؤخرة الترتيب على المستويين العربي والعالمي بالمؤشر.

عن الحياة داخل الدولة.

رأس المال الفكري والابتكار: يقيس القدرة على توليد الثروة والوظائف من خلال الابتكار والصناعات ذات القيمة المضافة في الأسواق، بالتركيز على مؤشرات التعليم والبحث والتطوير والصناعات الجديدة بجانب مؤشرات ريادة الأعمال التجارية الفعلية (تسجيل الأعمال التجارية الجديدة، وطلبات العلامات التجارية) ويتم تقييم القدرة على الابتكار والقدرة التنافسية المستدامة مقابل حجم السكان و / أو مقابل الدخل القومي الإجمالي من أجل الحصول على صورة كاملة للقدرة التنافسية بغض النظر عن حجم الدولة.

الاستدامة الاقتصادية: تعكس الاستدامة الاقتصادية والقدرة التنافسية على تكوين الثروة من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالاستدامة مثل بيئة الأعمال، وتنافسية الأعمال، ومشاركة المرأة في سوق العمل والإدارة، وطبيعة أسواق المال والمؤشرات الاقتصادية التي تعكس النمو والثروة.

الحوكمة: تقيس نتائج الاستثمارات الأساسية للدولة والبنية التحتية وأداء السوق وهيكل التوظيف وتوفير إطار لتوليد ثروة مستدامة للأجيال.

مؤشر التنافسية المستدامة العالمي (GSCI): يصدر عن مؤسسة SolAbility للأبحاث والاستشارات ويغطي 180 دولة حول العالم (منها 19 دولة عربية)، ويعد الترتيب الأكثر شمولاً للدول لقياس القدرة التنافسية بناءً على 189 مؤشراً كمياً قابلاً للقياس مستمدة من مصادر موثوقة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة. تم تجميع المؤشرات الـ 189 في 6 مؤشرات فرعية:

رأس المال الطبيعي: يتضمن البيئة الطبيعية للدولة بما في ذلك توافر الموارد والطلب عليها وتطورها مقارنة بعدد السكان بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية بشأن مستوى نصوبها وتدهورها.

كفاءة الموارد وكثافتها: يقيس كفاءة استخدام الموارد المتاحة كمقياس للقدرة التنافسية التشغيلية في ظل محدودية الموارد، من خلال قياس القدرة على إدارة الموارد المتاحة سواء رأس المال الطبيعي أو البشري أو المالي بكفاءة - بغض النظر عما إذا كان رأس المال نادراً أم وفيراً.

رأس المال الاجتماعي: تتضمن المؤشرات المستخدمة لحساب درجة رأس المال الاجتماعي للدول الرعاية الصحية (التوافر والقدرة على تحمل التكاليف)، والمساواة الكمية داخل المجتمعات (الدخل، والأصول، والمساواة بين الجنسين)، ومؤشرات الحرية (الحرية السياسية، التحرر من الخوف، السعادة الفردية)، ومستويات الجريمة، والرضا

1-4-1 المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة (2)

الإمارات تصدرت المقدمة
بترتيب أفضل من المتوسط العالمي
رغم تراجعها للمركز 84 عالمياً خلال عام 2023

تراجع متوسط ترتيب الدول العربية
في المؤشر العالمي للتنافسية المستدامة
بمقدار 10 مراكز مقارنة بعام 2022

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر التنافسية المستدامة لعام 2023

The Global Ranking of Arab Countries in the Sustainable Competitiveness Index -2023

Arab Ranking 2023	Country	(6) الحوكمة Governance	(5) الاستدامة الاقتصادية Economic Sustainability	(4) رأس المال الفكري Intellectual Capital	(3) رأس المال الاجتماعي Social Capital	(2) كفاءة الموارد وكثافتها Resource Intensity	(1) رأس المال الطبيعي Natural Capital	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	UAE	44	110	60	24	176	161	▼ (7)	84	77	الإمارات	1
2	Morocco	102	121	54	150	128	131	▼ (11)	120	109	المغرب	2
3	Jordan	119	131	101	101	66	173	▲ 7	124	131	الأردن	3
4	Saudi Arabia	85	177	57	78	179	97	▼ (24)	126	102	السعودية	4
5	Qatar	109	166	65	54	156	168	▼ (7)	129	122	قطر	5
6	Palestine	118	80	66	121	126	182	▼ (6)	142	136	فلسطين	6
7	Oman	120	165	62	83	182	126	▼ (19)	148	129	سلطنة عمان	7
8	Tunisia	126	154	80	90	153	174	▼ (21)	151	130	تونس	8
9	Algeria	143	176	75	81	173	135	▼ (5)	152	147	الجزائر	9
10	Kuwait	112	182	118	72	169	156	▼ (6)	160	154	الكويت	10
11	Djibouti	158	129	136	176	56	151	▼ (12)	162	150	جيبوتي	11
12	Egypt	129	159	104	159	151	147	▼ (23)	164	141	مصر	12
13	Bahrain	145	141	100	110	163	162	▼ (1)	165	164	البحرين	13
14	Mauritania	131	156	171	130	127	134	▬ 0	168	168	موريتانيا	14
15	Yemen	185	181	153	175	8	164	▼ (2)	176	174	اليمن	15
16	Syria	177	185	124	162	149	120	▼ (1)	177	176	سوريا	16
17	Sudan	166	184	170	173	145	100	▼ (3)	180	177	السودان	17
18	Iraq	154	109	166	149	183	166	▼ (3)	181	178	العراق	18
19	Lebanon	153	175	160	95	178	181	▼ (11)	182	171	لبنان	19
20	Somalia	161	162	181	181	54	183		183		الصومال	20
Arab Average		132	152	110	118	136	151	▼ (10)	154	144	المتوسط العربي	
Number of Countries		184	184	184	184	184	184		184	184	عدد الدول بالمؤشر	

1-4-2 مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة (1)

استقرار متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية

المستدامة بين عامي 2022 و 2023

شهد متوسط ترتيب 19 دولة عربية في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يرصد التقدم المحرز للدول

في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، استقراراً بين عامي 2022

و 2023 عند المركز 107 عالمياً ليظل دون متوسط الترتيب العالمي للمؤشر،

وفيما يلي التفصيل:

- تخطت 11 دولة عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2023، في حين تخطت 6 دول فقط هي تونس والمغرب والجزائر والأردن والإمارات ومصر متوسط الترتيب العالمي في المؤشر.
- شهد ترتيب 9 دول عربية تحسناً في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2023، تصدرهم المغرب وقفز 14 مركزاً، تلتها تونس (11 مركزاً)، والعراق 10 مراكز، ثم الإمارات ومصر بمقدار 6 مراكز لكل منهما.
- تراجع ترتيب 10 دول عربية في المؤشر في مقدمتها اليمن، حيث تراجع 13 مركزاً مقارنة بعام 2022، تلتها البحرين وسلطنة عمان بـ 9 مراكز ثم الكويت والجزائر (7 مراكز)، وقطر (6 مركزاً).
- تصدرت تونس المرتبة الأولى عربياً (58 عالمياً)، تلاها المغرب في المرتبة الثانية عربياً (70 عالمياً)، ثم الجزائر (71 عالمياً)، تلتها الأردن في المرتبة الرابعة عربياً (77 عالمياً)، ثم الإمارات ومصر في المرتبتين 79 و 81 عالمياً على التوالي خلال عام 2023.
- استقرت الدول الستة الأخيرة وهي سوريا وموريتانيا وجيبوتي والسودان والصومال واليمن في مؤخرة الترتيب العالمي والعربي خلال عامي 2022 و 2023، حيث تعيش أغلبها توترات وصراعات طويلة الأمد قد تعوق إنجاز أجندة أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها ومؤشراتها المختلفة في مختلف المجالات.

مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة: اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 خطة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التي يجري تنفيذها حتى عام 2030، وتتضمن 231 مؤشراً تتوزع على 169 غاية و 17 هدفاً، ويقاس الترتيب العالمي في المؤشر العام (مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة) الأداء العام لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة ويتم تصنيف الدول وفقاً لدرجاتها الإجمالية.

تقاس النتيجة الإجمالية التقدم الإجمالي للدولة نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17. يمكن تفسير النتيجة كنسبة مئوية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشير الدرجة 100 إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة قد تحققت، وهي:

الترتيب العالمي للدول العربية
في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2023

The Global Ranking of Arab Countries
in the SDGs Index for 2023

الترتيب العربي 2023	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2023	التغير	Country	Arab Ranking 2023
1	تونس	69	58	▲ 11	Tunisia	1
2	المغرب	84	70	▲ 14	Morocco	2
3	الجزائر	64	71	▼ (7)	Algeria	3
4	الأردن	80	77	▲ 3	Jordan	4
5	الإمارات	85	79	▲ 6	UAE	5
6	مصر	87	81	▲ 6	Egypt	6
7	سلطنة عمان	81	90	▼ (9)	Oman	7
8	السعودية	96	94	▲ 2	Saudi Arabia	8
9	لبنان	97	95	▲ 2	Lebanon	9
10	قطر	94	100	▼ (6)	Qatar	10
11	العراق	115	105	▲ 10	Iraq	11
12	الكويت	101	108	▼ (7)	Kuwait	12
13	البحرين	102	111	▼ (9)	Bahrain	13
14	سوريا	129	130	▼ (1)	Syria	14
15	موريتانيا	132	133	▼ (1)	Mauritania	15
16	جيبوتي	155	150	▲ 5	Djibouti	16
17	السودان	159	160	▼ (1)	Sudan	17
18	الصومال	160	162	▼ (2)	Somalia	18
19	اليمن	150	163	▼ (13)	Yemen	19
	المتوسط العربي	107	107	0	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	163	166		Number of Countries	

الهدف الأول : القضاء على الفقر، الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع، الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه، الهدف الرابع: التعليم الجيد، بين الجنسين، الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية، الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة، الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، الهدف الثالث عشر: العمل المناخي، الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء، الهدف الخامس عشر: الحياة في البر، الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

1-4-2 مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2)

تونس والمغرب والجزائر والأردن والإمارات ومصر تصدرت الدول العربية في المؤشر في عام 2023

- على صعيد تطور أداء الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17، مازالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات كبيرة وواضحة في تحقيق الأهداف الثاني والخامس والرابع عشر والخامس عشر.
- الهدف الأول: المعني بالقضاء على الفقر، هو أكثر أهداف التنمية المستدامة التي تفتقر إلى وجود بيانات كافية في الدول العربية.
- الهدفان الأول والثالث عشر: المعنيان بالقضاء على الفقر والعمل المناخي هما أكثر أهداف التنمية المستدامة تحققاً في الدول العربية.
- الهدفان السادس والثاني عشر: المعنيان بالمياه النظيفة والنظافة الصحية، والإنتاج والاستهلاك المستدام، هما أكثر الأهداف التي تسير فيها الدول العربية على المسار الصحيح.
- الهدف الخامس: المعني بالمساواة بين الجنسين هو أكثر أهداف التنمية المستدامة التي تشهد بطئاً في إنجازها في المنطقة العربية.

أداء الدول العربية في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خلال عام 2023

The performance of Arab countries in the seventeen sustainable development goals during 2023

Arab Ranking 2023	Country	الهدف الأول SDG1	الهدف الثاني SDG2	الهدف الثالث SDG3	الهدف الرابع SDG4	الهدف الخامس SDG5	الهدف السادس SDG6	الهدف السابع SDG7	الهدف الثامن SDG8	الهدف التاسع SDG9	الهدف العاشر SDG10	الهدف الحادي عشر SDG11	الهدف الثاني عشر SDG12	الهدف الثالث عشر SDG13	الهدف الرابع عشر SDG14	الهدف الخامس عشر SDG15	الهدف السادس عشر SDG16	الهدف السابع عشر SDG17	الترتيب العربي في المؤشر 2023	الدولة
1	Tunisia	↑	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	1	تونس
2	Morocco	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	2	المغرب
3	Algeria	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	3	الجزائر
4	Jordan	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	4	الأردن
5	UAE	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	5	الإمارات
6	Egypt	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	6	مصر
7	Oman	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	7	سلطنة عمان
8	Saudi Arabia	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	8	السعودية
9	Lebanon	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	9	لبنان
10	Qatar	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	10	قطر
11	Iraq	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	11	العراق
12	Kuwait	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	12	الكويت
13	Bahrain	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	13	البحرين
14	Syria	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	14	سوريا
15	Mauritania	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	15	موريتانيا
16	Djibouti	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	16	جيبوتي
17	Sudan	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	17	السودان
18	Somalia	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	18	الصومال
19	Yemen	↓	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	19	اليمن
20	Libya	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	→	20	ليبيا



تحقق الهدف / Goal Achievement
ما زالت هناك تحديات / Challenges remain
تحديات واضحة / Significant challenges
تحديات كبيرة / Major challenges
لا توجد بيانات كافية / Insufficient data



على المسار الصحيح أو الحفاظ على الإنجاز / On track or maintaining achievement
زيادة معتدلة / Moderately Increasing
ركود / Stagnating
تراجع / Decreasing

1-4-3 أداء الخدمات اللوجستية (1)

تحسن

متوسط ترتيب الدول
العربية في مؤشر الخدمات
اللوجستية بمقدار 12
مركزاً خلال عام 2023

دول
الخليج

ومصر حازت على
ترتيب أفضل من المتوسط
العالمي في مؤشر الخدمات
اللوجستية

الدول
العربية

حققت أفضل
متوسط ترتيب
في مؤشري الشحن
الدولي والالتزام بالوقت

مؤشر الأداء اللوجستي أو أداء الخدمات اللوجستية: هو مؤشر يصدره البنك الدولي كل عامين منذ عام 2007، وهو بمنزلة معيار لقدرة الدولة على الاندماج في التجارة والأسواق العالمية أو بمعنى آخر معيار لقدرة الدولة على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وعلى نحو منتظم، ويقاس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي يُعطي 139 بلداً مدى سهولة إقامة روابط منتظمة عبر سلاسل الإمداد، والعوامل الهيكلية التي تجعل ذلك ممكناً مثل جودة الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية المتصلة بمجالتي التجارة والنقل، وعمليات مراقبة الحدود، باستخدام استبيان يجريه البنك الدولي بمشاركة 1000 وكيل شحن دولي.

ويقيم المقياس ثمانية أسواق من خلال ستة أبعاد أساسية على مقياس يتدرج من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل). ويتم اختيار الأسواق استناداً إلى: أكثر أسواق التصدير والاستيراد أهمية بالنسبة لبلد المقيمين، والاختيار العشوائي، وللدول غير الساحلية والدول المجاورة لها التي تربطها بالأسواق الدولية.

يستخدم مؤشر أداء الخدمات اللوجستية كأداة في تحديد الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه الدول ومدى قدرتها على أداء الخدمات اللوجستية بكفاءة وفقاً لمتطلبات الإنتاج والتوزيع الدولي استناداً إلى ستة معايير تضم أهم متطلبات البيئة اللوجستية هي: أساس كفاءة عمليات التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المرتبطة بمجالتي التجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية، والقدرة على متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، ومعدلات وصول الشحنات إلى أصحاب الشحنات في الوقت المحدد لها.

وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن البنك الدولي في أبريل 2023 عن متوسط ترتيب 16 دولة عربية في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، والذي صدر بعد 3 سنوات من الاضطرابات غير المسبوقة في سلسلة التوريد أثناء جائحة كوفيد - 19، شهد تحسناً بمقدار 12 مركزاً مقارنة بعام 2018 ليستقر عند المركز 83 ولكنه مازال دون متوسط الترتيب العالمي، وفيما يلي التفصيل:

- حازت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر، بينما حلت باقي الدول في مستوى أقل من هذا المتوسط بين المركزين 79 لجيبوتي و 138 لليبيا.
- شهد ترتيب 14 دولة عربية تحسناً في مؤشر الخدمات اللوجستية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2018، واستقر ترتيب سلطنة عمان عند المركز 43 عالمياً بينما تراجع ترتيب قطر بمقدار 4 مراكز إلى الـ 34 عالمياً.
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والسابعة عالمياً في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2023 متقدمة 4 مراكز مقارنة بعام 2018، كمحصلة لقوة أداء قطاع خدماتها اللوجستية وخصوصاً خلال فترة جائحة كوفيد، ففي الوقت الذي عانت فيه غالبية الدول من اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد الناجم عن حالات إغلاق الحدود وتوقف مظاهر حركة البضائع لاحتواء الجائحة، تمتعت الإمارات بحرية واستمرارية تدفق السلع والخدمات إليها.
- حلت كل من قطر والبحرين في المرتبة الثانية عربياً (34 عالمياً) في المؤشر، ثم السعودية (38 عالمياً)، وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الخامسة عربياً (43 عالمياً)، تلتها الكويت ثم مصر في المراتب 51 و 57 عالمياً على التوالي خلال عام 2023.
- على صعيد أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية خلال عام 2023، حققت أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشري الشحن الدولي والالتزام بالوقت، ثم مؤشر متابعة خطوط سير الشحنات وتتبع مسارها، بينما حل أداء الدول العربية متأخراً في مؤشر الكفاءة اللوجستية.
- كان من اللافت ظهور الجزائر وجيبوتي في ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في واحد من المؤشرات الفرعية للخدمات اللوجستية، وكذلك الظهور المتأخر للكويت في مؤشر الالتزام بالوقت.

1-4-3 أداء الخدمات اللوجستية (2)

الإمارات تصدرت عربيا في جميع
المؤشرات الفرعية مع تميز قطري في الكفاءة
اللوجستية وبحريني في الالتزام بالوقت
وعماني في التتبع والتعقب

العراق والبحرين والجزائر والسعودية
وليبيا وسوريا والكويت الأكثر تحسنا
في المؤشر لعام 2023

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية لعام 2023

The Global Ranking of Arab Countries in the Logistic Performance Index 2023

Arab Ranking 2023	Country	(6) الالتزام بالوقت Timeliness	(5) التتبع والتعقب Tracking & tracing	(4) الكفاءة اللوجيستية Logistics competence	(3) الشحن الدولي International shipments	(2) البنية التحتية Infra- structure	(1) الأداء الجمركي Customs	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2018	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	UAE	4	11	11	4	9	14	▲ 4	7	11	الإمارات	1
2	Qatar	46	34	14	47	19	43	▼ (4)	34	30	قطر	2
2	Bahrain	10	41	46	47	30	31	▲ 25	34	59	البحرين	2
4	Saudi Arabia	35	37	46	38	30	47	▲ 17	38	55	السعودية	4
5	Oman	76	20	53	26	47	47	■ 0	43	43	سلطنة عمان	5
6	Kuwait	101	49	65	43	30	37	▲ 12	51	63	الكويت	6
7	Egypt	35	72	65	43	55	59	▲ 10	57	67	مصر	7
8	Djibouti	35	87	76	102	108	74	▲ 11	79	90	جيبوتي	8
9	Algeria	116	98	126	57	125	101	▲ 20	97	117	الجزائر	9
10	Sudan	109	117	110	111	108	120	▲ 6	115	121	السودان	10
10	Iraq	87	105	126	102	118	120	▲ 32	115	147	العراق	10
12	Syria	124	117	126	121	118	110	▲ 15	123	138	سوريا	12
12	Mauritania	101	98	103	128	130	120	▲ 12	123	135	موريتانيا	12
14	Yemen	101	117	92	139	132	137	▲ 8	132	140	اليمن	14
15	Somalia	133	136	139	111	132	139	▲ 7	137	144	الصومال	15
16	Libya	137	136	138	135	138	133	▲ 16	138	154	ليبيا	16
Arab Average		78	80	84	78	83	83	▲ 12	83	95	المتوسط العربي	
Number of Countries		139	139	139	139	139	139		139	160	عدد الدول بالمؤشر	

* تراجع عدد الدول المدرجة في المؤشر من 160 دولة عام 2018 إلى 139 دولة عام 2023.

4-4-1 مؤشر الطاقة العالمي (1)

دول
الخليج

حازت على ترتيب أفضل من المتوسط
العالمي في المؤشر وحلت بين المركزين
الـ 33 والـ 44 عالمياً

تراجع

متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر
تريليمنا للطاقة بمقدار 6 مراكز كمحصلة
لتراجع ترتيب جميع الدول باستثناء قطر
خلال عام 2023

استناداً لبيانات مجلس الطاقة العالمي بشأن ترتيب 126 دولة حول العالم (موزعين على 99 مركزاً) شملهم مؤشر تريليمنا للطاقة "Trilemma" Index خلال عام 2023، شهد متوسط ترتيب 14 دولة عربية تراجعاً بمقدار 6 مراكز، كمحصلة لتراجع ترتيب جميع الدول العربية المشمولة بالمؤشر باستثناء قطر التي قفزت 11 مركزاً لتستقر في المرتبة الثالثة عربياً والـ 40 عالمياً خلال عام 2023، وفيما يلي التفصيل:

العالمي)، حيث حلت الإمارات وقطر والكويت في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المؤشر، كما حلت سلطنة عمان والبحرين في المرتبتين الرابعة والخامسة عالمياً على التوالي.

حققت الدول العربية ثاني أفضل متوسط ترتيب لها خلال عام 2023 في مؤشر أمن الطاقة، في مقابل تدني متوسط ترتيبها في مؤشر الاستدامة البيئية خلال عامي 2022 و2023.

واصلت الأردن تصدرها المقدمة في مؤشر الاستدامة البيئية وحلت في المركز 65 عالمياً، كما حلت البحرين في المرتبة الأولى عربياً في مؤشر أمن الطاقة (54 عالمياً) خلال العام نفسه.

كان من اللافت استمرار ظهور قطر والبحرين والكويت والعراق وسلطنة عمان على التوالي في مؤخرة الترتيب العربي في مؤشر الاستدامة البيئية خلال عام 2023، رغم جهودها المبذولة في هذا المجال. بينما ظهر لبنان في مرتبة متقدمة في مؤشر المساواة في الطاقة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة رغم ما يمر به من أزمات اقتصادية ومالية.

• حل متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر الطاقة العالمي متأخراً عن المتوسط العالمي بمقدار 5 مراكز.

• حازت دول مجلس التعاون الخليجي على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في مؤشر تريليمنا للطاقة خلال عام 2023، كما حازت مصر على ترتيب أفضل من المتوسط العربي في المؤشر. بينما حلت باقي الدول العربية في مستوى ترتيب أقل من المتوسطين العربي والعالمي للمؤشر بين المركز الـ 55 للجزائر والـ 87 لموريتانيا.

• حلت الإمارات في الصدارة عربياً (30 عالمياً)، ثم السعودية في المرتبة الثانية عربياً (38 عالمياً)، تلتها قطر في المرتبة الثالثة عربياً (40 عالمياً)، بينما جاءت الكويت رابعة (41 عالمياً) تلتها البحرين (الخامسة عربياً والـ 43 عالمياً) ثم سلطنة عمان (السادسة عربياً والـ 41 عالمياً).

• تراجع ترتيب 13 دولة عربية في مؤشر الطاقة العالمي وسجلت كل من البحرين والعراق وموريتانيا تراجعاً بمقدار 11 مركزاً خلال عام 2023، بينما حققت قطر قفزة كبيرة في ترتيبها في المؤشر وقفزت 11 مركزاً خلال عام 2023.

• على صعيد المؤشرات الفرعية، واصلت الدول العربية تحقيق أفضل متوسط ترتيب لها في مؤشر المساواة في الطاقة (تخطت المتوسط

1-4-4 مؤشر الطاقة العالمي (2)

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الطاقة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2023

The Global Ranking of Arab Countries in the World Energy Trilemma Index and its Sub-components - 2023

الترتيب العربي 2023	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2023	التغير Change	(1) أمن الطاقة Energy security	(2) المساواة في الطاقة Energy equity	(3) الاستدامة البيئية Enviromental sustainability	Country	Arab Ranking 2023
1	الإمارات	26	30	(4) ▼	63	1	109	UAE	1
2	السعودية	33	38	(5) ▼	60	13	117	Saudi Arabia	2
3	قطر	51	40	11 ▲	62	1	124	Qatar	3
4	الكويت	34	41	(7) ▼	56	1	122	Kuwait	4
5	البحرين	32	43	(11) ▼	54	5	123	Bahrain	5
6	سلطنة عمان	41	44	(3) ▼	81	4	119	Oman	6
7	مصر	51	54	(3) ▼	55	59	98	Egypt	7
8	الجزائر	49	55	(6) ▼	67	51	105	Algeria	8
9	تونس	50	57	(7) ▼	78	64	81	Tunisia	9
10	المغرب	54	62	(8) ▼	93	71	83	Morocco	10
11	الأردن	57	66	(9) ▼	104	82	65	Jordan	11
12	لبنان	59	68	(9) ▼	126	48	67	Lebanon	12
13	العراق	67	78	(11) ▼	117	57	120	Iraq	13
14	موريتانيا	76	87	(11) ▼	89	107	118	Mauritania	14
	المتوسط العربي	49	55	(6) ▼	79	40	104	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	126	126		126	126	126	Number of Countries	

مؤشر الطاقة العالمي Trilemma: يصدر عن مجلس الطاقة العالمي ويعمل على ترتيب ما يزيد على 120 دولة حول العالم وفقاً لقدرتها على توفير الطاقة المستدامة من خلال ثلاثة أبعاد:

- **أمن الطاقة:** يقيس قدرة الدولة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الطاقة بشكل موثوق، وتحمل الصدمات مع الحد الأدنى من انقطاع الإمدادات. كما يغطي فعالية إدارة مصادر الطاقة المحلية والخارجية، بجانب موثوقية ومرونة البنية التحتية للطاقة.
- **المساواة في الطاقة:** يقيم قدرة الدولة على توفير الطاقة وفقاً للتكلفة المعتدلة أي إمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكلفتها بما في ذلك الكهرباء والغاز والوقود للاستخدام المحلي والتجاري.
- **الاستدامة البيئية:** تمثل الاستدامة البيئية لأنظمة الطاقة انتقالاً لنظام الطاقة نحو تخفيف وتجنب الضرر البيئي وتأثيرات تغير المناخ. ويركز على الإنتاجية وكفاءة التوليد والنقل والتوزيع وإزالة الكربون وجودة الهواء.

يتم تحديد الدرجة الإجمالية للدولة من خلال المتوسط المرجح لدرجات الأبعاد على مقياس من A (الأفضل) إلى D (الأسوأ).

1-4-5 مؤشر تحول الطاقة العالمي

تراجع متوسط ترتيب 13 دولة عربية

في مؤشر تحول الطاقة العالمي

بسبب استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية

ترتيب الدول العربية في مؤشر تحول الطاقة العالمي 2022-2023

Global Ranking of Arab Countries
in the Global Energy Transition Index, 2022-2023

الترتيب العربي 2023	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الترتيب العالمي Global Rank 2023	التغير Change	Country	Arab Ranking 2023
1	المغرب	64	56	8	Morocco	1
2	السعودية	60	57	3	Saudi Arabia	2
3	قطر	53	59	(6)	Qatar	3
4	الإمارات	50	63	(13)	UAE	4
5	الأردن	56	71	(15)	Jordan	5
6	مصر	81	79	2	Egypt	6
7	الجزائر	88	86	2	Algeria	7
8	تونس	93	89	4	Tunisia	8
9	سلطنة عمان	76	90	(14)	Oman	9
10	الكويت	107	102	5	Kuwait	10
11	البحرين	103	110	(7)	Bahrain	11
12	لبنان	115	112	3	Lebanon	12
13	اليمن	120	120		Yemen	13
	المتوسط العربي	82	84	(2)	Arab Average	
	عدد الدول بالمؤشر	120	120		Number of Countries	

مؤشر تحول الطاقة العالمي Global Energy Transition Index: يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره السنوي حول الانتقال الفعال للطاقة، ويقاس أداء أنظمة الطاقة الحالية في 120 دولة حول العالم ومدى جاهزية ببنيتها التحتية للانتقال لطاقة آمنة ومستدامة ومعقولة التكلفة وشاملة من خلال خمسة مكونات متساوية الوزن هي:

- العدالة والشمول: يتضمن مؤشرات الوصول إلى الطاقة، القدرة على تحمل تكاليف الطاقة، النمو الاقتصادي.
- الأمن: يتضمن أمن الإمدادات، والصمود، والمصداقية.
- الاستدامة: تقيس مؤشرات كفاءة الطاقة، والتخفيف من الغازات الدفيئة، الطاقة النظيفة.
- الإطار التنظيمي والاستثمار: يتضمن مؤشرين عن اللوائح والالتزام السياسي، والتمويل والاستثمار.
- العوامل التكنولوجية: وتتضمن التعليم ورأس المال البشري، والابتكار، والبنية التحتية.

• استناداً للتقرير الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان “تعزيز الانتقال الفعال للطاقة 2023”، شهد متوسط ترتيب 13 دولة عربية درجة في مؤشر تحول الطاقة تراجعاً بمقدار مركزين ليظل دون المتوسط العالمي، كمحصلة لتباطؤ عملية تحول الطاقة في منطقة الشرق الأوسط جزاء التقلبات الجيوسياسية وأزمة الطاقة العالمية والاعتماد الكبير على إيرادات النفط مما شكل تحدياً للانتقال إلى طاقة مستدامة.

• حازت 3 دول عربية فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر خلال عام 2023 هي المغرب والسعودية وقطر، بينما حازت الإمارات والأردن ومصر على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العربي في المؤشر.

• حازت 4 دول عربية مصدرة للنفط وتونس ولبنان واليمن على ترتيب متأخر دون المتوسطين العالمي والعربي في مؤشر تحول الطاقة لعام 2023.

• شهد الترتيب العالمي لـ 7 دول عربية تحسناً في المؤشر خلال عام 2023 تصدرتهم المغرب حيث قفزت 8 مراكز واستقرت في المركز الـ 56 عالمياً، تلتها الكويت (تقدمت 5 مراكز)، ثم تونس (4 مراكز)، تلتها السعودية ولبنان (3 مراكز لكل منهما)، ثم مصر والجزائر بمركزين.

• تراجع ترتيب 5 دول عربية في المؤشر خلال عام 2023، هي الأردن (15 مركزاً)، وسلطنة عمان والإمارات والبحرين وقطر على التوالي بمقدار 14 و 13 و 7 و 6 مراكز على التوالي.

• حلت المغرب في مقدمة الترتيب العربي في مؤشر تحول الطاقة العالمي خلال عام 2023 وحلت في المرتبة 56 عالمياً، حيث تعد المغرب من الدول القليلة في العالم التي وصلت حصة الطاقة المتجددة فيها من إجمالي قدرات إنتاج الكهرباء إلى 37%.

• حلت السعودية في المرتبة الثانية عربياً (57 عالمياً)، تلتها قطر (59 عالمياً)، وجاءت الإمارات رابعاً (63 عالمياً)، ثم الأردن خامساً (71 عالمياً)، وحلت مصر سادساً (79 عالمياً).

1-4-6 التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية

الإمارات وقطر والسعودية تصدرت عربياً في المؤشر كمحصلة لتبنيها سياسة التحول الرقمي ودعم الابتكار والمبادرات الرقمية

تراجع طفيف في متوسط ترتيب 6 دول عربية في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2023

تصدرت الإمارات المقدمة وحلت في المركز 12 عالمياً في مؤشر التنافسية الرقمية خلال عام 2023، كمحصلة لتبنيها سياسة التحول الرقمي الذي يعزز كفاءة المنصات الذكية، بالإضافة لدعمها المتواصل للمشاريع التي تعزز مفهوم الابتكار وترسخ الشراكات الاستراتيجية والمبادرات الرقمية في القطاعين الحكومي والخاص. حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً (29 عالمياً)، تلتها السعودية (30 عالمياً)، وجاءت البحرين رابعاً (38 عالمياً)، ثم الكويت خامساً (41 عالمياً)، وأخيراً حلت الأردن في المركز الـ 50 عالمياً. على صعيد المحاور الفرعية، سجلت الدول الستة أفضل متوسط ترتيب لها في محور الموهبة، تلاه الاطار التكنولوجي، ثم الاطار التنظيمي ومرونة قطاع العمل على التوالي، في حين جاء هذا المتوسط متأخراً في محور التركيز العلمي.

- استناداً لترتيب 64 دولة حول العالم في التصنيف العالمي للتنافسية الرقمية لعام 2023 الصادر عن مركز التنافسية العالمي، شهد متوسط ترتيب 6 دول عربية تراجعاً طفيفاً وظل قريب من المتوسط العالمي.
- حازت 3 دول خليجية على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر خلال عام 2023، بينما جاء ترتيباً البحرين والكويت والأردن دون المتوسط العالمي والعربي.
- شهد الترتيب العالمي لـ 3 دول عربية تحسناً في المؤشر خلال عام 2023 تصدرتهم السعودية حيث قفزت 5 مراكز واستقرت في المركز الـ 30 عالمياً، تلتها الأردن (تقدمت 3 مراكز)، ثم الإمارات مركزاً واحداً، في مقابل تراجع ترتيب البحرين في المؤشر بمقدار 6 مراكز وقطر بثلاثة مراكز. أما الكويت فقد تم إدراجها في التصنيف عام 2023.

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر التنافسية الرقمية العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2023

Ranking of Arab Countries in the Global Digital Competitiveness Index and its Sub-Components for 2023

Arab Ranking 2023	Country	(3) الاستعداد المستقبلي Future Readiness			(2) التكنولوجيا Technology			(1) المعرفة Knowledge			الترتيب العالمي Global Rank 2023			الترتيب العربي 2023	
		تكمّل تكنولوجيا المعلومات IT Integration	مرونة قطاع العمل Business Agility	السلوك التكيفي Adaptive Attitudes	الإطار التكنولوجي Technological Framework	رأس المال Capital	الإطار التنظيمي Regulatory Framework	التركيز العلمي Scientific Concentration	التدريب والتعليم & Training Education	الموهبة Talent	التغير Change	2023	2022		الدولة
1	UAE	26	31	14	3	17	8	51	25	1	▲ 1	12	13	الإمارات	1
2	Qatar	27	11	33	18	22	23	60	51	10	▼(3)	29	26	قطر	2
3	Saudi Arabia	29	25	32	36	9	14	55	30	19	▲ 5	30	35	السعودية	3
4	Bahrain	50	32	49	14	47	29	34	55	15	▼(6)	38	32	البحرين	4
5	Kuwait	40	47	36	25	40	44	35	53	43		41	-	الكويت	5
6	Jordan	46	29	53	54	44	42	63	50	38	▲ 3	50	53	الأردن	6
Arab Average		36	29	36	25	30	27	50	44	21	▼(1)	33	32	المتوسط العربي	
Number of Countries		64	64	64	64	64	64	64	64	64		64	63	عدد الدول بالمؤشر	

تصنيف التنافسية الرقمية العالمية: يصدره مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) منذ عام 2017، ويقاس قدرة واستعداد 64 اقتصاداً حول العالم لتبني واستكشاف التقنيات الرقمية المختلفة كمحرك رئيسي للتحول الاقتصادي في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والمجتمع.

ويحدد مؤشر التنافسية الرقمية Global Digital Competitiveness Index القدرة التنافسية الرقمية في 3 محاور رئيسية، وينقسم كل محور رئيسي إلى 3 محاور فرعية، تسلط الضوء على كل جانب من المجالات التي يتم تحليلها. تتضمن المحاور الفرعية 54 مؤشراً ويكون لكل محور فرعي نفس الوزن في النتائج المجمعة لتصنيف الدول في



الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-7 مؤشر الابتكار العالمي (1)

استقرار متوسط ترتيب 13 دولة عربية

في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023

تصدرت تونس المقدمة عربياً

في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا

وحلت في المرتبة الـ 50 عالمياً

وفق نتائج مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعدد 132 دولة، شهد متوسط ترتيب 13 دولة عربية مدرجة بالمؤشر عام 2023 استقراراً عند المركز 75 وظل دون متوسط الترتيب العالمي، وفيما يلي التفصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- تخطت 8 دول عربية متوسط الترتيب العربي في المؤشر خلال عام 2023، في حين تخطت 4 دول فقط هي: الإمارات والسعودية وقطر والكويت متوسط الترتيب العالمي خلال العام نفسه.
- شهد ترتيب 6 دول عربية تحسناً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023، هي سلطنة عمان (قفزت 10 مراكز)، والأردن (7 مراكز)، والبحرين (5 مراكز) ومصر والسعودية (3 مراكز لكل منهما)، وقطر بمركزين.
- تراجع ترتيب 5 دول عربية في مؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2023، هي تونس (6 مراكز)، والجزائر (4 مراكز)، والمغرب (3 مراكز) والكويت مركزين والإمارات مركزاً واحداً.
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربياً (32 عالمياً)، وحلت السعودية ثانياً (48 عالمياً)، ثم قطر ثالثاً (50 عالمياً)، تلتها الكويت رابعاً (64 عالمياً) وجاءت البحرين في المرتبة الخامسة عربياً (67 عالمياً).
- تصدرت تونس المقدمة عربياً في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا وحلت في المرتبة الـ 50 عالمياً.
- كان من اللافت ظهور لبنان والأردن والمغرب في مراتب متقدمة في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2023.
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربياً (32 عالمياً)، وحلت السعودية ثانياً (48 عالمياً)، ثم قطر ثالثاً (50 عالمياً)، تلتها الكويت رابعاً (64 عالمياً) وجاءت البحرين في المرتبة الخامسة عربياً (67 عالمياً).
- تصدرت تونس المقدمة عربياً في مؤشر مخرجات المعرفة والتكنولوجيا وحلت في المرتبة الـ 50 عالمياً.
- كان من اللافت ظهور لبنان والأردن والمغرب في مراتب متقدمة في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر الابتكار العالمي خلال عام 2023.

مؤشر الابتكار العالمي: يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) WIPO ، ويقدم مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري في 132 دولة تمثل 94% من سكان العالم و 99% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية. ويعتمد المؤشر الرئيسي على مؤشرين فرعيين:

المؤشر الفرعي لمداخلات الابتكار: يتكون من خمس ركائز للاقتصاد الوطني تعزز الأنشطة الابتكارية. وهي:

1. البيئة المؤسسية وتشمل البيئة السياسية والقانونية وبيئة الأعمال.
2. رأس المال البشري والبحث وتشمل التعليم والإنفاق على البحث والتطوير.
3. البنية الأساسية وتشمل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
4. وضع السوق وتشمل التمويل والاستثمار والتجارة.
5. بيئة الأعمال وتشمل المعرفة والابتكار.

المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار: يقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار التي تتضمن ركيزتين: المخرجات المعرفية والتكنولوجية والمخرجات الإبداعية، ويتمتع مؤشر المخرجات بنفس وزن مؤشر المدخلات في حساب المؤشر العام.

وتتكون الركائز من مؤشرات فردية، بإجمالي 81 مؤشراً تغطي العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية ومجالات التعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال.



الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-7 مؤشر الابتكار العالمي (2)

الإمارات والسعودية وقطر والكويت
تجاوزت متوسط الترتيب العالمي
في المؤشر خلال عام 2023

الإمارات الأولى عربياً والـ 32 عالمياً
في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023
مع تصدرها المقدمة في 6 مؤشرات فرعية

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2023

The Global Ranking of Arab Countries in the Global Innovation Index and its Sub-Components for 2023

Arab Ranking	Country	(7) المخبرات الإبداعية Creative outputs	(6) مخرجات المعرفة والتكنولوجيا Knowledge and technology outputs	(5) تطوير الاعمال Business sophistication	(4) تطوير السوق Market sophistication	(3) البنية التحتية Infra- structure	(2) رأس المال البشري والبحث Human capital and research	(1) المؤسسات Institutions	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	50	59	23	25	15	16	10	▼ (1)	32	31	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	66	68	45	28	48	35	45	▲ 3	48	51	السعودية	2
3	Qatar	65	82	73	44	39	54	23	▲ 2	50	52	قطر	3
4	Kuwait	64	73	103	62	46	55	86	▼ (2)	64	62	الكويت	4
5	Bahrain	98	74	92	78	37	77	28	▲ 5	67	72	البحرين	5
6	Oman	79	75	95	74	61	52	62	▲ 10	69	79	سلطنة عمان	6
7	Morocco	55	65	107	80	94	86	83	▼ (3)	70	67	المغرب	7
8	Jordan	75	76	70	53	87	82	51	▲ 7	71	78	الأردن	8
9	Tunisia	72	50	119	98	89	46	107	▼ (6)	79	73	تونس	9
10	Egypt	73	77	100	88	90	95	103	▲ 3	86	89	مصر	10
11	Lebanon	96	86	76	46	96	72	125		92		لبنان	11
12	Algeria	107	128	120	125	102	113	97	▼ (4)	119	115	الجزائر	12
13	Mauritania	131	115	108	130	124	119	89	▲ 2	127	129	موريتانيا	13
Arab Average		79	79	87	72	71	69	70	— 0	75	75	المتوسط العربي	
Number of Countries		132	132	132	132	132	132	132		132	132	عدد الدول بالمؤشر	

1-4-8 مؤشر المعرفة العالمي (1)

استقرار متوسط ترتيب 12 دولة عربية في مؤشر المعرفة العالمي للعام الثالث على التوالي عند المركز 70 عالمياً

استناداً لنتائج مسح المعرفة العالمي والذي ضم 133 دولة حول العالم خلال عام 2023، شهد متوسط ترتيب 12 دولة عربية استقراراً عند المركز الـ 70 وذلك للعام الثالث على التوالي. وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام :

الترتيب العالمي في المؤشرات الفرعية:

- يصدر مؤشر المعرفة العالمي (GKI) سنوياً منذ عام 2017، وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وذلك بهدف التأكيد على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأدوات قياسها، وهو مقياس موجز لتتبع أداء حافة المعرفة في أكثر من 133 دولة على مستوى سبعة مجالات (مؤشرات قطاعية) هي التعليم قبل الجامعي، التعليم الفني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد، والبيئة التكنولوجية.
- توزعت بنية المؤشر على خمسة مستويات متدرجة من الأعلى إلى الأسفل، أولها المؤشر العام ويتفرع منه 7 مؤشرات قطاعية (مؤشرات فرعية)، ويرتبط كل مؤشر منها بمحاور فرعية تتشكل عبر مجموعة منتقاة من المتغيرات (155 متغيراً).
- وخصص خلال وزن ترجيحي 15% لكل مؤشر من المؤشرات القطاعية الستة الأولى و10% للمؤشر المتعلق بالبيئة التكنولوجية.
- ويوفر أداة منهجية يسترشد بها صانعو السياسات والباحثون والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتعاون في جوانب مختلفة من السياسات لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة وسد الفجوات المعرفية. وتوفر نتائج الدول نظرة على أداء كل دولة من حيث البنية التحتية المعرفية.
- يهدف المؤشر إلى تقديم فهم منهجي للمعرفة من خلال تقسيم المفهوم إلى مكوناته الأساسية، وبالتالي التعرف على طبيعة الأبعاد المتعددة لأنظمة المعرفة في جميع السياقات والتطبيقات المتعلقة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية.
- بناء مؤشر المعرفة العالمي يستخدم نهجاً تشاركياً ويهدف إلى قياس مفهوم المعرفة متعدد الأوجه والذي غالباً ما يكون مرتبطاً بمفاهيم مثل "اقتصاد المعرفة" أو "مجتمع المعرفة". كما أنه يقتصر أحياناً على فهم ضيق يحد من التركيز على التعليم أو التكنولوجيا.

- تخطت دول مجلس التعاون الخليجي متوسط الترتيب العالمي في مؤشر المعرفة العالمي خلال الأعوام الثلاثة الماضية.
- شهد الترتيب العالمي لـ 5 دول عربية تحسناً في مؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2023 تصدرتهم مصر حيث قفزت 5 مراكز واستقرت في المركز التاسع عربياً والـ 90 عالمياً، تلتها فلسطين (تقدمت 4 مراكز)، ثم السعودية والكويت (3 مراكز لكل منهما)، وأخيراً تقدمت تونس مركزاً واحداً.
- تراجع ترتيب 7 دول عربية في المؤشر خلال عام 2023، هي سلطنة عمان بتراجعها 12 مركزاً، تلاها المغرب (7 مراكز)، ثم قطر وموريتانيا (بمقدار مركزين لكل منهما)، ثم الإمارات والبحرين والأردن بمقدار مركز واحد.
- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تصدرها الترتيب العربي في مؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2023 بقيادة الإمارات التي حلت في المرتبة 26 عالمياً، ثم قطر (39 عالمياً)، تلتها السعودية (40 عالمياً)، وجاءت الكويت رابعاً (44 عالمياً)، ثم البحرين خامساً (56 عالمياً)، وحلت سلطنة عمان سادساً (66 عالمياً).
- منذ عام 2022 غطى مؤشر المعرفة العالمي 12 دولة عربية مقارنة مع 17 دولة عام 2021، حيث مازالت البيانات عن لبنان والجزائر والعراق والسودان واليمن والصومال وسوريا وجيبوتي وليبيا غير متوفرة.
- متوسط ترتيب الدول العربية جاء أفضل من نظيره العالمي في مؤشرات التعليم الفني والتدريب المهني، و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم قبل الجامعي، والاقتصاد على التوالي.
- حل ترتيب الدول العربية في مؤشر التعليم العالي متأخراً مقارنة بباقي المؤشرات الفرعية الأخرى، وحازت الإمارات وقطر فقط على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في المؤشر.
- واصلت الإمارات تصدرها عربياً في 4 مؤشرات فرعية خلال عام 2023، بل وحلت في المرتبة الأولى عالمياً وعربياً في مؤشر التعليم الفني والتدريب المهني، وحقت ثاني أفضل ترتيب لها في مؤشر الاقتصاد (13 عالمياً)، ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (14 عالمياً)، تلاه مؤشر البحث والتطوير (28 عالمياً).
- حلت قطر في مقدمة الدول العربية في 3 مؤشرات هي التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي والبيئة التكنولوجية وحلت في المراتب 20 و28 و44 عالمياً على التوالي.
- كان من اللافت حصول فلسطين ومصر وتونس على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في واحد على الأقل من المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2023.

1-4-8 مؤشر المعرفة العالمي (2)

الدول العربية حققت أفضل أداء

في مؤشر التعليم الفني والتدريب المهني
بينما حلت متأخرة في مؤشر التعليم العالي

تحسن الترتيب العالمي لـ 5 دول عربية

في مؤشر المعرفة العالمي خلال عام 2023
تصدرتهم مصر وفلسطين

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي ومكوناته الفرعية لعام 2023

The Global Ranking of Arab Countries in the Global Knowledge Index and its Sub-components for 2023

Arab Ranking	Country	(7) البيئة التمكينية Enabling Environment	(6) الاقتصاد Economy	(5) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communications Technology	(4) البحث والتطوير والابتكار Research, Development and Innovation	(3) التعليم العالي Higher Education	(2) التعليم الفني والتدريب المهني Technical and Vocational Education	(1) التعليم قبل الجامعي Pre-University Education	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي
1	UAE	45	13	14	28	47	1	36	▼ (1)	26	25	الإمارات	1
2	Qatar	44	25	58	47	28	62	20	▼ (2)	39	37	قطر	2
3	Saudi Arabia	73	39	19	28	70	40	57	▲ 3	40	43	السعودية	3
4	Kuwait	71	25	26	88	70	3	71	▲ 3	44	47	الكويت	4
5	Bahrain	75	40	33	101	102	21	68	▼ (1)	56	55	البحرين	5
6	Oman	90	54	48	92	86	50	52	▼ (12)	66	54	سلطنة عمان	6
7	Tunisia	86	86	81	72	87	76	55	▲ 1	81	82	تونس	7
8	Palestine	101	97	100	58	100	87	40	▲ 4	89	93	فلسطين	8
9	Egypt	114	85	85	89	94	46	80	▲ 5	90	95	مصر	9
10	Morocco	83	87	72	72	114	79	91	▼ (7)	92	85	المغرب	10
11	Jordan	82	69	92	82	105	109	92	▼ (1)	97	96	الأردن	11
12	Mauritania	126	119	116	102	132	129	126	▼ (2)	125	123	موريتانيا	12
Arab Average		83	62	62	72	86	59	66	— 0	70	70	المتوسط العربي	
Number of Countries		133	133	133	133	133	133	133		133	132	عدد الدول بالمؤشر	

1-4-9 مؤشر تنافسية المواهب (1)

تحسن طفيف في متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشر تنافسية المواهب العالمي خلال عام 2023

استناداً لنتائج تقرير تنافسية المواهب العالمية لعام 2023 الصادر عن كلية أنسياد الفرنسية لإدارة الأعمال بالتعاون مع معهدي ديكارت للمستقبل وقيادة رأس المال البشري HCLI، شهد متوسط ترتيب 13 دولة عربية تحسناً طفيفاً خلال عام 2023، وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام :

الترتيب العالمي في الركائز الفرعية:

- واصلت دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزها لمتوسط الترتيب العالمي في مؤشر تنافسية المواهب العالمية خلال عام 2023.
- شهد الترتيب العالمي لـ 7 دول عربية تحسناً في مؤشر تنافسية المواهب العالمية خلال عام 2023 تصدرتهم لبنان حيث قفزت 7
- مراكز واستقرت في المركز الثامن عربياً والـ 77 عالمياً، تلتها البحرين (تقدمت 5 مراكز)، ثم الإمارات وقطر (3 مراكز لكل منهما)، ثم الأردن والجزائر بمقدار مركزين، فلسطين عمان مركزاً واحداً.
- تراجع ترتيب 6 دول عربية في المؤشر خلال عام 2023، هي السعودية بواقع (5) مراكز، والمغرب (3 مراكز)، ومصر والكويت (مركزين لكل منهما)، وتونس وموريتانيا بمقدار مركز واحد لكل منهما.
- واصلت الإمارات تصدرها الترتيب العربي في مؤشر تنافسية المواهب العالمية خلال عام 2023 وحلت في المرتبة 22 عالمياً، كمحصلة لانفتاحها على العالم الخارجي وجهودها المتواصلة في استقطاب المواهب وتطبيقها لوسائل مبتكرة للاحتفاظ بها (اطلقت استراتيجية وطنية في هذا الشأن).
- حلت قطر في المرتبة الثانية عربياً (35 عالمياً)، تلتها البحرين (44 عالمياً)، وجاءت السعودية رابعاً (48 عالمياً)، ثم سلطنة عمان خامساً (59 عالمياً)، فالكويت (63 عالمياً).
- حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في ركيزتي تمكين المواهب والمهارات المهنية والفنية، ثم ركيزتي جذب المواهب وتنميتها.
- حل ترتيب الدول العربية متأخراً نسبياً في ركيزة الحفاظ على المواهب مقارنة بباقي الركائز الفرعية الأخرى، وحازت الإمارات والكويت والأردن وسلطنة عمان على ترتيب أفضل من المتوسط العالمي في تلك الركيزة.
- تصدرت الإمارات عربياً في 5 ركائز فرعية خلال عام 2023، وحققت أفضل ترتيب لها في ركيزة جذب المواهب حيث حلت في المركز الرابع عالمياً تلتها تنمية المواهب (17 عالمياً) ثم تمكين المواهب (23 عالمياً)، ثم مهارات المعرفة العالمية (32 عالمياً)، وأخيراً الحفاظ على المواهب (59 عالمياً).
- حلت السعودية في مقدمة الدول العربية في ركيزة المهارات المهنية والفنية وحلت في المرتبة 20 عالمياً.
- كان من اللافت حصول مصر ولبنان وتونس على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في إحدى الركائز الفرعية لمؤشر مخرجات تنافسية للمواهب، وذلك رغم تدني ترتيبهم في الركائز الفرعية لمؤشر المدخلات مقارنة بدول أخرى سبقتها في الترتيب عالمياً في مؤشر تنافسية المواهب العالمية مثل البحرين وسلطنة عمان والكويت عام 2023.

مؤشر تنافسية المواهب العالمي: تصدره كلية أنسياد الفرنسية لإدارة الأعمال منذ عام 2013، وهو تقرير مرجعي سنوي شامل يقيس كيفية نمو المدن والبلدان واستقطابها للمواهب والاحتفاظ بها. كما يوفر صورة تسهم في فهم صناعات القرار للقدرة التنافسية للمواهب العالمية وكيفية تطوير الاستراتيجيات لتعزيز اقتصاداتهم. غطى تقرير عام 2023 عدد 134 دولة تتضمن جميع فئات الدخل منها 13 دولة عربية.

تم تصميم مؤشر تنافسية المواهب العالمية GTCI كأداة كمية تمكن صناعات القرار من قياس جهودهم فيما يتعلق بإدارة المواهب والقدرة التنافسية لها، حيث يركز النموذج الكمي المستخدم على مؤشرين فرعيين على النحو التالي:

- **المؤشر الفرعي لمدخلات القدرة التنافسية للمواهب،** ويتكون من أربع ركائز تصف السياسات والموارد والجهود التي يمكن لبلد معين تسخيرها لتعزيز القدرة التنافسية للمواهب. وتعكس الركيزة الأولى التمكين (مدى قدرة البيانات التنظيمية وبيانات الأعمال على خلق مناخ ملائم لتطور المواهب وازدهارها). وتصف الركائز الثلاث الأخرى التنافسية في مجال المواهب: الركيزة 2 جذب المواهب، الركيزة 3 تنميتها، الركيزة 4 الاحتفاظ بها، ويتم احتسابه كمتوسط بسيط للدرجات المسجلة في هذه الركائز الأربع.
- **المؤشر الفرعي لمخرجات القدرة التنافسية للمواهب،** والذي يهدف إلى وصف وقياس جودة المواهب في الدولة الناتجة عن السياسات والموارد والجهود المذكورة أعلاه. ويتكون من ركيزتين تصفان الوضع الحالي لدولة معينة من حيث المهارات المهنية والتقنية (الركيزة 5) ومهارات المعرفة العالمية (الركيزة 6). ويتم احتسابه من خلال متوسط بسيط للدرجات التي تم الحصول عليها في هاتين الركيزتين.

الجزء الأول: تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023

رابعاً: مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج

1-4-9 مؤشر تنافسية المواهب (2)

الإمارات الأولى عربياً والـ 22 عالمياً
في تنافسية المواهب كمحصلة لانفتاحها
وجهودها المتواصلة في استقطابهم وتمكينهم

تحسن الترتيب العالمي لـ 7 دول عربية
في مؤشر تنافسية المواهب العالمي
تصدرتهم لبنان خلال عام 2023

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر تنافسية المواهب العالمي لعام 2023

Ranking of Arab Countries in the The Global Talent Competitiveness Index 2023

Arab Ranking 2023	Country	Outputs/المخرجات		Inputs / المدخلات				التغيير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
		مهارات المعرفة العالمية Global Knowledge Skills	المهارات المهنية والفنية Vocational and Technical Skills	الحفاظ على المواهب Retain	تنمية المواهب Grow	جذب المواهب Attract	تمكين المواهب Enable					
1	UAE	32	28	59	17	4	23	▲ 3	22	25	الإمارات	1
2	Qatar	65	21	77	32	23	28	▲ 3	35	38	قطر	2
3	Bahrain	63	56	69	30	29	46	▲ 5	44	49	البحرين	3
4	Saudi Arabia	57	20	80	53	39	48	▼ (5)	48	43	السعودية	4
5	Oman	85	59	64	56	61	49	▲ 1	59	60	سلطنة عمان	5
6	Kuwait	70	75	60	84	30	60	▼ (2)	63	61	الكويت	6
7	Jordan	80	78	61	85	77	45	▲ 2	70	72	الأردن	7
8	Lebanon	46	70	89	66	79	97	▲ 7	77	84	لبنان	8
9	Egypt	91	55	93	75	110	82	▼ (2)	88	86	مصر	9
10	Tunisia	59	107	75	94	121	77	▼ (1)	92	91	تونس	10
11	Morocco	90	117	101	109	108	79	▼ (3)	99	96	المغرب	11
12	Algeria	97	103	90	111	126	105	▲ 2	102	104	الجزائر	12
13	Mauritania	126	84	120	128	129	127	▼ (1)	126	125	موريتانيا	13
Arab Average		74	67	80	72	72	67	▲ 1	71	72	المتوسط العربي	
Number of Countries		134	134	134	134	134	134		134	133	عدد الدول بالمؤشر	

Source: INSEAD, (HCLI) & Descartes Institute for The Future

المصدر : كلية أنسياد الفرنسية بالتعاون مع معهدي ديكرات للمستقبل و قيادة رأس المال البشري

1-4-10 مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي (1)

متوسط الترتيب العربي تراجع 10 مراكز في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي

لعام 2023 مدفوعاً بتراجع الترتيب العالمي لـ 11 دولة عربية

تشير نتائج تقرير الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي الصادر عن مجموعة أكسفورد انسايتس للاستشارات لعام 2023، إلى تراجع متوسط ترتيب 21 دولة عربية يغطيها المؤشر بمقدار 10 مراكز بين عامي 2022 و2023، وفيما يلي التفاصيل:

الترتيب العالمي في المؤشر العام:

- تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ومصر مقدمة الترتيب العربي في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي خلال عام 2023.
- حازت 11 دولة عربية على ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2023، بينما حلت 10 دول أخرى دون هذا المتوسط بين المركزين 120 عالمياً للجزائر و192 عالمياً لسوريا.
- شهد الترتيب العالمي لـ 6 دول عربية تحسناً في المؤشر خلال عام 2023 تصدرتهم السعودية بتقدمها 10 مراكز واستقرت في المركز الثاني عربياً والـ 29 عالمياً، تلتها الأردن حيث قفزت 8 مراكز، ثم الإمارات (4 مراكز)، فمصر (3 مراكز)، ثم قطر وسلطنة عمان بمقدار مركزين لكل منهما.
- تراجع ترتيب 11 دولة عربية في المؤشر خلال عام 2023، تصدرتهم ليبيا بتراجعها 24 مركزاً، تلتها موريتانيا (18 مركزاً)، ثم سوريا (12 مركزاً).
- تصدرت الإمارات عربياً في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي (18 عالمياً) كمحصلة لجهودها في حشد الاستثمارات لنشر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتبنيها استراتيجيات بهدف الاعتماد عليه في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100% بحلول عام 2031.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية عربياً (29 عالمياً)، تلتها قطر (34 عالمياً)، ثم سلطنة عمان (50 عالمياً)، تلتها الأردن (55 عالمياً).
- تصدرت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في ركيزة التكنولوجيا وسجلت متوسط ترتيب أفضل من متوسط الترتيب العالمي في تلك الركيزة.
- حل ترتيب الدول العربية في ركيزة الحكومة متأخراً عند المركز 112، أي دون متوسط الترتيب العالمي في تلك الركيزة.
- تصدرت السعودية المقدمة في ركيزة الحكومة، والإمارات في ركيزة قطاع التكنولوجيا، وقطر في ركيزة البنية التحتية للبيانات.
- على صعيد الأبعاد العشرة للمؤشر، حققت الدول العربية أفضل متوسط ترتيب لها في أبعاد الرؤية والقدرة على الابتكار ورأس المال البشري على التوالي، في حين حل هذا المتوسط متأخراً في بعدي القدرة على التكيف والحوكمة والأخلاق.
- تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في 4 أبعاد للمؤشر خلال عام 2023، هي الرؤية والسعة الرقمية والقدرة على الابتكار ورأس المال البشري.
- حلت السعودية في المقدمة عربياً في 4 أبعاد هي القدرة على التكيف والبنية التحتية وتوافر البيانات والرؤية. بينما قطر في تمثيل البيانات والرؤية أيضاً، والكويت في النضوج خلال عام 2023.
- كان من اللافت ظهور مصر في المرتبة الأولى عالمياً في بعد الرؤية خلال عام 2023، والمرتبة الأولى عربياً في بعد الحوكمة والأخلاق.

مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي: تصدره مجموعة أكسفورد انسايتس Oxford Insights منذ عام 2017، ويعرض مدى استعداد وقدرة الحكومة على إدخال الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي ومدى استخدام تقنياته في الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بهدف الاستفادة من مزاياه ومن ثم قياس الأثر العملي الناتج عن تطبيقه. ويقيس المؤشر استعداد وقدرة حكومات 193 دولة حول العالم على إدخال الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي من خلال قياس 33 مؤشراً فرعاً موزعاً على 10 أبعاد أساسية وذلك استناداً على 3 ركائز رئيسية هي:

- ركيزة الحكومة والخدمات العامة: تتضمن 4 أبعاد هي الرؤية، والحوكمة والأخلاق، والسعة الرقمية، والقدرة على التكيف.
- ركيزة القطاع التكنولوجي: تتضمن رأس المال البشري والقدرة على الابتكار والنضج.
- ركيزة البيانات والبنية التحتية للاتصالات: تتضمن توافر البيانات وتمثيلها والبنية التحتية.

ومن أهم المؤشرات الـ 33 التي يركز عليها مؤشر قياس الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي وجود استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، ووجود قوانين حماية البيانات والخصوصية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية والبنية التحتية للاتصالات وتوافر المهارات الرقمية وريادة الأعمال. ويتم احتساب القيمة النهائية لمؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي من خلال متوسط حسابي للأبعاد العشرة والركائز الرئيسية الثلاثة المذكورة أعلاه على مقياس من صفر (الأسوأ) إلى 100 الأفضل.

1-4-10 مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي (2)

السعودية تصدرت المقدمة في ركيزة الحكومة
والإمارات في قطاع التكنولوجيا
وقطر في البيانات والبنية التحتية

دول الخليج والأردن ومصر
حلت في مقدمة الترتيب العربي في المؤشر
خلال عام 2023

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر الاستعداد الحكومي للذكاء الاصطناعي ومكوناته الفرعية لعام 2023

Global Ranking of Arab Countries in the Government AI Readiness Index and its Sub-Components for 2023

Arab Ranking 2023	Country	(10)	(9)	(8)	البيانات	(7)	(6)	(5)	قطاع التكنولوجيا Technology Sector	(4)	(3)	(2)	(1)	الحكومة Government	التغير Change	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب العربي 2023
		تمثيل البيانات Data Representativeness	توفر البيانات Data Availability	البنية التحتية Infra-structure	والبنية التحتية Data and Infrastructure	رأس المال البشري Human Capital	القدرة على الابتكار Innovation Capacity	النضج Maturity		القدرة على التكيف Adaptability	السعة الرقمية Digital Capacity	الحوكمة والأخلاقيات Governance and Ethics	الرؤية Vision			Global Rank 2023	Global Rank 2022		
1	UAE	6	59	22	26	1	20	34	16	53	3	41	1	20	▲ 4	18	22	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	97	30	17	34	4	44	50	29	28	4	47	1	19	▲ 10	29	39	السعودية	2
3	Qatar	1	49	39	24	34	49	47	38	75	36	68	1	49	▲ 2	34	36	قطر	3
4	Oman	58	43	52	50	41	87	100	67	87	24	72	1	51	▲ 2	50	52	سلطنة عمان	4
5	Jordan	77	65	73	70	48	41	97	51	104	58	58	1	58	▲ 8	55	63	الأردن	5
6	Bahrain	52	39	49	41	61	80	51	59	57	27	84	66	63	▬ 0	56	56	البحرين	6
7	Egypt	74	128	119	114	39	45	111	55	117	71	32	1	54	▲ 3	62	65	مصر	7
8	Kuwait	38	44	54	44	45	98	39	53	101	89	86	80	96	▬ 0	69	69	الكويت	8
9	Lebanon	128	98	81	89	44	72	131	69	182	126	126	1	73	▼ (3)	76	73	لبنان	9
10	Tunisia	123	80	132	105	59	61	87	64	152	86	79	66	76	▼ (11)	81	70	تونس	10
11	Morocco	108	112	66	85	70	74	103	71	116	108	53	80	100	▼ (1)	88	87	المغرب	11
12	Algeria	138	109	125	123	85	82	151	100	137	107	127	80	132	▼ (9)	120	111	الجزائر	12
13	Iraq	148	117	173	148	187	29	125	107	188	185	166	66	136	▼ (2)	133	131	العراق	13
14	Palestine	156	151	82	126	126	46	122	93	181	145	165	80	172		134		فلسطين	14
15	Djibouti	113	159	156	152	104	118	96	104	149	156	185	80	177	▼ (11)	155	144	جيبوتي	15
16	Mauritania	169	158	155	171	142	172	141	155	167	180	136	80	167	▼ (18)	168	150	موريتانيا	16
17	Libya	164	108	192	167	189	33	115	113	190	191	184	80	190	▼ (24)	173	149	ليبيا	17
18	Sudan	143	177	176	174	125	108	186	148	173	184	182	80	184	▼ (8)	177	169	السودان	18
19	Somalia	171	190	184	185	166	158	173	177	179	173	176	80	181		183		الصومال	19
20	Yemen	190	187	191	192	83	58	178	97	191	148	153	80	176	▼ (9)	188	179	اليمن	20
21	Syria	190	181	188	191	93	84	178	112	189	175	190	80	187	▼ (12)	192	180	سوريا	21
Arab Average		112	109	111	110	83	74	110	85	134	108	115	52	112	▼ (10)	107	97	المتوسط العربي	
Number of Countries		191	193	193	193	193	193	193	193	193	193	193	193	193		193	181	عدد الدول بالمؤشر	

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام 2023، وذلك استناداً إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفاينشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية: هي عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة، وعدد المشاريع المنفذة، والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع، وعدد الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع بالإضافة إلى مؤشري متوسط التكلفة ومتوسط الوظائف للمشروع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والمدن والقطاعات الاقتصادية المستقبلية لتلك المشاريع خلال العام 2023.

محتويات الجزء الثاني

60	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023
61	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2023
62	أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2023
63	أهم الدول المستثمرة في الدول العربية لعام 2023
64	أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2023
65	أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2023
66	أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع لعام 2023
67	أهم المدن العربية المستقبلية للمشاريع لعام 2023
68	أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع في الدول العربية لعام 2023
71	أهم الأنشطة المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2023

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية تخطت الألفي مشروع خلال عام 2023 بزيادة تجاوزت 20%

التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر
في الدول العربية للفترة من 2003 إلى 2023

FDI Projects into Arab Countries from 2003 to 2023

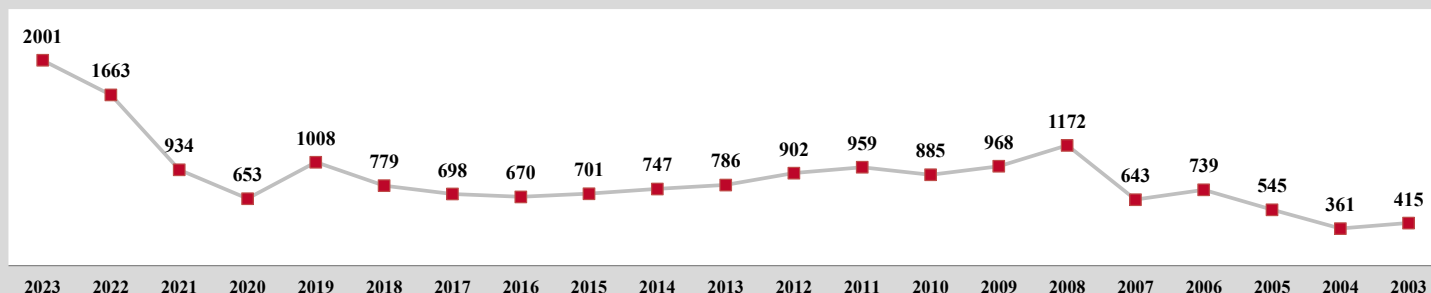
متوسط الوظائف Jobs Created (Avg)	عدد الوظائف Jobs Created	متوسط التكاليف Capex (Avg)	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (US\$ million)	عدد الشركات Companies	عدد المشاريع Number of Projects	السنة Year
160	66549	110.8	45965.5	356	415	2003
160	58011	156.9	56651.1	301	361	2004
200	109479	139.0	75754.5	454	545	2005
220	163115	152.0	112328.9	580	739	2006
163	105175	78.6	50543.9	557	643	2007
225	264464	142.9	167492.7	891	1172	2008
143	138580	109.9	106346.7	761	968	2009
129	115036	65.7	58154.3	710	885	2010
103	99011	59.7	57219.0	766	959	2011
105	95519	48.9	44112.4	689	902	2012
93	73666	63.6	50008.4	627	786	2013
125	94060	81.0	60531.3	602	747	2014
114	80207	60.4	42312.4	570	701	2015
149	100451	136.0	91113.8	563	670	2016
115	80610	97.6	68097.9	591	698	2017
160	125410	116.2	90557.3	650	779	2018
115	116693	64.4	64874.2	770	1008	2019
91	59438	53.8	35127.1	558	653	2020
87	81909	46.6	43542.6	777	934	2021
115	192855	122	202588.0	1,461	1663	2022
113	226898	90	181022.9	1,779	2001	2023
134	2447136	93	1704345	15013	18229	الإجمالي Total

وفق قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي FDI Markets التابعة لمؤسسة الفايانانشيال تايمز، شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العامين الماضيين لتتخطى حاجز ما قبل جائحة كوفيد 19 وفق جميع المؤشرات، ليشهد عام 2023 الذروة في عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة، بينما شهد عام 2022 ذروة التكلفة الاستثمارية للمشاريع، وظل عام 2008 الأعلى من حيث عدد الوظائف التي وفرتها تلك المشاريع، بعدد 264.4 ألف وظيفة.

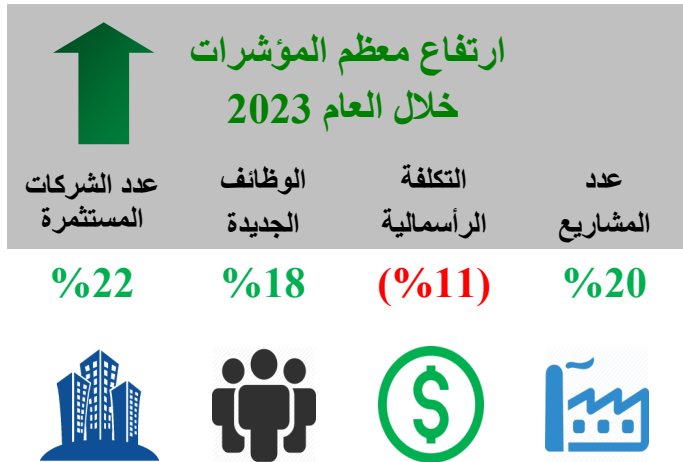
على صعيد التطورات خلال عام 2023، شهدت غالبية مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعاً باستثناء التكلفة الاستثمارية للمشاريع على النحو التالي:

- ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 20.3% إلى 2001 مشروع، ليمثل نحو 12.1% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.
- تراجعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بنحو 11% إلى 181 مليار دولار (مثلت نحو 13.6% من مجمل تكلفة المشاريع الجديدة في العالم)، تزامناً مع تراجع متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع بنحو 26% ليلبلغ 90 مليون دولار مقارنة مع 122 مليون دولار عام 2022.
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2023 أكثر من 226 ألف وظيفة (مثلت 8.1% من الإجمالي العالمي) بارتفاع قدره 17.7% مقارنة بعام 2022، وبمتوسط بلغ 113 وظيفة للمشروع الواحد.

تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2003-2023
Evolution of the Greenfield FDI projects in Arab countries 2003-2023



تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2023



شهر مارس شهد الذروة في عدد المشاريع الجديدة والتكلفة الاستثمارية وعدد الشركات المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2023

- شهد شهر مارس ذروة غالبية مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال عام 2023، بعدد مشاريع بلغ 227 مشروعاً مثلت نحو 11.3% من الإجمالي، وبتكلفة استثمارية تخطت 49 مليار دولار بحصة 27.6% من الإجمالي خلال العام، نفذتها 200 شركة.
- شهد شهر يونيو ذروة عدد الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بعدد وظائف تجاوز 64 ألف وظيفة مثلت 28.3% من الإجمالي خلال عام 2023.
- سجلت التكلفة الاستثمارية أدنى مستوى لها خلال شهر أغسطس وبلغت نحو 1.8 مليار دولار لنحو 147 مشروعاً وفرت نحو 9.9 آلاف فرصة عمل.
- شهدت التكلفة الاستثمارية أعلى متوسط لها خلال شهر ديسمبر، حيث تجاوزت 243 مليون دولار للمشروع، مقارنة مع 12 مليون دولار هي الأدنى للمشروع خلال شهر أغسطس 2023.
- سجل شهر يونيو أعلى متوسط لفرص العمل التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، وبلغ 301 وظيفة للمشروع، مقارنة مع 45 وظيفة للمشروع خلال شهر سبتمبر وهو أدنى متوسط لعدد الوظائف للمشروع الواحد خلال عام 2023.

التطور الشهري لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

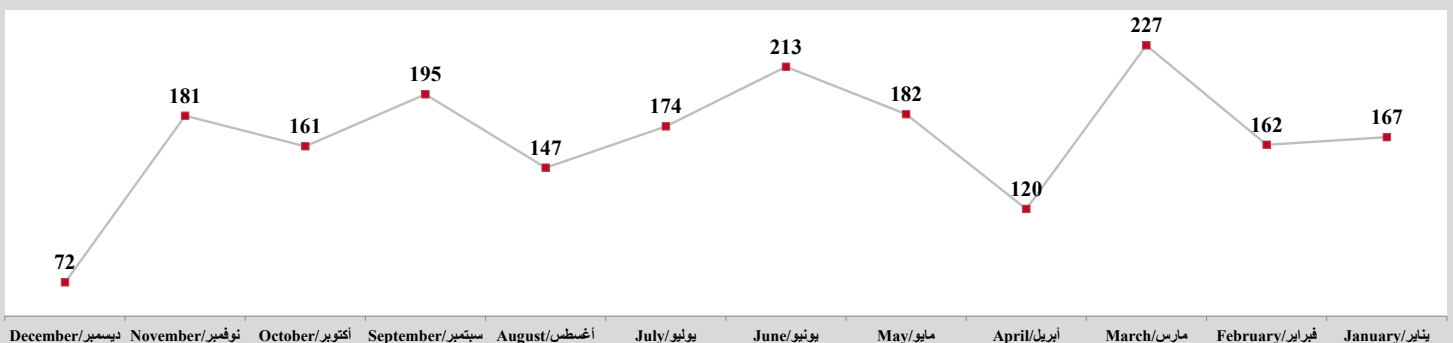
Monthly evolution of FDI projects into Arab Countries - 2023

الشهر	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الاستثمارية بالملين دولار	متوسط التكاليف	عدد الوظائف	متوسط الوظائف
Month	Number of projects	companies	Capex (USD m)	(Avg)	jobs created	(Avg)
يناير	167	151	8611	51.6	15550	93
فبراير	162	155	10850	67.0	10105	62
مارس	227	200	49988	220.2	26727	117
أبريل	120	107	7525	62.7	12115	100
مايو	182	173	7481	41.1	20615	113
يونيو	213	195	43133	202.5	64181	301
يوليو	174	162	2891	16.6	10932	62
أغسطس	147	135	1757	12.0	9941	67
سبتمبر	195	177	6033	30.9	8911	45
أكتوبر	161	153	19007	118.1	24111	149
نوفمبر	181	173	6243	34.5	11866	65
ديسمبر	72	68	17505	243.1	11844	164
المجموع	2,001	1779	181023	90.5	226898	113

شهر ديسمبر سجل أعلى متوسط تكلفة استثمارية للمشروع خلال عام 2023 بقيمة 243.1 مليون دولار

التطور الشهري لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال عام 2023

Monthly evolution of FDI projects into Arab Countries during 2023



الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

أهم الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2023

أهم مستثمر في المنطقة العربية وفق عدد المشاريع وعدد الوظائف بحصص 34% و 35% على التوالي

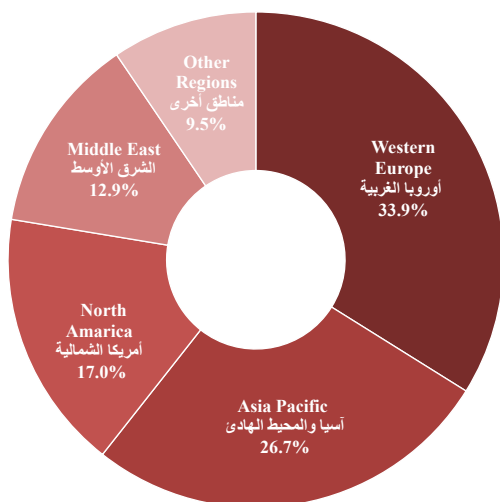
أوروبا الغربية

أضخم مستثمر في المنطقة العربية وفق التكلفة الاستثمارية بقيمة تخطت 65 مليار دولار خلال عام 2023

الشرق الأوسط

- واصلت أوروبا الغربية تصدرها المقدمة كأهم منطقة مستثمرة في الدول العربية بعدد 678 مشروعاً تمثل نحو 34% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة لعام 2023، ونفذت تلك المشاريع من خلال 615 شركة بتكلفة استثمارية تقديرية تزيد على 37.4 مليار دولار بحصة 20.7% من الإجمالي، وفرت تلك المشاريع ما يزيد على 60 ألف وظيفة جديدة بحصة 26.7% من الإجمالي.
- تصدرت منطقة الشرق الأوسط المقدمة كأضخم مستثمر من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة تخطت 65 مليار دولار بحصة 36% من الإجمالي (بقيادة الإمارات)، وتصدرت بأكبر متوسط لحجم المشروع بقيمة 253 مليون دولار، بينما حلت ثالثاً على صعيد الوظائف الجديدة بعدد تخطى 25.7 ألف وظيفة، وجاءت رابعاً من حيث عدد المشاريع وعدد الشركات بـ 258 مشروعاً و 207 شركات بحصص 13% و 11.6% على التوالي خلال عام 2023.
- حلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ك ثاني أهم مصدر للمشاريع في المنطقة العربية من حيث العدد والتكلفة الاستثمارية، بعدد مشاريع بلغ 535 مشروعاً وبحصة 27% بتكلفة استثمارية بلغت 64.8 مليار دولار بحصة 35.8%، بينما تصدرت المقدمة من حيث عدد الوظائف بنحو 9.8 آلاف وظيفة و بحصة 43.1% من الإجمالي، ونفذت تلك المشاريع من خلال 493 شركة خلال عام 2023.
- حلت منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع والشركات المستثمرة والتكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف، بعدد بلغ 340 مشروعاً مثلت 17% من الإجمالي، نفذتها 340 شركة بتكلفة استثمارية اقتربت من 7 مليارات دولار، ووفرت ما يزيد على 19 ألف وظيفة جديدة.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفق الأقاليم المستثمرة لعام 2023
FDI Projects into Arab Countries According to Source Regions-2023



أهم الأقاليم المستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2023 وفق عدد المشاريع

The Most Important Regions Investing in Arab Countries According to Number of Projects in 2023

الترتيب	الإقليم	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	Region	Rank
1	أوروبا الغربية	678	615	37415.5	55.2	60685	90	Western Europe	1
2	آسيا والمحيط الهادئ	535	493	64813.1	121.1	97795	183	Asia-Pacific	2
3	أمريكا الشمالية	340	297	6940.9	20.4	19262	57	North America	3
4	الشرق الأوسط	258	207	65257.8	252.9	25761	100	Middle East	4
5	دول أوروبا الناشئة	87	71	4595.2	52.8	16067	185	Emerging Europe	5
6	أفريقيا	81	76	861.6	10.6	4196	52	Africa	6
7	أمريكا اللاتينية والكاريبي	22	20	1138.7	51.8	3132	142	Latin America & Caribbean	7
	المجموع والمتوسط	2001	1779	181023	90	226898	113	Total & Average	

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

أهم الدول المستثمرة في الدول العربية خلال العام 2023

- من إجمالي 95 دولة استثمرت في المنطقة العربية خلال عام 2023، استحوذت الدول العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 68% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، 86% من التكلفة الرأسمالية، و 74% من مجمل الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع.
- واصلت الإمارات تصدرها كأضخم مستثمر من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة بلغت 43.7 مليار دولار وبحصة 24.1%، وحلت في المرتبة الثالثة من حيث عدد الوظائف بحصة 5.8% من الإجمالي، كما حلت في المرتبة الرابعة على صعيد عدد المشاريع بعدد 144 مشروعاً.
- واصلت الولايات المتحدة تصدرها المقدمة كأهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة إلى الدول العربية بعدد 302 مشروع تمثل 15.1% من إجمالي عدد المشاريع نفذتها 262 شركة أمريكية، بتكلفة بلغت نحو 6.4 مليارات دولار تمثل 3.5% من الإجمالي، ووفرت تلك المشاريع ما يقرب من 17 ألف وظيفة بحصة 7.4% من الإجمالي.
- حلت المملكة المتحدة في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بحصة 13.4% من مجمل المشاريع المنفذة في المنطقة خلال عام 2023، بينما حلت في المرتبة الرابعة على صعيد كل من التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف بحصص 7.2% و 5.8%.
- حلت السعودية ضمن قائمة أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة خلال عام 2023 وجاءت في المرتبة الثامنة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 6.3 مليارات دولار توزعت على 37 مشروعاً نفذتها 30 شركة سعودية، بمتوسط 170 مليون دولار للمشروع، وساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 3.7 آلاف وظيفة جديدة في دول المنطقة.

الإمارات

واصلت تصدرها كأضخم

مستثمر في المنطقة

بتكلفة استثمارية 34.7

مليار دولار خلال عام 2023

الولايات المتحدة

أهم مستثمر في المنطقة

العربية بعدد 302 مشروع

وبحصة تخطت 15%

من الإجمالي

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2023 وفق عدد الوظائف الجديدة

Top 10 Investing Countries in Arab Region According to Jobs Created -2023

الترتيب	الدولة	عدد الوظائف Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total %	Country	Ranking
1	الصين	65423	28.8%	China	1
2	الولايات المتحدة	16801	7.4%	United States	2
3	الإمارات	13132	5.8%	UAE	3
4	المملكة المتحدة	13116	5.8%	United Kingdom	4
5	ألمانيا	12090	5.3%	Germany	5
6	فرنسا	11362	5.0%	France	6
7	تركيا	10453	4.6%	Turkey	7
8	هونغ كونج	9960	4.4%	Hong Kong	8
9	الهند	8040	3.5%	India	9
10	إيطاليا	6541	2.9%	Italy	10
المجموع		166918	74%	Total	

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2023 وفق التكلفة الاستثمارية

Top 10 Investing Countries in Arab Region According to Capex -2023

الترتيب	الدولة	التكلفة الاستثمارية بالمليون دولار Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي Share of total %	Country	Ranking
1	الإمارات	43676.2	24.1%	UAE	1
2	الصين	36439.7	20.1%	China	2
3	هونغ كونج	19740.6	10.9%	Hong Kong	3
4	المملكة المتحدة	13119.5	7.2%	United Kingdom	4
5	قطر	11154.5	6.2%	Qatar	5
6	أيرلندا	9892.1	5.5%	Ireland	6
7	الولايات المتحدة	6392.4	3.5%	United States	7
8	السعودية	6270.8	3.5%	Saudi Arabia	8
9	الهند	4378.0	2.4%	India	9
10	فرنسا	4067.9	2.2%	France	10
المجموع		155132	85.7%	Total	

أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية خلال عام 2023 وفق عدد المشاريع

Top 10 Investing Countries in Arab Region According to Number of Projects - 2023

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total %	Country	Ranking
1	الولايات المتحدة	302	15.1%	United States	1
2	المملكة المتحدة	269	13.4%	United Kingdom	2
3	الهند	234	11.7%	India	3
4	الإمارات	144	7.2%	UAE	4
5	الصين	87	4.3%	China	5
6	فرنسا	86	4.3%	France	6
7	ألمانيا	65	3.2%	Germany	7
8	إيطاليا	60	3.0%	Italy	8
9	سويسرا	56	2.8%	Switzerland	9
10	سنغافورة	55	2.7%	Singapore	10
المجموع		1358	67.9%	Total	

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لعام 2023

أهم 10 شركات مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2023 وفق التكلفة الاستثمارية				
Top 10 Foreign Companies Investing in Arab Countries According to Number of Projects During 2023				
الترتيب	الشركة	التكلفة الاستثمارية بالمليار دولار Capex (US\$ bn)	الحصة من الإجمالي Share of total	Company
1	إنفينيتي باور	34.0	18.8%	Infinity Power
2	مجموعة الطاقة المتحدة (UEG)	17.7	9.8%	United Energy Group
3	شركة أمارينكو	9.8	5.4%	Amarenco
4	رويال داتش شل	8.5	4.7%	Shell PLC (Royal Dutch Shell)
5	باور إنترناشيونال القابضة	7.5	4.2%	Power International Holding
6	شركة جوشن	6.4	3.5%	Gotion
7	هيومن هورايزون (HiPhi)	5.6	3.1%	Human Horizons
8	البرجي انجنييرنج الصينية	5.1	2.8%	China Energy Engineering
9	أكوا باور	4.8	2.6%	ACWA Power
10	باوشان للحديد والصلب (باوستيل)	4.0	2.2%	Baoshan Iron & Steel (Baosteel)
المجموع		103.4	57.1%	Total

أهم 10 شركات أجنبية مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2023 وفق عدد المشاريع				
Top 10 Foreign Companies Investing in Arab Countries According to Number of Projects During 2023				
الترتيب	الشركة	عدد المشاريع Number of Projects	الحصة من الإجمالي Share of total	Company
1	المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس)	11	0.5%	International Workplace Group (Regus)
2	جويالوكاس	6	0.3%	Joyalukkas
3	مجموعة موانئ أبوظبي	5	0.2%	Abu Dhabi Ports
3	معهد بوسطن للتحليلات (BIA)	5	0.2%	Boston Institute of Analytics
3	هايسنس	5	0.2%	Hisense
3	طاقة المغرب (TQM)	5	0.2%	Taqa Morocco
7	أجيليتي	4	0.2%	Agility
7	مؤسسة إف.إي.آي للاستشارات	4	0.2%	FTI Consulting
7	غو غلوبال	4	0.2%	GoGlobal
7	مؤسسة ري. لايف	4	0.2%	re.life
المجموع		53	2.6%	Total

أهم 10 شركات أجنبية مستثمرة في الدول العربية خلال عام 2023 وفقاً لعدد الوظائف الجديدة				
Top 10 Foreign Companies Investing in Arab Countries According to Number of Projects During 2023				
الترتيب	الشركة	عدد الوظائف التي تم إنشاؤها Jobs created	الحصة من الإجمالي Share of total	Company
1	شركة جوشن	25000	11.0%	Gotion
2	ليوني	7100	3.1%	Leoni
3	مجموعة الطاقة المتحدة (UEG)	5931	2.6%	United Energy Group
4	باور إنترناشيونال القابضة	3383	1.5%	Power International Holding
5	المجموعة الصناعية الصينية "ايولون"	3341	1.5%	Aeolon
6	شركة كابيجيميني	3021	1.3%	CapGemini
7	ميوسالا سوفت	3015	1.3%	Musala Soft
8	هيومن هورايزون (HiPhi)	3000	1.3%	Human Horizons
8	شركة أمارينكو	3000	1.3%	Amarenco
8	باوشان للحديد والصلب (باوستيل)	3000	1.3%	Baoshan Iron & Steel (Baosteel)
المجموع		59791	26.4%	Total

ريجس السويسرية أكبر
مؤسس وفق عدد المشاريع
وجوشن الصينية الأكثر
توفيراً للوظائف الجديدة
خلال عام 2023

إنفينيتي باور
الإمارتية أضخم مستثمر
في المنطقة بتكلفة
استثمارية 34 مليار دولار
وحصة 18.8%

- تزامناً مع ارتفاع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 20% خلال عام 2023، ارتفع عدد الشركات المستثمرة بمعدل 22% من 1461 شركة عام 2022 إلى 1779 شركة عام 2023، وتركز عمل 91.3% من تلك الشركات في الإمارات والسعودية ومصر خلال العام نفسه.
- استحوذت الشركات العشر الأولى في كل مؤشر على نحو 2.6% من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و57% من التكلفة الرأسمالية، و26.4% من مجمل الوظائف الجديدة.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية، تصدرت المقدمة شركة إنفينيتي باور الإماراتية العاملة في قطاع الطاقة المتجددة واستثمرت نحو 34 مليار دولار تمثل نحو 18.8% من مجمل التكلفة الاستثمارية الواردة للمنطقة خلال عام 2023، تلتها شركة يوناييتد انرجي جروب الكورية العاملة في مجال الطاقة المتجددة بقيمة 17.7 مليار دولار مثلت 9.8% من الإجمالي، ثم شركة أمارينكو الأيرلندية العاملة في مجال الطاقة المتجددة بقيمة بلغت 9.8 مليارات دولار وبحصة 5.4% من الإجمالي.
- واصلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس) السويسرية العاملة في قطاع العقارات والمتخصصة في توفير أماكن لعمل الشركات كمقرات حقيقية أو افتراضية تصدرها كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية خلال العام 2023 بعدد 11 مشروعاً مثلت 0.5% من الإجمالي، تلتها جويالوكاس الإماراتية العاملة في قطاع منتجات المستهلك بعدد 6 مشاريع، وثالثاً حلت كل من مجموعة موانئ أبوظبي العاملة و معهد بوسطن الأمريكي للتحليل، وشركة هايسنس الصينية ومجموعة TQM للطاقة المغربية بعدد 5 مشاريع لكل منها.
- تصدرت مجموعة جوشن الصينية العاملة في قطاع المكونات الالكترونية المقدمة كأهم مستثمر من حيث عدد الوظائف بعدد 25 ألف وظيفة، مثلت 11% من مجمل الوظائف المستحدثة في سوق العمل في المنطقة العربية خلال عام 2023، تلتها شركة ليوني الألمانية بعدد 7.1 ألف وظيفة، ثم يوناييتد انرجي جروب الكورية بعدد اقترب من 6 آلاف وظيفة.

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

أهم المشاريع في الدول العربية لعام 2023

- واصل قطاع الطاقة المتجددة تصدره المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية بين أهم عشرة مشاريع في المنطقة العربية خلال عام 2023، وذلك من خلال 5 مشاريع ثلاثة منها بمصر ومشروع بموريتانيا وآخر بالأردن بقيمة 61.3 مليار دولار وبحصة 34% من الإجمالي.
- حل قطاع المواد الكيميائية في المرتبة الثانية بتكلفة استثمارية بلغت 8 مليارات دولار وبحصة 4.4% من الإجمالي، تلاه قطاع العقارات بقيمة 7 مليارات دولار وبحصة 3.9%.
- تصدرت أيرلندا في المقدمة كأكبر مصدر للمشاريع في المنطقة العربية من حيث متوسط تكلفة المشروع والتي بلغت 1.1 مليار دولار للمشروع، وذلك رغم أنها احتلت المرتبة السادسة على صعيد التكلفة، تلتها قطر بمتوسط تكلفة 858 مليون دولار للمشروع.
- بلغت نسبة المشاريع التي وفرت أكثر من 100 فرصة عمل للمشروع نحو 15.3% من إجمالي المشاريع خلال عام 2023، بينما تراوح عدد الوظائف ما بين 50 و 100 وظيفة في 8.4% منها، في مقابل 76.3% من مجمل المشاريع وفرت أقل من 50 وظيفة للمشروع الواحد.
- وفيما يلي قائمة بأهم المشاريع مرتبة حسب التكلفة الاستثمارية :

قطاع
الطاقة
المتجددة

يواصل تصدره المقدمة

مستحوذاً على أهم

5 مشاريع خلال عام 2023 بتكلفة

استثمارية تخطت 61 مليار دولار

أيرلندا

المصدر الأول للمشاريع

الضخمة في المنطقة

العربية بمتوسط تكلفة 1.1 مليار

دولار للمشروع عام 2023

نبذة عن المشروع

التكلفة

القطاع

المشروع

أعلنت شركة إنفينيتي باور المصرية - الإماراتية المشتركة خلال مارس 2023 توقيعها مذكرة تفاهم مع شركة كونجو نكتا الألمانية والحكومة الموريتانية لاستثمار نحو 34 مليار دولار لتطوير مشروع للهيدروجين الأخضر في منطقة تشاكو شمال شرق العاصمة الموريتانية نواكشوط، بطاقة إنتاجية تبلغ 8 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً، وبطاقة كهربائية تصل إلى 10 جيجاوات ستوجه إلى الأسواق الأفريقية وألمانيا، ويتوقع أن يتم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع بحلول عام 2028 وأن يوفر نحو 1000 وظيفة جديدة.

34 مليار
دولارالطاقة
المتجددةبناء مصنع
الهيدروجين الأخضر
في شمال العاصمة
الموريتانية نواكشوط

أعلنت الشركة الأيرلندية المطورة للطاقة المتجددة "أمارينكو" بالتعاون مع شركة جلوبال انرجي الإماراتية H2 Global Energy عن عزمها استثمار نحو 9.8 مليارات دولار لبناء منشأة لتصنيع الهيدروجين الأخضر والأمونيا في الأردن، من خلال توقيع اتفاقية مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بمليون طن متري من الأمونيا الخضراء (ستوفر 4.5 جيجاوات من الطاقة المتجددة)، ومن المتوقع أن يوفر المشروع نحو 3 آلاف وظيفة جديدة.

9.8
مليارات
دولارالطاقة
المتجددةمنشأة لتصنيع
الهيدروجين الأخضر
والأمونيا في الأردن

وقعت مجموعة يوناييتد إنبرجي الكورية في أكتوبر 2023 مذكرة تفاهم مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لإنشاء وتطوير مجمع لإنتاج كلوريد البوتاسيوم، بقيمة 8 مليارات دولار لإنتاج 4.1 ملايين طن من كلوريد البوتاسيوم سنوياً، على أن يتم توجيه 20% من الإنتاج نحو السوق المحلية، ومن المتوقع أن يوفر المشروع نحو 3 آلاف وظيفة جديدة.

8
مليارات
دولارالمواد
الكيميائيةمصنع لإنتاج كلوريد
البوتاسيوم بالمنطقة
الصناعية لقناة
السويس في مصر

أعلنت شركة باور إنترناشونال القابضة القطرية خلال يونيو 2023 عن عزمها استثمار 7 مليارات دولار في قطاع العقارات بالعراق لإدارة المستشفيات وتطوير مدينتين حديثتين متكاملتين وبناء سلسلة فنادق جديدة بطاقة استيعابية تقدر بعشرة آلاف غرفة من فئة 5 نجوم بالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار بالعراق ومن المتوقع أن توفر ما يقرب من 3 آلاف وظيفة جديدة.

7
مليارات
دولار

العقارات

بناء وتطوير منشآت
عقارية وسياحية
وخدمية وترفيهية
في العراق

أعلنت مجموعة يوناييتد إنبرجي الكورية خلال أكتوبر 2023 عن عزمها استثمار 6.7 مليارات دولار في قطاع الطاقة المتجددة لبناء منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا في مدينة العين السخنة المصرية على مساحة 500 ألف متر مربع، وبطاقة إنتاجية تتراوح بين 1-2 طن من الأمونيا الخضراء و 210 آلاف طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً، وذلك من خلال توقيعها لمذكرة تفاهم مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومن المقرر أن يوفر المشروع 2700 وظيفة جديدة.

6.7
مليارات
دولارالطاقة
المتجددةمنشأة لإنتاج
الهيدروجين الأخضر
والأمونيا في منطقة
العين السخنة بمصر

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع لعام 2023

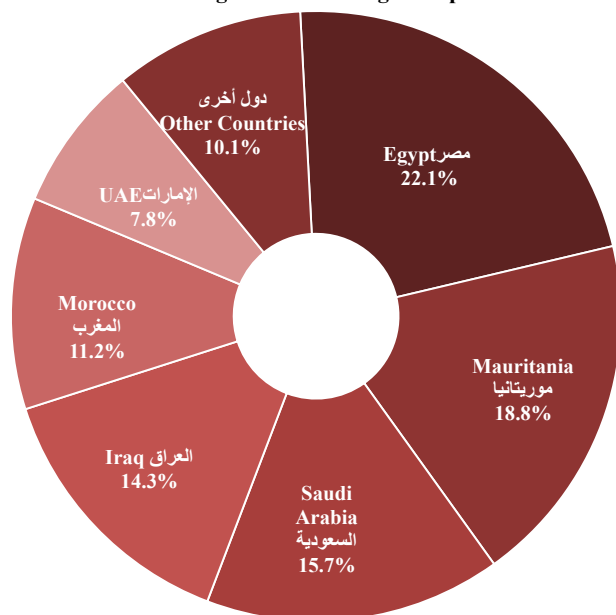
المشاريع الأجنبية واصلت تركيزها الجغرافي في 5 دول بحصة 93% من عدد المشاريع و57% من التكلفة الاستثمارية و88% من عدد الوظائف

على صعيد كافة المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة، تركزت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر جغرافياً في عدد محدود من الدول في المنطقة العربية خلال عام 2023، وذلك على النحو التالي:

- استحوذت خمس دول هي الإمارات والسعودية ومصر والمغرب وقطر على نحو 93% من عدد المشاريع (1861 مشروعاً)، و57% من التكلفة الاستثمارية (103.1 مليارات دولار)، و88% من الوظائف الجديدة (199.2 ألف وظيفة).
- واصلت الإمارات تصدرها المقدمة كأكثر مستقبل لمشاريع بـ 1216 مشروعاً، بحصة تجاوزت 60% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة، وحلت ثانياً من حيث الوظائف الجديدة بما يقرب من 45 ألف وظيفة، بينما حلت سادساً من حيث التكلفة بقيمة 14.1 مليار دولار.
- حلت السعودية كثاني أكبر مستثمر من حيث عدد المشاريع بـ 356 مشروعاً مثلت 17.8% من الإجمالي، وبتكلفة استثمارية تجاوزت 28 مليار دولار، وفرت ما يزيد على 40 ألف وظيفة جديدة.
- تصدرت مصر دول المنطقة كأكثر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية (تركزت في قطاع الطاقة المتجددة) وعدد الوظائف المستحدثة بقيمة تجاوزت 40 مليار دولار مثلت 22.1% من إجمالي تكلفة المشاريع في المنطقة، وفرت أكثر من 57.6 ألف وظيفة، في حين حلت في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـ 131 مشروعاً مثلت 5.6% من الإجمالي.
- من اللافت خلال عام 2023 أن حلت موريتانيا في المركز الثاني كأكثر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 34 مليار دولار لمشروع واحد في مجال الطاقة المتجددة لشركة إنفينيتي باور المصرية الإماراتية - المشتركة، وبالتالي تصدرت المقدمة بأضخم متوسط لتكلفة المشروع في المنطقة خلال عام 2023، حيث وفر المشروع ألف وظيفة جديدة.

مصر أكبر مستقبل وفق التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف و الإمارات تواصل استحوادها على العدد الأكبر من المشاريع خلال عام 2023

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2023 وفق التكلفة الاستثمارية
Distribution of FDI Projects into Arab Countries During 2023 According to Capex



مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة لعام 2023 الواردة للمنطقة العربية وفق الدول المستقبلية

New FDI projects into Arab Region During 2023 by Destination Country

الترتيب وفق عدد المشاريع	الدولة	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار)	متوسط التكاليف (Avg) Capex (USD m)	عدد الوظائف	متوسط الوظائف (Avg)	Country	الترتيب حسب عدد المشاريع
1	الإمارات	1216	1170	14064	12	44717	37	UAE	1
2	السعودية	356	343	28450	80	40221	113	Saudi Arabia	2
3	مصر	131	111	40074	306	57644	440	Egypt	3
4	المغرب	95	86	20324	214	55401	583	Morocco	4
5	قطر	63	63	181	3	1247	20	Qatar	5
6	سلطنة عمان	36	26	1758	49	2255	63	Oman	6
7	البحرين	25	24	405	16	1746	70	Bahrain	7
8	العراق	19	18	25838	1360	7641	402	Iraq	8
9	الأردن	18	18	10979	610	3979	221	Jordan	9
10	تونس	12	11	386	32	1945	162	Tunisia	10
11	الجزائر	8	5	684	85	1458	182	Algeria	11
12	الكويت	8	8	83	10	329	41	Kuwait	12
13	لبنان	7	7	16	2	135	19	Lebanon	13
14	جيبوتي	2	2	1635	817	3617	1809	Djibouti	14
15	ليبيا	2	2	2083	1042	3400	1700	Libya	15
16	فلسطين	2	2	64	32	163	82	Palestine	16
17	موريتانيا	1	1	34000	34000	1000	1000	Mauritania	17
المجموع والمتوسط									Total & Average
									113 226898 90 181023 1779 2001

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

الإمارات

استقبلت 60.8%
من المشاريع
الأجنبية في المنطقة
بعدد 1216 مشروعاً

أهم الدول العربية المستقبلية للمشاريع لعام 2023

مصر

أكبر مستقبل
للمشاريع من حيث
التكلفة الاستثمارية
بقيمة تجاوزت 40
مليار دولار

السعودية

حلت ثانياً وفقاً لعدد المشاريع
بـ 356 مشروعاً بحصة
17.8% من الإجمالي

موريتانيا

ثاني أكبر مستقبل
للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة
34 مليار دولار لمشروع واحد

العراق

رابع أكبر مستقبل من حيث التكلفة
بقيمة 25.8 مليار دولار توزعت
على 19 مشروعاً

المغرب

في المرتبة الرابعة عربياً
من حيث عدد المشاريع بـ 95
مشروعاً بتكلفة 20.3 مليار دولار

من بين 17 دولة عربية استحوذت الدول الخمس الأولى
في كل المؤشرات والتي ضمت كلاً من الإمارات والسعودية
وقطر ومصر والمغرب على 93% من عدد المشاريع
و57% من التكلفة الاستثمارية و88% من الوظائف الجديدة.

الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية
خلال عام 2023 وفقاً لعدد الوظائف الجديدة

Arab Countries Receiving FDI
According to Jobs Created-2023

الترتيب	الدولة	عدد الوظائف المشروعات الاجمالي	الحصة من الإجمالي	Country	Ranking
1	مصر	57644	25.4%	Egypt	1
2	المغرب	55401	24.4%	Morocco	2
3	الإمارات	44717	19.7%	UAE	3
4	السعودية	40221	17.7%	Saudi Arabia	4
5	العراق	7641	3.4%	Iraq	5
6	الأردن	3979	1.8%	Jordan	6
7	جيبوتي	3617	1.6%	Djibouti	7
8	ليبيا	3400	1.5%	Libya	8
9	سلطنة عمان	2255	1.0%	Oman	9
10	تونس	1945	0.9%	Tunisia	10
11	البحرين	1746	0.8%	Bahrain	11
12	الجزائر	1458	0.6%	Algeria	12
13	قطر	1247	0.5%	Qatar	13
14	موريتانيا	1000	0.44%	Mauritania	14
15	الكويت	329	0.14%	Kuwait	15
16	فلسطين	163	0.07%	Palestine	16
17	لبنان	135	0.06%	Lebanon	17
	المجموع	226898	100%	Total	

الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية
خلال عام 2023 وفقاً للتكلفة الاستثمارية

Arab Countries Receiving FDI
According to Capex-2023

الترتيب	الدولة	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي	Country	Ranking
1	مصر	40074	22.1%	Egypt	1
2	موريتانيا	34000	18.8%	Mauritania	2
3	السعودية	28450	15.7%	Saudi Arabia	3
4	العراق	25838	14.3%	Iraq	4
5	المغرب	20324	11.2%	Morocco	5
6	الإمارات	14064	7.8%	UAE	6
7	الأردن	10979	6.1%	Jordan	7
8	ليبيا	2083	1.2%	Libya	8
9	سلطنة عمان	1758	1.0%	Oman	9
10	جيبوتي	1635	0.9%	Djibouti	10
11	الجزائر	684	0.4%	Algeria	11
12	البحرين	405	0.2%	Bahrain	12
13	تونس	386	0.2%	Tunisia	13
14	قطر	181	0.1%	Qatar	14
15	الكويت	83	0.0%	Kuwait	15
16	فلسطين	64	0.0%	Palestine	16
17	لبنان	16	0.0%	Lebanon	17
	المجموع	181023	100%	Total	

الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية
خلال عام 2023 وفقاً لعدد المشاريع

Arab Countries Receiving FDI
According to Number of Projects-2023

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي	Country	Ranking
1	الإمارات	1216	60.8%	UAE	1
2	السعودية	356	17.8%	Saudi Arabia	2
3	مصر	131	6.5%	Egypt	3
4	المغرب	95	4.7%	Morocco	4
5	قطر	63	3.1%	Qatar	5
6	سلطنة عمان	36	1.8%	Oman	6
7	البحرين	25	1.2%	Bahrain	7
8	العراق	19	0.9%	Iraq	8
9	الأردن	18	0.9%	Jordan	9
10	تونس	12	0.6%	Tunisia	10
11	الجزائر	8	0.4%	Algeria	11
11	الكويت	8	0.4%	Kuwait	11
13	لبنان	7	0.3%	Lebanon	13
14	جيبوتي	2	0.1%	Djibouti	14
14	ليبيا	2	0.1%	Libya	14
14	فلسطين	2	0.1%	Palestine	14
17	موريتانيا	1	0.05%	Mauritania	17
	المجموع	2001	100%	Total	

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

أهم المدن المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023

العين السخنة تواصل صدارتها
كأكبر مستقبل للمشاريع
بتكلفة 9.5 مليارات دولار
توزعت على 9 مشاريع

المدن العشر الأولى استحوذت
على 77% من المشاريع
و15% من التكلفة الاستثمارية
و32% من الوظائف الجديدة
خلال عام 2023

استناداً إلى قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي *FDI Markets*، توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة على أكثر من 93 مدينة عربية خلال عام 2023، على النحو التالي:

- استحوذت المدن العشر الأولى على نحو 77% من إجمالي عدد المشاريع و 15% من التكلفة الإجمالية و32% من عدد الوظائف الجديدة خلال عام 2023.
- واصلت دبي صدارة المدن العربية باستقبالها 989 مشروعاً مثلت 49.4% من الإجمالي، كما تصدرت المقدمة من حيث عدد الوظائف بعدد تجاوز 29 ألف وظيفة جديدة.
- على صعيد التكلفة الاستثمارية للمشاريع، واصلت مدينة العين السخنة المصرية تصدرها المقدمة كأضخم مستقبل بقيمة 9.5 مليارات دولار بما نسبته 5.3% من الإجمالي وزعت على 9 مشاريع، معظمها في قطاع الطاقة المتجددة.
- حلت الرياض كثاني أكبر مستقبل في المنطقة على صعيد كل من عدد المشاريع والتكلفة الاستثمارية، بعدد 204 مشروعاً مثلت 10.2%، بتكلفة 8.2 مليارات دولار مثلت نحو 4.5% من مجمل التكلفة الاستثمارية للمشاريع الأجنبية في المنطقة خلال عام 2023.
- جاءت أبو ظبي الإماراتية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـ 159 مشروعاً بحصة 7.9%، تلتها الدوحة رابعاً بعدد 47 مشروعاً وبحصة 2.3%.
- استحوذت العين السخنة المصرية على أكبر متوسط لتكلفة المشروع بقيمة تجاوزت المليار دولار، وأكبر متوسط لعدد الوظائف بـ 850 وظيفة للمشروع الواحد.

أهم المدن العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية لعام 2023

The Most Important Arab Cities Receiving FDI Projects - 2023

الترتيب وفقاً لعدد المشاريع	المدينة	عدد المشاريع Number of projects	الحصة من الإجمالي Share of total	التكلفة الاستثمارية Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	City	Ranking by No. of projects
1	دبي	989	49.4%	5474	5.5	29376	30	Dubai	1
2	الرياض	204	10.2%	8162	40.0	12945	63	Riyadh	2
3	أبو ظبي	159	7.9%	4089	25.7	9151	58	Abu Dhabi	3
4	الدوحة	47	2.3%	92	2.0	863	18	Doha	4
5	القاهرة	42	2.1%	4269	101.7	9307	222	Cairo	5
6	جدة	23	1.1%	745	32.4	1213	53	Jeddah	6
7	الدار البيضاء	22	1.1%	310	14.1	1673	76	Casablanca	7
8	الدمام	20	1.0%	772	38.6	1881	94	Dammam	8
9	الشارقة	19	0.9%	2735	143.9	1549	82	Sharjah	9
10	طنجة	14	0.7%	412	29.4	3997	286	Tangier	10
11	مسقط	13	0.6%	317	24.4	423	33	Muscat	11
12	المنامة	11	0.5%	73	6.7	776	71	Al-Manamah	12
13	رأس الخيمة	10	0.5%	126	12.6	393	39	Ras al Khaimah	13
14	العين السخنة	9	0.4%	9514	1057.1	7651	850	Ain Sokhna	14
15	عمان	9	0.4%	286	31.7	365	41	Amman	15
16	الرباط	9	0.4%	361	40.1	1549	172	Rabat	16
17	الجبيل	7	0.3%	560	80.0	3124	446	Al Jubail	17
18	الإسكندرية	7	0.3%	422	60.2	3083	440	Alexandria	18
19	الخبر	6	0.3%	36	5.9	450	75	Al-Khobar	19
20	بيروت	6	0.3%	15	2.5	117	20	Beirut	20
	مدن أخرى	127	6.3%	30553	241	44577	351	Other Cities	
	غير محدد	248	12.4%	111702	450.4	92435	373	Undefined	
	المجموع والمتوسط	2001	100.0%	181023	90	226898	113	Total & Average	

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع لعام 2023 (1)

”الطاقة المتجددة“ أكبر مستقبل
على صعيد التكلفة الاستثمارية
بقيمة 76.5 مليار دولار
مثلت 42% من إجمالي
خلال عام 2023

قطاع خدمات الأعمال أكبر
مستقبل وفق مؤشري عدد
المشاريع والشركات بحصص
27% و 28% على التوالي

توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة للمنطقة العربية خلال عام 2023 على 37 قطاعاً، واستحوذت القطاعات الخمسة الأولى على نحو 67% من إجمالي عدد المشاريع، وعلى 68% من مجمل الشركات المستثمرة.

تصدر قطاع خدمات الأعمال المقدمة من حيث عدد المشاريع باستحوازه على 545 مشروعاً بحصة 27% من مجمل المشاريع وتم تنفيذها من قبل 499 شركة بتكلفة تجاوزت ملياري دولار وفرت أكثر من 18 ألف وظيفة.

حل قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في المرتبة الثانية بعدد 391 مشروعاً وبحصة 20% من مجمل المشاريع وبتكلفة تجاوزت 4 مليارات دولار وفرت نحو 23 ألف وظيفة جديدة.

على صعيد التكلفة الاستثمارية، واصل قطاع الطاقة المتجددة تصدره المقدمة كأضخم مستقبل بتكلفة تخطت الـ 76.6 مليار دولار بحصة تجاوزت 42%، وزعت على 40 مشروعاً نفذتها 28 شركة، وفرت 15.4 ألف وظيفة جديدة.

حل قطاع الفحم والنفط والغاز ثانياً من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 18.7 مليار دولار وبحصة 10.4%، تلاه قطاع المواد الكيميائية بحصة 8.1% من الإجمالي خلال عام 2023.

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023

The Most Important Sectors Receiving FDI Projects in Arab Countries - 2023

الترتيب وفقاً لعدد المشاريع	القطاع	عدد المشاريع Number of projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	الترتيب
Ranking by No. of projects	Sector							
1	خدمات الأعمال	545	499	2025	4	18294	34	1
2	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	391	357	4202	11	22910	59	2
3	الخدمات المالية	180	158	1186	7	4332	24	3
4	المعدات الصناعية	118	105	1017	9	5593	47	4
5	النقل والتخزين	103	89	2991	29	8406	82	5
6	العقارات	84	66	13695	163	8481	101	6
7	الاتصالات	60	51	5489	91	4580	76	7
8	الإلكترونيات	51	48	7379	145	36256	711	8
9	الأغذية والمشروبات	50	43	1788	36	5448	109	9
10	الطاقة المتجددة	40	28	76645	1916	15412	385	10
11	منتجات المستهلك	34	29	518	15	4593	135	11
12	المواد الكيميائية	33	30	14688	445	10322	313	12
13	المعادن	29	28	9270	320	15593	538	13
14	المنسوجات	27	25	1615	60	17492	648	14
15	الفنادق والسياحة	25	24	801	32	1967	79	15
16	الفضاء	24	23	806	34	2995	125	16
17	الفحم والنفط والغاز	22	21	18740	852	4460	203	17
18	البلاستيك	18	15	915	51	5846	325	18
19	تصنيع معدات السيارات	17	16	7133	420	6092	358	19
19	الرعاية الصحية	17	17	210	12	1240	73	19
	قطاعات أخرى	133	118	9912	75	26586	200	
	المجموع والمتوسط	2001	1779	181023	90	226898	113	
	Total & Average							

أهم 10 قطاعات مستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023 وفق عدد لمشاريع

Top 10 Sectors Receiving FDI in Arab Countries According to Number of Projects-2023

الترتيب	القطاع	عدد المشاريع	الحصة من الإجمالي	Sector	Ranking
1	خدمات الأعمال	545	27.2%	Business services	1
2	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	391	19.5%	Software & IT services	2
3	الخدمات المالية	180	9.0%	Financial services	3
4	المعدات الصناعية	118	5.9%	Industrial equipment	4
5	النقل والتخزين	103	5.1%	Transportation & Warehousing	5
6	العقارات	84	4.2%	Real estate	6
7	الاتصالات	60	3.0%	Communications	7
8	المكونات الإلكترونية	51	2.5%	Electronic components	8
9	الأغذية والمشروبات	50	2.5%	Food & Beverages	9
10	الطاقة المتجددة	40	2.0%	Renewable energy	10
المجموع		1,622	81.1%	Total	

أهم 10 قطاعات مستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023 وفق التكلفة الاستثمارية

Top 10 Sectors Receiving FDI in Arab Countries According to Capex- 2023

الترتيب	القطاع	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	الحصة من الإجمالي	Sector	Ranking
1	الطاقة المتجددة	76645	42.3%	Renewable energy	1
2	الفحم والنفط والغاز	18740	10.4%	Coal, oil & gas	2
3	المواد الكيميائية	14688	8.1%	Chemicals	3
4	العقارات	13695	7.6%	Real estate	4
5	المعادن	9270	5.1%	Metals	5
6	الإلكترونيات	7379	4.1%	Electronic components	6
7	تصنيع معدات السيارات	7133	3.9%	Automotive OEM	7
8	الاتصالات	5489	3.0%	Communications	8
9	أشباه الموصلات	4266	2.4%	Semiconductors	9
10	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	4202	2.3%	Software & IT services	10
المجموع		161508	89.2%	Total	

أهم 10 قطاعات مستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023 وفق عدد الوظائف الجديدة

Top 10 Sectors Receiving FDI in Arab Countries According to Jobs Created - 2023

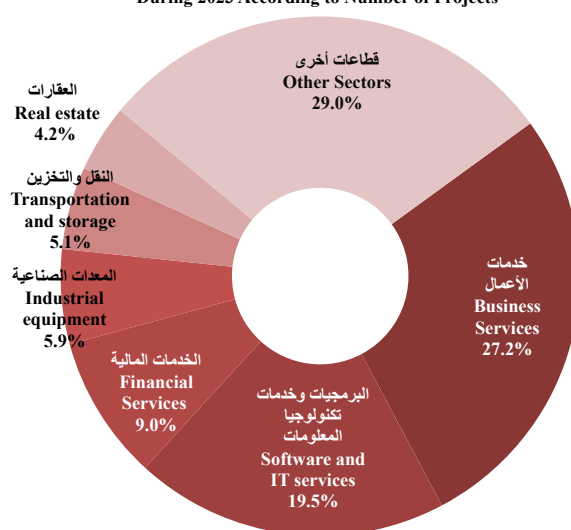
الترتيب	القطاع	عدد الوظائف	الحصة من الإجمالي	Sector	Ranking
1	الإلكترونيات	36256	16.0%	Electronic components	1
2	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	22910	10.1%	Software & IT services	2
3	خدمات الأعمال	18294	8.1%	Business services	3
4	المنسوجات	17492	7.7%	Textiles	4
5	المعادن	15593	6.9%	Metals	5
6	الطاقة المتجددة	15412	6.8%	Renewable energy	6
7	الصناعات الكيميائية	10322	4.5%	Chemicals	7
8	العقارات	8481	3.7%	Real estate	8
9	النقل والتخزين	8406	3.7%	Transportation & Warehousing	9
10	تصنيع معدات النقل الغير متعلقة بالسيارات	7336	3.2%	Non-automotive transport OEM	10
المجموع		160502	70.7%	Total	

الجزء الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023 (2)

استمرار تركيز الوظائف الجديدة في 5 قطاعات تمثل 48.7% من الإجمالي خلال عام 2023

أهم القطاعات المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023 وفقاً لعدد المشاريع
Most Important Sectors Receiving FDI in Arab Countries During 2023 According to Number of Projects



- وفيما يتعلق بمتوسط التكلفة الاستثمارية، واصل قطاع الطاقة المتجددة تصدره المقدمة بأضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع خلال عام 2023 بقيمة تجاوزت 1.9 مليار دولار، تلاه قطاع الفحم والنفط والغاز بمتوسط بلغ 852 مليون دولار للمشروع.
- على صعيد عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في 37 قطاعاً خلال عام 2023، تركّز ما يزيد على 110 آلاف وظيفة (تمثل 48.7% من الإجمالي) في 5 قطاعات هي: الإلكترونيات بعدد 36.2 ألف وظيفة، والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بعدد 22.9 ألف وظيفة، وخدمات الأعمال بعدد 18.3 ألف وظيفة، والمنسوجات بعدد 17.5 ألف وظيفة، والمعادن بعدد 15.6 ألف وظيفة.
- ساهم قطاع الإلكترونيات بأكبر متوسط عدد وظائف للمشروع خلال عام 2023، بمتوسط 711 وظيفة للمشروع، تلاه قطاع المنسوجات بعدد 648 وظيفة للمشروع الواحد.

قطاع الإلكترونيات تصدر عربياً وفق متوسط عدد الوظائف بـ 711 وظيفة للمشروع خلال عام 2023

أهم الأنشطة المستقبلية للمشاريع الأجنبية في الدول العربية لعام 2023

5 أنشطة استحوذت على 91% من عدد المشاريع

و 77% من التكلفة و 83% من الوظائف الجديدة خلال عام 2023

"التصنيع" يواصل تصدره مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف
و"خدمات الأعمال" يتصدر مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات

• خلال عام 2023، توزعت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على 16 نشاطاً رئيسياً، استحوذت الأنشطة الخمسة الأولى على 1821 مشروعاً مثلت 91% من الإجمالي، بتكلفة استثمارية بلغت 140.3 مليار دولار بحصة 77.5% من الإجمالي، ووفرت أكثر من 189 ألف وظيفة بحصة 83.3% من مجمل الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

• واصل نشاط خدمات الأعمال تصدره المقدمة في مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة بـ 851 مشروعاً مثلت 42.5% من الإجمالي وبإجمالي 769 شركة بحصة تجاوزت 43% من الإجمالي، تلاه قطاع المبيعات والتسويق والدعم بعدد 598 مشروعاً (بحصة 30%)، وبعدد 550 شركة مثلت 31% من الإجمالي.

• تصدر نشاط التصنيع المقدمة في مؤشري التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف باستحواذه على أكثر من 130 مليار دولار بحصة 72.3%، و128.2 ألف وظيفة بحصة 56.5%، بينما حل ثانياً نشاط الإنشاءات من حيث التكلفة بحصة 8.2%، ونشاط خدمات الأعمال من حيث الوظائف الجديدة بحصة 13.6% من الإجمالي.

• على صعيد متوسط التكلفة الاستثمارية تصدر نشاط الإنشاءات بقيمة 778 مليون دولار للمشروع، بينما تصدر نشاط إعادة التدوير على صعيد متوسط عدد الوظائف، بعدد 1193 وظيفة للمشروع الواحد خلال عام 2023.

أهم الأنشطة الاقتصادية المستقبلية للمشاريع الأجنبية في المنطقة العربية لعام 2023

The Most Important Economic Activities Receiving FD in Arab Countries in 2023

الترتيب وفق عدد المشاريع	النشاط	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex, Avg (USD m)	عدد الوظائف Jobs created	متوسط الوظائف Jobs created (Avg)	Activity	Ranking by NO. of projects
1	خدمات الأعمال	851	769	2531	3	30903	36	Business Services	1
2	المبيعات والتسويق والدعم	598	550	1412	2	11808	20	Sales, Marketing & Support	2
3	التصنيع	196	180	130868	668	128224	654	Manufacturing	3
4	توفير المقرات	113	112	1949	17	7919	70	Headquarters	4
5	الخدمات اللوجستية والنقل والتوزيع	63	52	3507	56	10252	163	Logistics, Distribution & Transportation	5
6	البحث والتطوير	50	50	2472	49	7890	158	Research & Development	6
7	التعليم والتدريب	27	21	289	11	2296	85	Education & Training	7
7	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت	27	19	7395	274	2607	97	ICT & Internet Infrastructure	7
9	الإنشاءات	19	17	14775	778	9812	516	Construction	9
10	الكهرباء	18	12	10353	575	1855	103	Electricity	10
11	خدمات الصيانة	15	14	197	13	842	56	Maintenance & Servicing	11
12	مراكز خدمة العملاء	7	6	42	6	3419	488	Customer Contact Center	12
12	إعادة التدوير	6	6	2633	439	7156	1193	Recycling	12
14	الإستخراج	5	4	2563	513	1412	282	Extraction	14
14	مراكز الدعم الفني	5	5	36	7	474	95	Technical Support Center	14
16	مراكز الخدمات المشتركة	1	1	1	1	29	29	Shared Services Center	16
	المجموع والمتوسط	2001	1779	181023	90	226898	113	Total & Average	

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيئي لعام 2023

يركز هذا الجزء على معلومات أكثر تخصصاً عن حركة الاستثمارات العربية البيئية خلال العام 2023 والتي تعد جزءاً من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. حيث تم رصد مشاريع الاستثمار العربي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية من قبل الشركات العربية، وذلك استناداً للمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفاييننشال تايمز العالمية.

وفي هذا السياق تم أيضاً استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر 4 مؤشرات رئيسية تمثلت في عدد الشركات العربية المستثمرة في المنطقة وعدد المشاريع المنفذة والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع وعدد الوظائف الجديدة التي وفرتها تلك المشاريع، بالإضافة إلى مؤشري متوسط التكلفة ومتوسط الوظائف للمشروع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوائم لأهم الدول العربية المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والقطاعات الاقتصادية المستقبلية لتلك المشاريع خلال العام 2023.

محتويات الجزء الثالث

74	تطور المشاريع العربية البينية 2003 – 2023
75	التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية لعام 2023
76	أهم الدول العربية المستثمرة والمستقبلية للمشاريع العربية لعام 2023
77	أهم المشاريع العربية البينية لعام 2023

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2023

تطور المشاريع العربية البينية خلال عام 2023

تراجع عدد الوظائف الجديدة لمشاريع الاستثمار

العربي البيني بمعدل 22% عام 2023

انخفض عدد الوظائف الجديدة التي وفرتها مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 22% من 36.5 ألف وظيفة عام 2022، إلى 28.5 ألف وظيفة عام 2023، لتمثل 12.5% من مجمل الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية خلال نفس العام.

بلغت نسبة المشاريع التي وفرت ما يزيد على 100 وظيفة جديدة نحو 14.8% من مجمل المشاريع العربية البينية للعام 2023، بينما وفرت 10.5% من المشاريع ما بين 50 إلى 100 وظيفة، وفي المقابل وفرت 74.8% منها أقل من 50 وظيفة جديدة.

شهد شهر فبراير ذروة عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة خلال عام 2023 بعدد 38 مشروعاً و36 شركة، بينما شهد شهر مارس ذروة التكلفة الاستثمارية بقيمة 39.1 مليار دولار، وشهد شهر يونيو ذروة الوظائف التي وفرتها مشاريع الاستثمار العربي البيني بعدد تخطى 6 آلاف وظيفة..

على صعيد متوسط تكلفة المشروع خلال عام 2023، شهد شهر مارس الذروة بقيمة تجاوزت 1.1 مليار دولار، وتصدر شهر يونيو المقدمة بأعلى متوسط وظائف وفرها المشروع الواحد خلال عام 2023 بعدد 205 وظائف

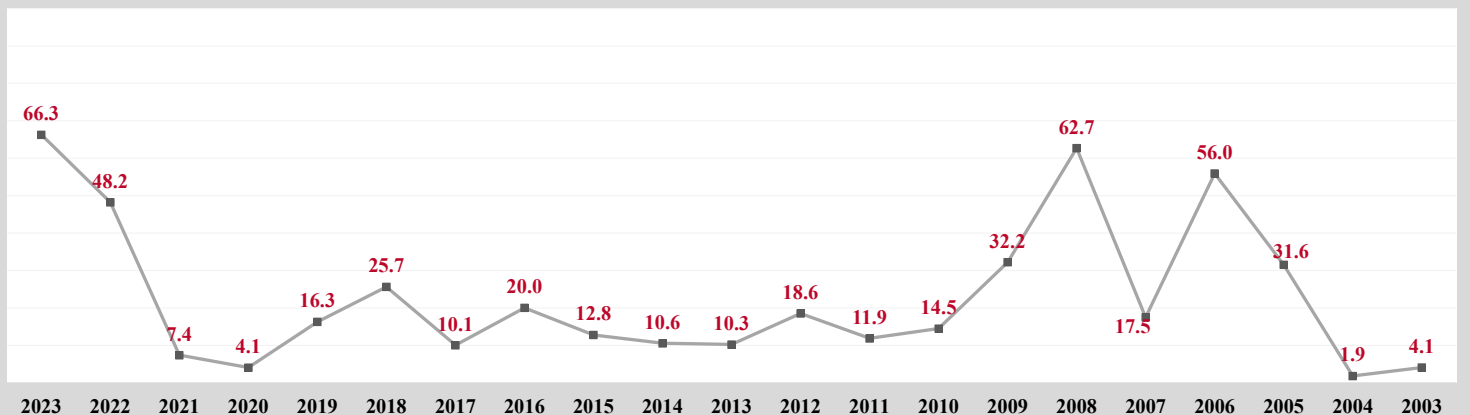
مشاريع الاستثمار العربي البيني

ارتفعت بمعدل 20% وتكلفتها الاستثمارية

بمعدل 37% خلال عام 2023

- وفق قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي FDI Markets الصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية للفترة من عام 2003 إلى 2023، فإن الاستثمارات العربية البينية شهدت ذروتها خلال عام 2023 في 3 مؤشرات هي عدد المشاريع، عدد الشركات المستثمرة والتكلفة الاستثمارية للمشاريع، بينما ظل عام 2008 هو عام الذروة بالنسبة لعدد الوظائف الجديدة، وفيما يلي أبرز التطورات بالنسبة لعام 2023 :
- ارتفع عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني المباشر بنسبة 20% من 255 مشروعاً إلى 305 مشروعات لتمثل 15.2% من مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال العام 2023.
- ارتفع عدد الشركات العربية المنفذة لمشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 21% من نحو 207 شركات عام 2022 إلى 251 شركة عام 2023 تمثلت 14.1% من إجمالي الشركات المستثمرة في مشاريع الاستثمار الأجنبي في المنطقة خلال العام نفسه.
- شهدت التكلفة الاستثمارية للمشاريع العربية البينية ارتفاعاً بمعدل 37% من 48.2 مليار دولار عام 2022 إلى نحو 66.3 مليار دولار عام 2023، لتمثل 36.6% من إجمالي تكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للمنطقة العربية خلال عام 2023.

تطور التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني للفترة (بالمليار دولار)
Evolution of the Capex of Inter -Arab FDI Projects (USD bn)



Source: FDI Markets

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2023

التوزيع القطاعي للمشاريع العربية البينية
لعام 2023

• خلال عام 2023، توزعت مشاريع الاستثمار العربي البيني على 26 قطاعاً، استحوذت القطاعات الخمسة الأولى على 68% من عدد المشاريع، و69 من مجمل الشركات المستثمرة، و 22% من مجمل التكلفة الاستثمارية، و55% من الوظائف الجديدة.

• واصل قطاع خدمات الأعمال تصدره المقدمة في مؤشري عدد المشاريع وعدد الشركات بحصص 32% و35% على التوالي، تلاه قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بحصص 14% و15% على التوالي في كلا المؤشرين.

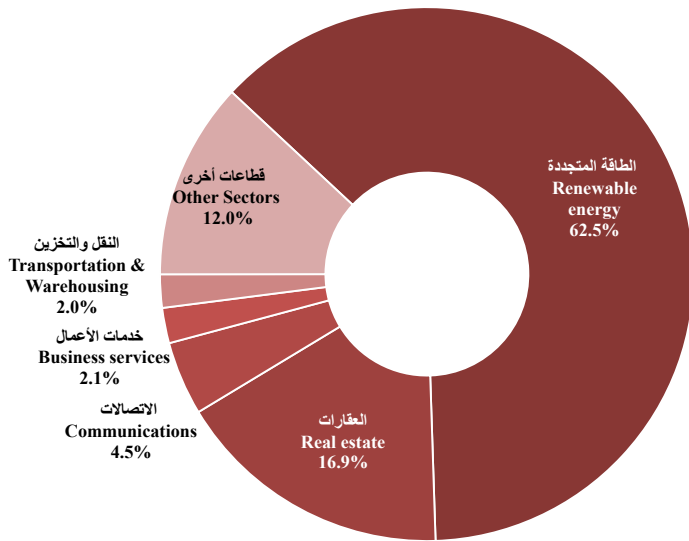
• مازال قطاع الطاقة المتجددة يتصدر المقدمة مستقبلاً أكبر تكلفة استثمارية خلال عام 2023، بقيمة بلغت 41.5 مليار دولار مثلت 62.5% من الإجمالي، بينما تصدر قطاع العقارات في مؤشر عدد الوظائف بعدد تجاوز 5 آلاف وظيفة بحصة 18% من الإجمالي.

• بطبيعة الحال تصدر قطاع الطاقة المتجددة المرتبة الأولى باستقباله أضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع بقيمة 3.5 مليارات دولار، وكذلك تصدر قطاع العقارات بأكبر متوسط لعدد الوظائف بلغ 342 وظيفة للمشروع.

”خدمات الأعمال“
استحوذ على العدد الأكبر
من المشاريع العربية
البينية بعدد 98 مشروعاً
وبحصة 32%

قطاع الطاقة المتجددة
واصل تصدر المقدمة
بتكلفة استثمارية
بلغت 41.5 مليار دولار

أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع العربية البينية خلال عام 2023 وفقاً للتكلفة الاستثمارية
Distribution of Capex among sectors in inter-Arab FDI projects in 2023



أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع العربية البينية خلال عام 2023

The Most Important Sectors Receiving Inter-Arab Projects - 2023

الترتيب وفقاً لعدد المشاريع	القطاع	عدد المشاريع	عدد الشركات	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد الوظائف	متوسط الوظائف	Sector	Ranking by No. of projects
		Number of Projects	companies			Jobs created	Jobs Created (Avg)		
1	خدمات الأعمال	98	89	1420	14.5	5091	52	Business services	1
2	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	42	37	113	2.7	1991	47	Software & IT services	2
3	الخدمات المالية	32	20	296	9.3	911	28	Financial services	3
4	النقل والتخزين	21	16	1336	63.6	2487	118	Transportation & Warehousing	4
5	العقارات	15	11	11186	745.7	5133	342	Real estate	5
6	الاتصالات	11	9	2968	269.8	1160	105	Communications	6
6	الطاقة المتجددة	11	5	41461	3769.2	3464	315	Renewable energy	6
8	الأغذية والمشروبات	10	9	516	51.6	1343	134	Food & Beverages	8
9	المعدات الصناعية	8	8	24	3.0	204	26	Industrial equipment	9
10	الفنادق والسياحة	7	6	322	46.1	672	96	Hotels & tourism	10
	قطاعات أخرى	50	41	6654	133.1	6017	120	Other Sectors	
	المجموع	305	251	66297	217	28473	93	Total	

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2023

أهم الدول العربية المستثمرة والمستقبلية
للمشاريع العربية لعام 2023

الدول العربية المستثمرة في المشاريع البينية خلال عام 2023									
Arab Countries Investing in Intra-Projects - 2023									
الترتيب وفقاً لعدد المشاريع	الدولة المستثمرة	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد الوظائف Created	متوسط الوظائف Created (Avg)	Investing Country	Ranking by No. of projects
1	الإمارات	144	113	43676	303.3	13132	91	UAE	1
2	مصر	48	45	602	12.5	3114	65	Egypt	2
3	السعودية	39	31	7234	185.5	3925	101	Saudi Arabia	3
4	لبنان	15	13	168	11.2	504	34	Lebanon	4
5	الكويت	13	9	2531	194.7	1993	153	Kuwait	5
5	قطر	13	12	11155	858.0	4631	356	Qatar	5
7	البحرين	12	9	43	3.6	236	20	Bahrain	7
8	الأردن	7	6	54	7.7	262	37	Jordan	8
8	سلطنة عمان	6	5	800	133.3	526	88	Oman	8
10	السودان	3	3	3	0.9	40	13	Sudan	10
11	المغرب	2	2	10	4.8	35	18	Morocco	11
12	فلسطين	1	1	19	19.2	36	36	Palestine	12
12	تونس	1	1	2	1.6	19	19	Tunisia	12
12	اليمن	1	1	1	1.3	20	20	Yemen	12
المجموع والمتوسط		305	251	66297	217.4	28473	93	Total & Average	

موريتانيا أكبر مستقبل للاستثمارات

العربية البينية من حيث التكلفة الاستثمارية

بقيمة 34 مليار دولار لمشروع واحد

- على صعيد الدول المستقبلية للاستثمارات العربية البينية، واصلت مشاريع الاستثمار العربي البيني تركيزها الجغرافي في السعودية من حيث عدد المشاريع، مستحوذة على 110 مشروعات مثلت 36.1% من الإجمالي، وعدد الشركات المستثمرة بعدد 106 شركات مثلت 42% من الإجمالي، وعدد الوظائف بنحو 9.3 آلاف وظيفة جديدة.
- تصدرت موريتانيا المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية، حيث استقبلت 34 مليار دولار لمشروع واحد في قطاع الطاقة المتجددة بحصة 53.1% من مجمل تكلفة المشاريع العربية البينية خلال عام 2023، لتتصدر بذلك على صعيد مؤشري متوسط التكلفة الاستثمارية وعدد الوظائف للمشروع الواحد خلال العام.

الدول العربية المستقبلة للمشاريع العربية خلال عام 2023									
Arab Countries Receiving Intra-FDI Projects during 2023									
الترتيب وفقاً لعدد المشاريع	الدولة	عدد المشاريع Number of Projects	عدد الشركات Companies	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex (USD m)	متوسط التكاليف (مليون دولار) Capex (Avg) (USD m)	عدد الوظائف Created	متوسط الوظائف Created (Avg)	Country	Ranking by No. of projects
1	السعودية	110	106	4812	43.7	9264	84	Saudi Arabia	1
2	الإمارات	78	77	1127	14.4	1800	23	UAE	2
3	مصر	40	30	10482	262.1	8484	212	Egypt	3
4	قطر	21	21	78	3.7	421	20	Qatar	4
5	سلطنة عمان	15	9	172	11.5	725	48	Oman	5
6	المغرب	11	7	1760	160.0	818	74	Morocco	6
7	العراق	9	8	12552	1394.7	4855	539	Iraq	7
7	الأردن	9	9	718	79.8	480	53	Jordan	7
9	البحرين	3	3	6	2.1	53	18	Bahrain	9
10	الجزائر	2	2	531	265.3	397	199	Algeria	10
10	الكويت	2	2	4	2.2	34	17	Kuwait	10
10	تونس	2	2	9	4.4	32	16	Tunisia	10
11	لبنان	1	1	1	1.2	18	18	Lebanon	11
11	موريتانيا	1	1	34000	34000.0	1000	1000	Mauritania	11
11	فلسطين	1	1	46	45.9	92	92	Palestine	11
المجموع والمتوسط		305	251	66297	217	28473	93	Total & Average	

- على صعيد الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية، واصلت الإمارات تصدرها المقدمة كأكبر مستثمر خلال عام 2023، وفق جميع المؤشرات، حيث بلغ عدد مشاريعها البينية 144 مشروعاً مثلت 47.2% من الإجمالي، بقيمة تجاوزت 43.6 مليار دولار مثلت نحو 66% من إجمالي التكلفة الاستثمارية، نفذتها من خلال 113 شركة إماراتية ووفرت ما يزيد على 13 ألف وظيفة جديدة بحصة 46.1% من الإجمالي.
- على صعيد عدد المشاريع، حلت مصر في المرتبة الثانية بعدد 48 مشروعاً بحصة 16% من الإجمالي نفذتها من خلال 45 شركة، وبتكلفة بلغت 602 مليون دولار ووفرت أكثر من 3 آلاف وظيفة.
- تصدرت قطر المرتبة الثانية على صعيد التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار العربي البيني بقيمة 11.2 مليار دولار مثلت نحو 17% من الإجمالي، توزعت على 13 مشروعاً ووفرت أكثر من 4.6 آلاف وظيفة جديدة. كما تصدرت المقدمة على صعيد مؤشري متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع وعدد الوظائف، بقيمة 858 مليون دولار و356 وظيفة للمشروع.

الإمارات تواصل تصدرها كأكبر مستثمر عربي

في المنطقة بـ 144 مشروعاً نفذتها 113 شركة

بتكلفة 43.7 مليار دولار

الجزء الثالث: مشاريع الاستثمار العربي البيني لعام 2023

أهم المشاريع العربية البينية لعام 2023

مصر تصدرت باستقبالها 4 مشاريع بينية
من بين العشرة الأكبر خلال عام 2023
والعراق حل ثانياً بـ 3 مشاريع

أضخم 10 مشاريع وفق التكلفة تركزت في قطاعي
الطاقة المتجددة والعقارات بقيمة 39 ملياراً
و10.5 مليارات دولار خلال عام 2023

قطر بـ 3 مشاريع بتكلفة 10.5 مليارات دولار، ثم السعودية بعدد 3 مشاريع بقيمة 6.1 مليارات دولار، ثم الكويت رابعاً بمشروع واحد بتكلفة 1.2 مليار دولار.

تصدرت موريتانيا المقدمة على صعيد استقبال المشاريع العشرة الأكبر حجماً من التكلفة الاستثمارية بقيمة 34 مليار دولار لمشروع واحد، ثم العراق بقيمة 10.5 مليارات دولار وزعت على 3 مشاريع، ووفرت نحو 3.8 ألف وظيفة، تلتها مصر بقيمة 8.6 مليارات دولار وزعت على 4 مشاريع وفرت ما نحو 3.5 ألف وظيفة جديدة خلال عام 2023.

- من بين 305 مشروعات عربية بينية خلال عام 2023، ساهمت أكبر 10 مشاريع بنحو 83% من إجمالي التكلفة الاستثمارية بقيمة تجاوزت 55 مليار دولار، كما وفرت نحو 8.5 آلاف وظيفة جديدة.
- فيما يتعلق بالتركز القطاعي للمشاريع العشرة الأكبر من حيث التكلفة الاستثمارية، تصدر قطاع الطاقة المتجددة بقيمة 39 مليار دولار وزعت على 3 مشاريع، تلاه قطاع العقارات بقيمة 10.5 مليارات دولار بعدد 4 مشاريع.
- على صعيد تنفيذ المشاريع العشرة الأكبر حجماً، تصدرت الإمارات المقدمة بعدد 3 مشاريع بتكلفة استثمارية 37.1 مليار دولار، تلتها

المشروع	القطاع	التكلفة	نبذة عن المشروع
بناء مصنع الهيدروجين الأخضر في شمال العاصمة الموريتانية نواكشوط	الطاقة المتجددة	34 مليار دولار	أعلنت شركة إنفينيتي باور المصرية- الإماراتية المشتركة خلال مارس 2023 عن توقيعها مذكرة تفاهم مع شركة كونجو نكتا الألمانية والحكومة الموريتانية لاستثمار نحو 34 مليار دولار لتطوير مشروع للهيدروجين الأخضر في منطقة تشاكو شمال شرق العاصمة الموريتانية نواكشوط، بطاقة إنتاجية تبلغ 8 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً، وبطاقة كهربائية تصل إلى 10 جيجات واط ستوجه إلى الأسواق الأفريقية وألمانيا، ويتوقع أن يتم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع بحلول عام 2028 وأن يوفر نحو 1000 وظيفة جديدة.
بناء وتطوير منشآت عقارية وسياحية وخدمية وترفيهية في العراق	العقارات	7 مليارات دولار	أعلنت شركة باور إنترناشونال القابضة القطرية خلال يونيو 2023 عن عزمها استثمار 7 مليارات دولار في قطاع العقارات بالعراق بالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار لإدارة المستشفيات وتطوير مدينتين حديثتين متكاملتين وبناء سلسلة فنادق جديدة بطاقة استيعابية تقدر بـ 10 آلاف غرفة من فئة 5 نجوم ومن المتوقع أن توفر ما يقرب من 3 آلاف وظيفة جديدة.
إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمصر	الطاقة المتجددة	4 مليارات دولار	أعلنت شركة اكوا باور السعودية في أكتوبر 2023 عن عزمها استثمار نحو 4 مليارات دولار في مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بطاقة إنتاجية أولية 600 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً، فيما يتوقع أن تبلغ طاقته الإنتاجية في المرحلة الثانية مليوني طن سنوياً، على أن يوفر المشروع أكثر من 1600 وظيفة جديدة.
بناء محطتين لإنتاج الطاقة في العراق	الفحم والنفط والغاز	2.5 مليار دولار	خلال ديسمبر 2023، وقعت شركة أورباكون للتجارة والمقاولات القطرية اتفاقية شراكة لمدة 25 عاماً مع الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية لبناء محطتين لتوليد الطاقة بتكلفة 2.5 مليار دولار بهدف تقليل اعتماد العراق على الخارج في سد احتياجاته من الطاقة.
مشروع تطوير مجمع مراكز بيانات في مصر	الاتصالات	2.1 مليار دولار	أعلنت شركة جلف داتا هب الإماراتية في فبراير 2023 عن عزمها استثمار 2.1 مليار دولار لتطوير 3 مجمعات لمراكز البيانات في 3 مواقع في مصر بالتعاون مع شركة السويدي الليكتريك المصرية، بسعة تخزينية تصل إلى 192 ميجا واط، وقدرة إجمالية للطاقة الكهربائية تبلغ 300 ميجا واط، وسيتم تنفيذ المشروع على 3 مراحل خلال فترة تتراوح بين 5-7 سنوات وفق المعايير العالمية.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023



يختلف هذا الجزء عن الأجزاء السابقة في طبيعة بياناته من حيث منهجية إعدادها ومصدرها، حيث يركز على رصد التدفقات الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عن الدول العربية وفق منهجية صندوق النقد الدولي الصادرة في الطبعة السادسة لميزان المدفوعات والتي يعتمد عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إعداد تلك البيانات. كما يقوم الأونكتاد بحساب أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية في دول المنطقة وفق نفس المنهجية ولكن مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على تلك الاستثمارات عبر الزمن، والمعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع التدفقات الفعلية والأرصدة التراكمية في الدول العربية، مع رصد لقيم عمليات الاندماج والاستحواذ التي تمت خلال العام 2023.

وبهذا الجزء تكتمل الصورة الكلية لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال رصد التدفقات الفعلية، الى جانب المشاريع الأجنبية والعربية في المنطقة والتي تمت في الجزئين الثاني والثالث.

محتويات الجزء الرابع

80	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2023
82	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية لعام 2023
84	صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية 2022-2023
85	تطور تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2012-2023

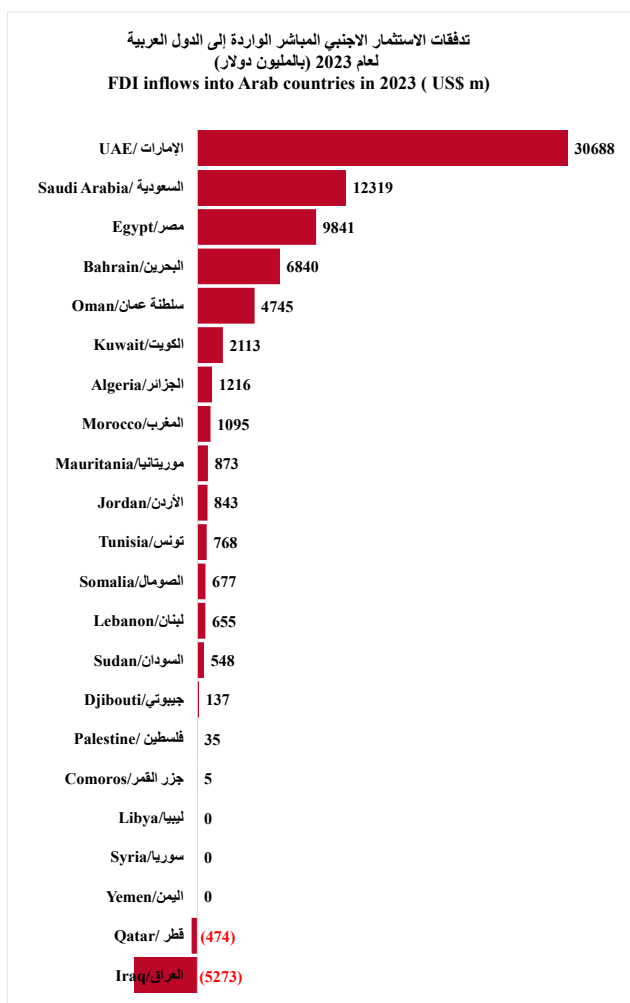
الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

التدفقات الواردة للدول العربية لعام 2023

8 دول عربية شهدت نمواً في التدفقات الواردة خلال عام 2023 تصدرها الجزائر بمعدل تجاوز 377% مقارنة بعام 2022

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية انخفضت بمعدل 12.4% إلى 67.7 مليار دولار خلال 2023

- تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد في يونيو عام 2024 إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 12.4% إلى نحو 67.7 مليار دولار خلال عام 2023، لتمثل 7.8% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و 5.1% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.33 تريليون دولار خلال عام 2023.
- واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تركيزها الجغرافي في خمس دول بحصة تجاوزت 95% من مجمل تلك التدفقات (بقيمة 64.4 مليار دولار)، بقيادة الإمارات التي استقطبت نحو 30.7 مليار دولار بحصة 45.4%، تلتها السعودية باستحواذها على 12.3 مليار دولار بحصة 18.2%، ثم حلت مصر ثالثاً باستقطابها أكثر من 9.8 مليارات دولار مثلت 14.5% من الإجمالي.
- حلت البحرين رابعاً باستقطابها 6.8 مليارات دولار بحصة تجاوزت 10% من الإجمالي، تلتها سلطنة عمان بقيمة 4.7 مليارات دولار ثم
- الكويت بقيمة 2.1 مليار دولار وبحصص 7% و 3.1% على التوالي. شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً في 8 دول عربية خلال عام 2023، وسجلت الجزائر أعلى معدل نمو في تلك التدفقات، حيث بلغ 377.5% مقارنة بعام 2022 تلتها الكويت بمعدل 178.8%، ثم البحرين فالإمارات بـ 147% و 35% على التوالي.
- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 9 دول عربية خلال عام 2023، بقيم تراوحت ما بين 15.7 مليار دولار في السعودية و 25 مليون دولار في السودان.
- واصلت التدفقات الاستثمارية خروجها من العراق خلال 2023 مسجلة قيمة سالبة منذ عام 2013، كمحصلة لتصفية الاستثمارات التي بلغت قيمتها 5.3 مليارات دولار خلال عام 2023 بارتفاع قدره 3.2 مليار دولار مقارنة بعام 2021، كما شهدت قطر خروجاً لتدفقات استثمارية بقيمة 474 مليون دولار خلال عام 2023.



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2023 (بالمليارات دولار)								
FDI inflows to Arab Countries 2023 (US\$ million)								
الترتيب العربي 2023	الدولة	2023	2022	التغير	نسبة التغير %	الحصة من الإجمالي الع.د. Share of Total Arab	Country	Arab Ranking 2023
1	الإمارات	30688	22737	7951	35.0	45.4%	UAE	1
2	السعودية	12319	28055	(15736)	(56.1)	18.2%	Saudi Arabia	2
3	مصر	9841	11400	(1559)	(13.7)	14.5%	Egypt	3
4	البحرين	6840	2760	4079	147.8	10.1%	Bahrain	4
5	سلطنة عمان	4745	5480	(734)	(13.4)	7.0%	Oman	5
6	الكويت	2113	758	1355	178.8	3.1%	Kuwait	6
7	الجزائر	1216	255	962	377.5	1.8%	Algeria	7
8	المغرب	1095	2260	(1165)	(51.6)	1.6%	Morocco	8
9	موريتانيا	873	1419	(545)	(38.4)	1.3%	Mauritania	9
10	الأردن	843	1251	(409)	(32.7)	1.2%	Jordan	10
11	تونس	768	714	54	7.6	1.1%	Tunisia	11
12	الصومال	677	636	41	6.4	1.0%	Somalia	12
13	لبنان	655	527	129	24.4	1.0%	Lebanon	13
14	السودان	548	574	(25)	(4.4)	0.8%	Sudan	14
15	جيبوتي	137	191	(54)	(28.2)	0.2%	Djibouti	15
16	فلسطين	35	233	(198)	(84.8)	0.1%	Palestine	16
17	جزر القمر	5	4	1	30.2	0.0%	Comoros	17
18	ليبيا	0	0	0		0.0%	Libya	18
19	سوريا	0	0	0		0.0%	Syria	19
20	اليمن	0	0	0		0.0%	Yemen	20
21	قطر	(474)	76	(550)		-0.7%	Qatar	21
22	العراق	(5273)	(2088)	(3185)	152.5	-7.8%	Iraq	22
المجموع		67650	77240	(9590)	(12.4)	100%	Total	

Source :UNCTAD, World Investment Report- June 2024

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي- يونيو 2024

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

الأرصدة الواردة للدول العربية بنهاية عام 2023

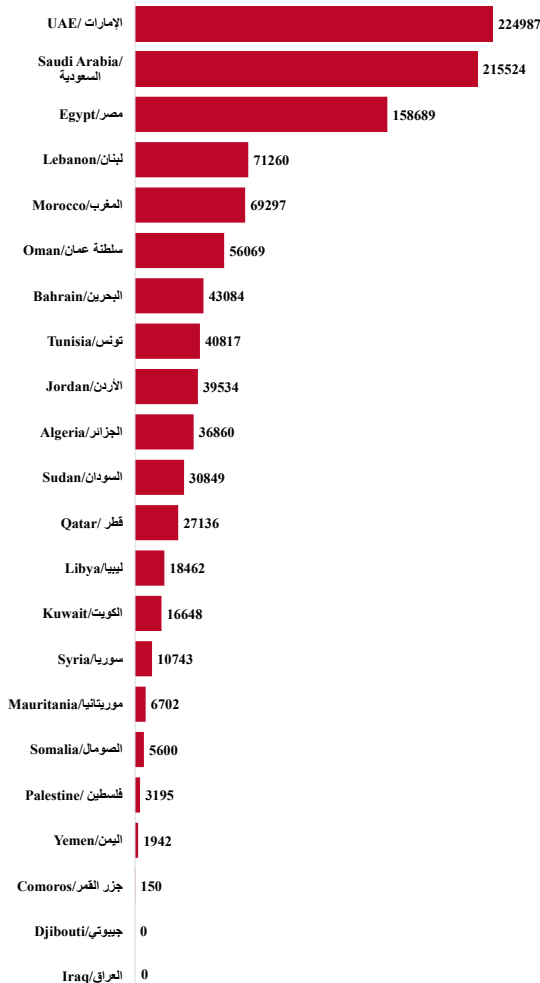
الأرصدة الواردة إلى المنطقة العربية نمت بمعدل 1.1% إلى 1.1 تريليون دولار بنهاية عام 2023

- وفقاً لبيانات الاونكتاد، شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 1.1% بنهاية العام 2023 لتبلغ 1.1 تريليون دولار.
- استحوذت الدول الخمس الأولى على نحو 69% من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة إلى المنطقة العربية بنهاية عام 2023، وتصدرت الإمارات المقدمة بحجم أرصدة بلغ نحو 225 مليار دولار بحصة بلغت نحو 21% من الاجمالي العربي، تلتها السعودية بقيمة 215.5 مليار دولار وبحصة 20%، ثم مصر بقيمة 158.7 مليار دولار وبحصة 14.7%.
- حققت البحرين أعلى معدل نمو في أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2023 بمعدل بلغ 18.9% مقارنة بعام 2022، تلتها الإمارات بمعدل 15.8%، ثم موريتانيا في المركز الثالث بمعدل نمو بلغ 15.1%.
- شهدت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كل من السعودية وقطر تراجعاً في خلال العام 2023، وذلك بمعدل 20% في السعودية و 1.7% في قطر، بينما شهد حجم تلك الأرصدة استقراراً في كل من ليبيا وسوريا واليمن.

الإمارات والسعودية ومصر ولبنان والمغرب
استحوذوا على 69% من مجمل الأرصدة التراكمية
الواردة إلى المنطقة العربية بنهاية عام 2023

تراجع الأرصدة الواردة في كل من السعودية وقطر
بنهاية عام 2023 في مقابل استقرارها
في ليبيا وسوريا واليمن

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية
بنهاية عام 2023 (بالمليون دولار)
Inward FDI Stocks into Arab Countries
by the end of 2023 (US\$ m)



أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية لعام 2023 (مليون دولار)

Inward FDI Stocks into Arab Countries 2023 (US\$ million)

Arab Ranking 2023	Country	الحصة من الاجمالي العربي Share in Arab Total	نسبة التغير % of Change	التغير Cange	2023	2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	UAE	20.9%	15.8	30688	224987	194300	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	20.0%	(19.9)	(53423)	215524	268947	السعودية	2
3	Egypt	14.7%	6.6	9801	158689	148888	مصر	3
4	Lebanon	6.6%	0.9	655	71260	70604	لبنان	4
5	Morocco	6.4%	9.5	6019	69297	63278	المغرب	5
6	Oman	5.2%	9.2	4745	56069	51324	سلطنة عمان	6
7	Bahrain	4.0%	18.9	6840	43084	36245	البحرين	7
8	Tunisia	3.8%	3.4	1350	40817	39467	تونس	8
9	Jordan	3.7%	2.7	1038	39534	38496	الأردن	9
10	Algeria	3.4%	3.4	1216	36860	35643	الجزائر	10
11	Sudan	2.9%	1.8	548	30849	30301	السودان	11
12	Qatar	2.5%	(1.7)	(474)	27136	27610	قطر	12
13	Libya	1.7%	0.0	0	18462	18462	ليبيا	13
14	Kuwait	1.5%	10.3	1557	16648	15091	الكويت	14
15	Syria	1.0%	0.0	0	10743	10743	سوريا	15
16	Mauritania	0.6%	15.1	877	6702	5825	موريتانيا	16
17	Somalia	0.5%	13.8	677	5600	4923	الصومال	17
18	Palestine	0.3%	2.5	79	3195	3116	فلسطين	18
19	Yemen	0.2%	0.0	0	1942	1942	اليمن	19
20	Comoros	0.0%	3.4	5	150	145	جزر القمر	20
21	Djibouti	0.0%		0	0	0	جيبوتي	21
22	Iraq	0.0%		0	0	0	العراق	22
Total		100%	1.1	12199	1077548	1065349	المجموع	

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

التدفقات الصادرة من الدول العربية لعام 2023

صافي التدفقات العربية الصادرة سجلت تراجعاً بمعدل 37.1%
لتبلغ نحو 52.3 مليار دولار خلال العام 2023

التدفقات الصادرة من الدول العربية واصلت تركيزها الجغرافي
في 4 دول خليجية والمغرب ومصر بحصة تجاوزت 99%

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية لعام 2023 (مليون دولار)

FDI Outflow from Arab Countries 2023 (US\$ million)

Arab Ranking 2023	Country	الحصة من الاجمالي العربي Share in Arab Total	معدل التغير % % of Change	التغير Cange	2023	2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
1	UAE	42.7%	(10.1)	(2505)	22328	24833	الإمارات	1
2	Saudi Arabia	30.7%	(40.4)	(10891)	16071	26962	السعودية	2
3	Kuwait	21.4%	(54.5)	(13424)	11189	24613	الكويت	3
4	Bahrain	2.1%	(42.9)	(835)	1113	1948	البحرين	4
5	Morocco	1.6%	30.4	195	836	641	المغرب	5
6	Egypt	0.7%	14.2	49	390	342	مصر	6
7	Iraq	0.5%	16.9	40	279	238	العراق	7
8	Oman	0.3%	(82.5)	(779)	165	944	سلطنة عُمان	8
9	Algeria	0.2%	(1.8)	(2)	84	85	الجزائر	9
10	Lebanon	0.1%	9.9	7	73	66	لبنان	10
11	Jordan	0.1%	507.1	80	64	(16)	الأردن	11
12	Tunisia	0.1%	(25.5)	(14)	40	53	تونس	12
13	Palestine	0.1%	170.6	23	36	13	فلسطين	13
14	Mauritania	0.0%	(95.6)	(3)	0	3	موريتانيا	14
15	Sudan	0.0%		0	0	0	السودان	15
16	Yemen	0.0%		0	0	0	اليمن	16
17	Libya	-0.3%	(428.4)	(214)	(164)	50	ليبيا	17
18	Qatar	-0.4%	(108.0)	(2575)	(191)	2384	قطر	18
Total		100%	(37.1)	(30848)	52312	83160		

شهدت التدفقات الصادرة من الدول العربية
تراجعاً بمعدل 37.1% خلال العام 2023 لتبلغ
52.3 مليار دولار مقارنة مع 83.2 مليار دولار
في العام 2022.

واصلت التدفقات الصادرة من الدول العربية
تركزها الجغرافي في 4 دول خليجية والمغرب
ومصر بقيمة اقتربت من 52 مليار دولار خلال
عام 2023 أي بحصة تجاوزت 99% من
الإجمالي العربي.

تصدرت الإمارات المرتبة الأولى عربياً وبلغت
تدفقاتها الاستثمارية الصادرة 22.3 مليار دولار
خلال عام 2023، وحلت السعودية في المرتبة
الثانية بقيمة 16.1 مليار دولار، أي بما يوازي
30.7% من صافي التدفقات الصادرة عن الدول
العربية، تلتها الكويت بقيمة 11.2 مليار دولار،
وجاءت البحرين رابعة بقيمة 1.1 مليار دولار ثم
المغرب ومصر بقيم 836 و390 مليون دولار
على التوالي.

تراوحت التدفقات الصادرة عن 7 دول عربية ما
بين 279 ملايين دولار للعراق و36 مليون
دولار لفلسطين، بينما لم يصدر عن موريتانيا
والسودان واليمن أي تدفقات استثمارية خلال
عام 2023.

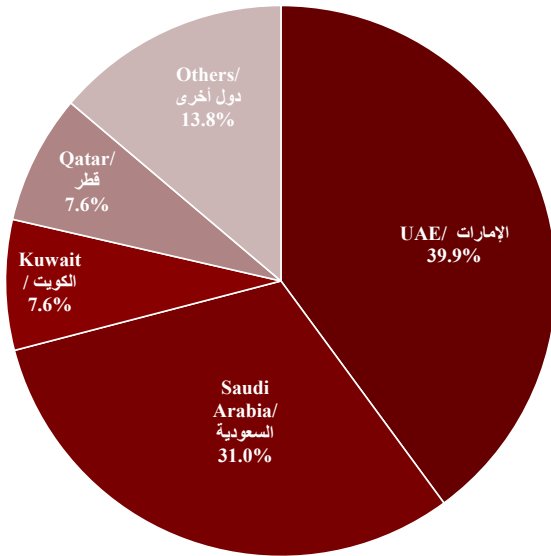
حققت 6 دول عربية نمواً تدفقاتها الاستثمارية
الصادرة تصدرتها الأردن وسجلت أعلى معدل
نمو في تلك التدفقات خلال عام 2023، تلتها
فلسطين ثم المغرب.

تراجعت التدفقات الاستثمارية وسجلت قيماً سالبة
في كل من ليبيا وقطر، حيث شهدتا تصفية
استثمارات خارجية بقيمة 164 مليار و191
مليار دولار على التوالي وفقاً لبيانات الأونكتاد
خلال عام 2023.

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

الأرصدة الصادرة من الدول العربية بنهاية العام 2023

أهم الدول العربية المصدرة لأرصدة الاستثمار المباشر بنهاية عام 2023 (الحصة من الإجمالي العربي)
Top Arab Countries in Outward FDI Stocks by the End of 2023
(Share of the Arab Total)



ارتفاع الأرصدة الصادرة من الدول العربية

بمعدل 7.7% لتبلغ 65.7 مليار دولار

بنهاية العام 2023

• وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ارتفعت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بمعدل 7.7% إلى 65.7 مليار دولار بنهاية العام 2023، مقارنة مع نحو 61 مليار دولار في نهاية العام 2022.

• تركزت الأرصدة الصادرة عن الدول العربية في 5 دول خليجية وليبيا بقيمة 60.8 مليار دولار وبحصة تجاوزت 92% من مجمل الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية بنهاية عام 2023.

• واصلت الإمارات تصدرها المقدمة عربياً بقيمة 262.2 مليار دولار وبحصة 39.9%، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 203.8 مليار دولار وبحصة 31%، وجاءت الكويت ثالثاً بقيمة 50.2 مليار دولار وبحصة 7.6% ثم قطر والبحرين وليبيا بقيم 49.9 و 22.1 و 20.3 مليار دولار على التوالي.

• ارتفع حجم أرصدة الاستثمار المباشر الصادرة عن 13 دولة عربية بمعدلات تراوحت ما بين 111.7% في تونس و 0.5% في لبنان، في حين شهدت الأرصدة الصادرة عن كل من اليمن وسوريا استقراراً عند نفس المستوى خلال عامي 2022 و 2023. في المقابل تراجع الأرصدة الصادرة عن فلسطين وليبيا وقطر بمعدلات 8.2% و 0.8% و 0.4% على التوالي.

• حققت الإمارات أعلى قيمة زيادة في الأرصدة الصادرة عن الدول العربية بقيمة بلغت 22.3 مليار دولار بحيث مثلت وحدها نحو 48% من إجمالي الزيادة في الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية بنهاية عام 2023.

الأرصدة العربية الصادرة واصلت تركزها

الجغرافي في 5 دول خليجية وليبيا بقيمة

60.8 مليار دولار وبحصة تجاوزت 92%

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية
بنهاية عام 2023 (مليون دولار)

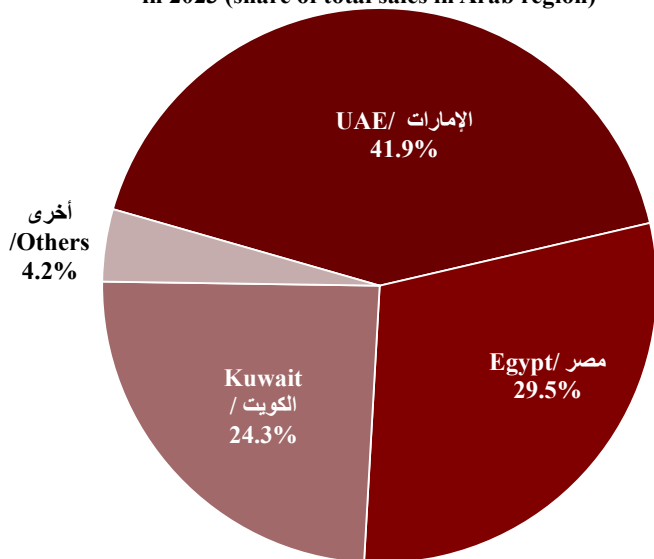
FDI Stock Outflow from Arab Countries
by the End of 2023 (US\$ million)

الترتيب العربي 2023	الدولة	2022	2023	التغير	معدل التغير %	الحصة من الإجمالي العربي	Country	Arab Ranking 2023
				Cange	% of Change	Share in Arab Total		
1	الإمارات	239880	262208	22328	9.3	39.9%	UAE	1
2	السعودية	187068	203768	16700	8.9	31.0%	Saudi Arabia	2
3	الكويت	45818	50246	4428	9.7	7.6%	Kuwait	3
4	قطر	50054	49862	(191)	(0.4)	7.6%	Qatar	4
5	البحرين	20955	22068	1113	5.3	3.4%	Bahrain	5
6	ليبيا	20450	20286	(164)	(0.8)	3.1%	Libya	6
7	لبنان	14729	14802	73	0.5	2.3%	Lebanon	7
8	مصر	9190	9580	390	4.2	1.5%	Egypt	8
9	المغرب	7066	8076	1010	14.3	1.2%	Morocco	9
10	سلطنة عمان	6057	6222	165	2.7	0.9%	Oman	10
11	العراق	3389	3598	209	6.2	0.5%	Iraq	11
12	الجزائر	2810	2894	84	3.0	0.4%	Algeria	12
13	تونس	703	1488	785	111.7	0.2%	Tunisia	13
14	الأردن	681	745	64	9.4	0.1%	Jordan	14
15	اليمن	672	672	0	0.0	0.1%	Yemen	15
16	فلسطين	318	292	(26)	(8.2)	0.0%	Palestine	16
17	سوريا	5.0	5.0	0	0.0	0.0%	Syria	17
18	موريتانيا	2.9	3.1	0.13	4.5	0.0%	Mauritania	18
	المجموع	609849	656817	46968	7.7	100%	Total	

الجزء الرابع: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2023

صفقات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية
2023-2022

أهم الدول العربية التي استفادت من صفقات الاستحواذ والاندماج لعام 2023 (الحصة من إجمالي عمليات البيع في المنطقة العربية)
Top Arab countries in acquisitions and mergers deals in 2023 (share of total sales in Arab region)



قيمة صفقات بيع الأصول لشركات أجنبية
في الدول العربية تراجمت بمعدل 90%
إلى 3.7 مليارات دولار عام 2023

- عانت عمليات الاندماج والاستحواذ في الدول العربية خلال العام 2023، حيث تراجمت قيمة صفقات البيع في 10 دول عربية بمعدل 90% إلى 3.7 مليارات دولار (مقارنة مع 36.4 مليار عام 2022)، لتمثل نحو 1% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 378.4 مليارات دولار وفق بيانات الأونكتاد.

عمليات الاندماج والاستحواذ الصافية عبر الحدود للدول العربية لعام 2023 (مليون دولار)
Net Cross-Border Merger & Acquisitions in Arab Countries during 2023 (US\$ mn)

Arab Ranking 2023	Country	صفقات الشراء Purchases Deals			صفقات البيع Sales Deals			الترتيب العربي 2023	الدولة
		التغير Cange	2023	2022	التغير Cange	2023	2022		
1	UAE	523.5	7293.2	6769.7	(5393.0)	1582.0	6975.0	1	الإمارات
2	Egypt	1497.1	1497.1	0.0	(2278.2)	1114.3	3392.4	2	مصر
3	Kuwait	(9306.5)	13.6	9320.1	842.2	918.2	76.0	3	الكويت
4	Oman	15.6	0.0	(15.6)	(980.7)	224.3	1205.0	4	سلطنة عمان
5	Algeria	0.0	0.0	0.0	106.9	106.9	0.0	5	الجزائر
6	Morocco	2.0	282.0	280.0	(136.6)	1.0	137.6	6	المغرب
7	Tunisia	29.3	29.3	0.0	0.4	0.7	0.3	7	تونس
8	Bahrain	(763.8)	(11.6)	752.2	(8602.2)	0.0	8602.2	8	البحرين
9	Qatar	(1678.3)	(1609.9)	68.3	(0.0)	0.0	0.0	9	قطر
10	Mauritania	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10	موريتانيا
11	Jordan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	11	الأردن
12	Somalia				0.0	0.0	0.0	12	الصومال
15	Sudan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15	السودان
16	Lebanon	(4986.2)	0.0	4986.2	0.0	0.0	0.0	16	لبنان
17	Palestine	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	17	فلسطين
18	Djibouti	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	18	جيبوتي
19	Comoros				0.0	0.0	0.0	19	جزر القمر
20	Libya	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20	ليبيا
13	Syria	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	13	سوريا
14	Yemen	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	14	اليمن
21	Iraq	0.0	0.0	0.0	(206.7)	(11.7)	195.0	21	العراق
22	Saudi Arabia	10463.6	16553.8	6090.2	(15951.0)	(162.3)	15788.8	22	السعودية
Total Arab Countries		(4204)	24047	28251	(32599)	3773	36372		الإجمالي العربي

- شهدت 7 دول عربية عمليات بيع أصول خلال العام 2023، وحلت الإمارات في المقدمة بقيمة 1.6 مليار دولار وبحصة 42% من مجمل تلك الصفقات، تلتها مصر بقيمة 1.1 مليار دولار بحصة 29.5%، و ثم الكويت بقيمة 918.2 ملايين دولار بحصة 24.3%، ثم سلطنة عمان بقيمة 224.3 ملايين دولار وبحصة 5.9%.

- على صعيد صفقات الشراء بغرض التملك والاندماج التي نفذتها الدول العربية خلال عام 2023، فقد شهدت تراجعاً بمعدل 15% إلى 24 مليار دولار خلال عام 2023، مقارنة مع 28.3 مليار عام 2022.

- قامت 6 دول عربية بصفقات شراء بغرض التملك والاندماج خلال عام 2023، تصدرتهم السعودية بقيمة 15.6 مليار دولار وبحصة 68.8% من مجمل قيمة تلك الصفقات، تلتها الإمارات بقيمة 7.3 مليارات دولار وبحصة 30.3%، ثم مصر والمغرب وتونس على التوالي.

صفقات الشراء بغرض التملك والاندماج
التي نفذتها الدول العربية سجلت تراجعاً
بمعدل 15% إلى 24 مليار دولار
خلال عام 2023

تطور التدفقات الواردة إلى الدول العربية 2013-2023

الدول العربية استقطبت استثمارات أجنبية

بقيمة 446 مليار دولار خلال الفترة من 2014

إلى 2023 بمتوسط 44.6 مليار دولار سنوياً

تراجع حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعالم

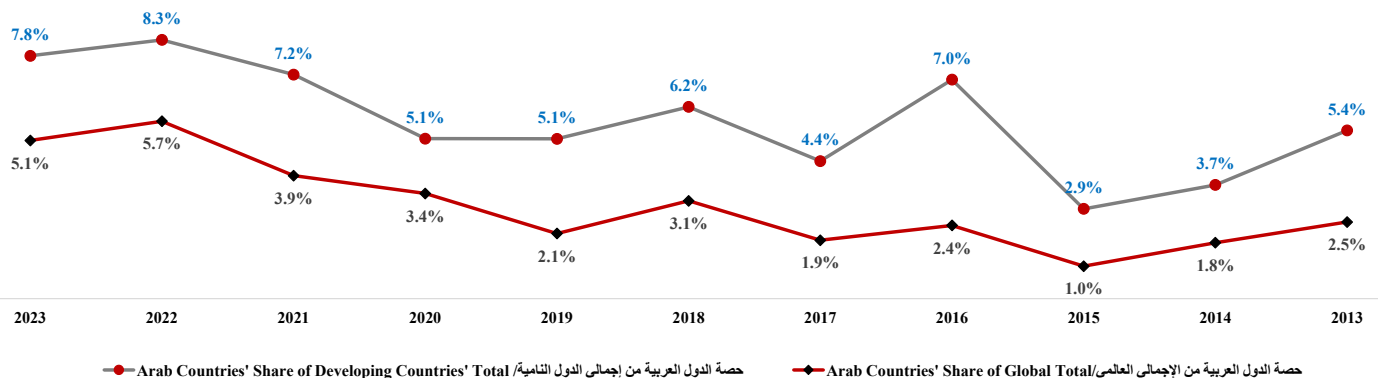
إلى 7.8% و 5.1% على التوالي عام 2023.

بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ما نسبته 3% خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2023، في حين بلغ متوسط حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول النامية نحو 5.7% خلال نفس الفترة.

تراجعت حصة الدول العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية إلى 7.8% خلال العام 2023 مقارنة مع 8.3% عام 2022، كما تراجعت حصتها من الإجمالي العالمي من 5.7% عام 2022 إلى 5.1% عام 2023.

- على صعيد العقود الثلاثة الأخيرة، ارتفع متوسط التدفقات الواردة إلى الدول العربية من 6.6 مليارات دولار خلال الفترة (من 1994 إلى 2003) إلى نحو 45 مليار دولار خلال الفترة (من 2004 إلى 2013) قبل أن يتراجع بشكل طفيف إلى 44.6 مليار دولار في الفترة (من 2014 إلى 2023).
- بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ما يزيد على 446 مليار دولار خلال الفترة (من 2014 إلى 2023) بمتوسط 44.6 مليار دولار سنوياً.

تطور حصص الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية والعالم
Arab countries' Share of FDI Inflows into Developing Countries and in the World



تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ونسبتها إلى الدول النامية والعالم (2013-2023)

FDI Inflows into Arab Countries and Proportion to Developing Countries and to World (2013-2023)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	Year
قيمة التدفقات إلى الدول العربية (مليار دولار)	35.8	25.1	21.3	47.5	31.0	43.2	36.2	33.2	64.0	77.2	67.7	Value of Inflows into Arab Countries (US\$ billion)
قيمة التدفقات إلى الدول النامية (مليار دولار)	663.0	686.9	739.7	674.9	700.8	701.4	704.5	647.0	890.0	929.6	867.4	Value of Inflows into Developing Countries (US\$ billion)
قيمة التدفقات إلى الدول العالم (مليار دولار)	1455.3	1397.4	2049.9	2019.3	1651.2	1376.1	1729.2	984.6	1621.8	1355.7	1331.8	Value of Global Inflows (US\$ billion)
حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية	5.4%	3.7%	2.9%	7.0%	4.4%	6.2%	5.1%	5.1%	7.2%	8.3%	7.8%	Arab Countries' Share of Developing Countries' Total
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي	2.5%	1.8%	1.0%	2.4%	1.9%	3.1%	2.1%	3.4%	3.9%	5.7%	5.1%	Arab Countries' Share of Global Total





التوصيات

في ظل تزايد حدة التنافس بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة تزامناً مع ما تمر به المنطقة العربية من أحداث وتوترات سياسية وأمنية وأزمات اقتصادية متواصلة أثرت على المؤشرات المختلفة لمكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال عام 2023، ورغم جهود دول المنطقة لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال على أراضيها خلال الفترة الماضية فمازال هناك العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي تتطلب تبني خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته، لذا يوصى التقرير بمراعاة ما يلي:

- أن تواصل حكومات الدول العربية الإصلاحات الاقتصادية التي تسهم في تعزيز مناخ الاستثمار والأعمال على أراضيها وبما يجعلها وجهة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها. مع ضرورة متابعتها للمؤشرات الحاكمة لمناخ الاستثمار الصادرة عن الجهات الدولية بصفة دورية والعمل على تحسين ورفع ترتيبها في تلك المؤشرات من خلال دراسة التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ووفق جدول زمني محدد لتسهيل عملية الاستثمار وتحفيز المستثمرين العرب والأجانب.
- استمرار سعي الدول العربية المدرجة في التصنيف الائتماني الصادر عن الوكالات العالمية الأربعة المتخصصة لتحسين ورفع تصنيفها الائتماني وتعزيز استقرارها الداخلي، وتكثيف الدول غير المدرجة لجهودها للحصول على تصنيف ائتماني، بما يسهم في زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. باعتبارها إحدى الركائز التي يعتمد عليها المستثمرون الدوليون في تقييم مناخ الاستثمار بالدولة ومن ثم اتخاذ قرار الاستثمار.
- دعم وتنمية الاستثمار العربي البيني من خلال تخفيف القيود فيما بين الدول العربية لاستقطاب الاستثمارات، ومن خلال إقامة شراكات استثمارية وتكاملية على نهج الشراكة الصناعية بين الإمارات ومصر والأردن والبحرين والتي استهدفت تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الصناعي وتكامل سلاسل القيمة.
- تطوير استراتيجيات قطاعية متزامنة وفعالة لدعم مكونات مناخ الاستثمار بالدولة بالاعتماد على أفضل الممارسات العالمية ووفق الأولويات، وتشجيع السياسات الإصلاحية المعتمدة على تحرير التجارة وتحسين أداء الخدمات العامة واتخاذ كافة التدابير بشأن تعزيز البيئة السياسية والمؤسسية والاقتصادية والتشريعية والإجرائية بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية والتكنولوجية وتنمية الكوادر البشرية وذلك وفق جدول زمني مستهدف للتنفيذ.
- على الحكومات العربية بناء بيئة متكاملة داعمة للتحويل الرقمي من خلال خلق المبادرات والاستراتيجيات وصياغة السياسات التي تهدف إلى دفع عجلة الابتكار والإبداع في المجالات المختلفة ودعم إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات لتحسين وضعها في المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية والتكنولوجية ولمواكبة التطور العالمي.
- مواصلة إبرام عدد أكبر من اتفاقيات الاستثمار سواء الثنائية أو التي تتضمن أحكاماً استثمارية، وذلك بغرض دعم مناخها الاستثماري وزيادة درجة اليقين لدى المستثمرين الدوليين في قدرة الدولة على دعم وحماية الاستثمارات الأجنبية على أراضيها.
- الاستمرار في حصر الفرص الاستثمارية وتوزيعها القطاعي والجغرافي وتحديثها بشكل مستمر، بحيث تشمل القطاعات المهمة والحيوية وذات الأولوية، لدعم بيئة الأعمال في الدولة وتعريف المستثمرين المحليين والدوليين المستهدفين وربطهم بالفرص المتاحة.
- مواصلة دعم تسويق الفرص والمزايا الاستثمارية، من خلال إيجاد محتوى تسويقي يروج للاستثمار على مستوى المناطق والقطاعات المختلفة بالدولة لتسويق الدولة كوجهة للاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا والسياحة وغيرها من خلال هوية وطنية موحدة لتسويق الاستثمارات وجذبها، بجانب التواصل المستمر والمتواصل مع المستثمرين والارتقاء بمستوى الفعاليات والملتقيات الاستثمارية التي يتم تنظيمها، بجانب تمكين الغرف التجارية من المشاركة في ملتقيات الاستثمار.
- التقييم والمراجعة والتحديث المستمر لإصلاحات مناخ الاستثمار بما يتلاءم مع التغييرات الداخلية والخارجية، باعتباره عملية ديناميكية مستمرة ومتعددة الجوانب ومرتبطة بالمنافسة والتغيرات التي تطرأ على عوامل جذب الاستثمار.
- تقديم الدعم المالي والفني والبشري المطلوب لإنجاز خطط تحسين مناخ الاستثمار القائمة في الدولة أو استحداثها بالسرعة الممكنة، وذلك بالتعاون مع جهات محلية ودولية متخصصة مع ضرورة الأخذ في الاعتبار آراء المستثمرين المحليين والعرب والدوليين القانمين والمستهدفين ودراسة المعوقات التي تواجههم بدقة بهدف تهيئة المناخ الاستثماري وتبسيط الإجراءات في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

تقدم خدمات التأمين للمستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية ضد المخاطر التجارية والسياسية
provides insurance Services to Investors, Exporters and Financial Institutions Against Commercial and Political Risks

STANDARD
& POOR'S Rating

A+

50
عاماً من النجاح

تأمين الأعمال ضد
Insuring Business Against

الحرب والاضطرابات الاهلية
War and Civil Disturbance



المصادرة والتأميم
Expropriation



اخالل الحكومات بتعاقداتها
Breach of Contract



عدم القدرة على التحويل
Currency Inconvertibility
and Transfer Restrictions



إفلاس وعجز المستورد أو المدين عن السداد
Bankruptcy and failure of the importer or debtor to pay

